



قاضي لاری

عنه معتمد المأمور المحرم  
عن



۱۵۴  
۷۷۷

۴۶۶

سليمان بن الحسين  
Kish AMCA ZADE  
Yenimah HUSEYIN PASA  
Eskişehir 322







[illegible][illegible]







[illegible]











الاصلاح في خلق وادب ملكه بقدر ريسه باطن النفس الاضداد بلادونه كمن كتب في كتابه في غير وادب خوف كذا في سره وادب

[illegible]

وجودها بقدرتنا واختيارنا ولا يتوهم انه طامنا بغير الحق  
افعالنا باختيارنا كما هو مذهب المعتزلة بل الحكماء يقولون هذه  
العقيدة بلهم مصرحون بلنا جميع الاشياء الى الله تعالى  
بل واسطى يسمى هو مذهب اهل الحق والوساطة ان يفهم  
ابتنانهم الصلوات انما هي شروط وآت وفي مقام التعليم  
قد تاهلون ويطلقون عليها الوساطة فالمراد بقوله  
المسألة استعمال النظر عن غير الحق المتبادر وبيننا  
وجودها بقدرتنا واختيارنا ان قدرتنا واختيارنا من خلقها  
وجودها بالكوننا شرط له والى او قل ذكره لان قدرتنا  
مؤثرة في وجودها وفاعلة لها فانه نصير الوجود العلوي  
في شئ الاضطرار شئ عليه اهل البركات البغدادي يسمون  
يسمى المطلقات التي في المراتب الاربعة الى الوسطى  
فلا يعرف تحت فلا ان من الخلق في اليومين  
الوسطى الى الاعلى والواجب انه نسب اصل الى المبدء الاول  
ويجعل المبدء شرط معدة لافاضته وهذه مواخذه منه  
المؤخذات المنطقية فانه اصل متفقون في صدور اصل منه  
جل جلاله وانه الوجود معلوم على الاطلاق وان تاهلون  
في نقالهم بل ان منا قايما اشتبه وهذه مسألة عظيم  
ولا يبعد ان يقال قد ربح في علم ان مذهب الاخلاق ومن



[illegible][illegible]



المعدودة في اصول الاخلاق ما هو في النظرية والعملي  
المعدود الذي ذكره لا ينظم مع غيره بل هو الماهي  
باجد الماهية لا تنظم في النظرية والعملي انما هي  
الاخلاق وتذهب الاخلاق من انفسهم انما هي معرفة  
الاخلاق التي فيها الحكمة في واقع من تذهب الاخلاق  
ليس نفس الحكمة بل التصديق باحد الماهيات والاولى  
يستلزم ان لا ينحصر الفضائل في التثنية فجميع العلم باجاء  
الموجودات غير انما ينحصر الفضائل المختلفة بالحق لا  
العلمية فيها مع انهم حصر مطلقا انفسا فيها فاما الثاني  
انهم يلزم ان لا يصرح الحكم على الحكمة بانها المتوسطة بين البديهي  
التي هي اذ ليس العلم باحد الماهيات الموجودات المتوسطة  
المركبة في العلم بانفسه علم اخلاق لا ينحصر في حصول  
تذهب الاخلاق من انفسهم انما هي معرفة الاخلاق في  
في الموجودات الخبيثة والفعل الى الماهية في هذا يصدق علم  
الحال ان موضوعه العدد وحيث لا يصدق الوجود  
الحال في العقل الى الماهية اجيب بان لا يلزم ان موضوع  
علم الحالت كذلك فان موضوعه ليس العدد من حيث هو بل

فلا بد من ان يكون  
العدد من حيث هو  
فلا بد من ان يكون  
العدد من حيث هو

العدد من حيث هو  
فلا بد من ان يكون  
العدد من حيث هو  
فلا بد من ان يكون  
العدد من حيث هو

فلا بد من ان يكون  
العدد من حيث هو  
فلا بد من ان يكون  
العدد من حيث هو

بل العدد من حيث هو والتقريب والتقسيم الى اقسام كثيرة  
انما هي الحسنة لغيره من وجودات متفرقة بنفسه حقيقة  
في الخارج وفي الحالت والتقسيم الى اقسام كثيرة  
لا بد ان يكون العدد من حيث هو  
ولا بد ان يكون العدد من حيث هو  
للعقد لا يكون العدد الموجودات كذلك بل نوصف لغيره العدد  
مع قطع النظر عن موضوعه وان كان عرضا لا يكون الا  
معدودات فلازم ان يتصل به الماهية بل يكون عرضا  
لوجودات متعددة والمعدودات هي الموجودات في العلم  
التي هي في النقص والتقسيم والمثاليات في العلم  
في الماهيات والنقص والتقسيم والمثاليات في العلم  
الموجودات في العلم والنقص والتقسيم والمثاليات في العلم  
والعلم الى ان لا يكون العلم بالماهيات في العلم  
في العلم الى ان لا يكون العلم بالماهيات في العلم  
اشكال ونحوه في العلم الى ان لا يكون العلم بالماهيات في العلم  
من العلم والموضوع في العلم الى ان لا يكون العلم بالماهيات في العلم  
العدد الى ان لا يكون العلم بالماهيات في العلم

فلا بد من ان يكون  
العدد من حيث هو  
فلا بد من ان يكون  
العدد من حيث هو  
فلا بد من ان يكون  
العدد من حيث هو

فلا بد من ان يكون  
العدد من حيث هو  
فلا بد من ان يكون  
العدد من حيث هو  
فلا بد من ان يكون  
العدد من حيث هو



لا يبعد بعد الا باعتبار الموضوع اذا تحقق ان كل واحد من  
سواء كان مبحثا بحد ذاته او ما يدرج تحتها  
من الوجوه وليس بعد جزء من آخر فلا يمكن اسقاط عدد  
من آخره الى باعتبار الموضوع فالعدم من هذه الحثية يجعله الى  
المادة في الفعل **قوله** وهو العلم الاعلى اعان العلوم مراتب  
بالحسب صور لما هو موضوع العلم اعان ما هو الموضوع ادنى وما هو  
اعلم من بعض واخص من بعض واسطويك ان يكون العلوي  
الوسط والادنى سائبا بهذا الاعتبار فان موضوعه لا يسمى قسما  
الرئيس في الشفاء بل الموجود من حيث هو موجود وهو  
اعلم من موضوع سائر العلوم ولكن ان يكون باعتبار شروحه  
فان مسائله احواله الآتية والمجوزات المبراهنة من المادة  
مطلقا وعلى الاو لا يمكن ان يكون او باعتبارها موضوعا هو العلم  
اخص من موضوع الآتية وان موضوع الطب هو التحقيق لا  
الصدوق كما مر فانه قلنا ما نقل من الشرف ما هو موضوعه  
فان كان الكمال فلهذا هو الشرف ناظر الى موضوعه (الفن) وما  
منه الكمال يشبه الى موضوعات المسائل فلا يخفى فان  
موضوع المسئلة قد يكون علم من موضوع العلم او موضوع  
العلم من موضوع العلم لا كما هو عليه بل هو العلم  
الذي هو موضوع العلم لا كما هو عليه بل هو العلم  
الذي هو موضوع العلم لا كما هو عليه بل هو العلم

66

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

4. 9

ما يوجد والكثرة والامكان فان بعض هذه الامور لا يوجد  
 في جميع الاشياء فهو كذا ومضاهيه مع مقابلة كالايمان  
 مع مقابلة الوجود والوجود مع الكثرة  
 العلة مع المعلول مع الموجودات كلها  
 في جميع هذه الامور والاشياء في الوجودات  
 في جميع هذه الاشياء في الوجودات  
 في جميع هذه الاشياء في الوجودات

هذا السبب في العلم الشريف في جوابه **والفلسفة الاولى** وجه  
التسمية كما نفهم من الشفاء انه علم متعلق باحواله اوله اوله  
في العلم وهو الموجود الذي هو موضوع العلم او العلم او العلم  
في الوجود وهو العلم سبحانه ونه **واما** السبب في العلم **فالفلسفة**  
باصطلاحه **لعلة** والمعلوم **واشأنها** ويقال عليه ما بعد الطيف  
لانه لنا انفا بالمحسوس فنذكره اوله بالحواس الجسميه  
اي متعلقات الطبع ثم نذكر العقول بعقولنا شأنها  
تغير ليس ثابتان والمتعلق انهم اجزاء الواحده  
فبالنظر البناء تقدم الطبع على العلم لان محسوس نفس الامر  
معلوم ما لا يمكن تقدمه بالادراك في الشرف بل يرجع جهات  
التقدم على معلوما الطبع يطلق عليه ما قبل الطبيعة  
لا كونه قد علمه لا يخفى انه يبحث في علم الهيئة عن الباطن العلوي  
والفيلسوف وان الجسميات الى المادة وجودا ونظرا وعي  
بأنه المادة بالمادة الخاصة والطبيعي بخلافه الى  
والاخرى الى مادة مخصوصة وما يشتمل على الهيئة ليس كذلك  
فانه الكونية مثلا تشتمل في الهيئة بان تحرك الثوابت على الاول  
متوازنة يدل عليها وبما هي ان لا تتغير مادة مخصوصة  
واما في الطبع فيثبت الباطن في علمه تعلقه بالمادة الخاصة  
والعلماء في العلم الشريف في جوابه **والفلسفة الاولى** وجه  
التسمية كما نفهم من الشفاء انه علم متعلق باحواله اوله اوله  
في العلم وهو الموجود الذي هو موضوع العلم او العلم او العلم  
في الوجود وهو العلم سبحانه ونه **واما** السبب في العلم **فالفلسفة**  
باصطلاحه **لعلة** والمعلوم **واشأنها** ويقال عليه ما بعد الطيف  
لانه لنا انفا بالمحسوس فنذكره اوله بالحواس الجسميه  
اي متعلقات الطبع ثم نذكر العقول بعقولنا شأنها  
تغير ليس ثابتان والمتعلق انهم اجزاء الواحده  
فبالنظر البناء تقدم الطبع على العلم لان محسوس نفس الامر  
معلوم ما لا يمكن تقدمه بالادراك في الشرف بل يرجع جهات  
التقدم على معلوما الطبع يطلق عليه ما قبل الطبيعة  
لا كونه قد علمه لا يخفى انه يبحث في علم الهيئة عن الباطن العلوي  
والفيلسوف وان الجسميات الى المادة وجودا ونظرا وعي  
بأنه المادة بالمادة الخاصة والطبيعي بخلافه الى  
والاخرى الى مادة مخصوصة وما يشتمل على الهيئة ليس كذلك  
فانه الكونية مثلا تشتمل في الهيئة بان تحرك الثوابت على الاول  
متوازنة يدل عليها وبما هي ان لا تتغير مادة مخصوصة  
واما في الطبع فيثبت الباطن في علمه تعلقه بالمادة الخاصة

المولد بكتبة الشملو ببيج  
شاه الخجودات اعاليا  
نفاد او بطر في المقابلة  
مهم

[illegible][illegible]

٤  
 علم  
 بين قالوا ان كل الطيبين  
 طيبين ان كثره ان الطيب  
 لا السبط واحدة لا الفات  
 في الفات الواحد لا

یرد ای سطر بحیث حفظ  
 ان یفرغ من نقطه بیکه  
 وخطوط انستد الحارقه  
 البتداء و قد یطعن  
 بره علی الظاهر المستدر

[illegible]



ولا يخفى عليك انه لو كان المعبر في الرياض الاجزاء الى مادة  
مختصة في علم الاجزاء في التعليل بها لكانت  
كل قسم منها كذا وكذا في الحجة باحدة من العدد والجزء  
والهندسة عن الخط والسطح والجسم والموسيقى عن النما  
باعتبار التخلل بين النقا والشران واسمها في  
العبارة مختصة في الرياض الفوقا بامكانها بالموضوع في  
لغويها في فانه صرح بان فديك في العلم من جهة العلم  
كذلك في السمة المشتركة بين الطبيع والماضي ولا يتطابق  
لا بالموضوع ولا بالعلم فيكون كذا معتبر في موضوع الرياض  
يعتبر في موضوع الطبيع فانه لو كان كذا لم لا يشار  
بالموضوع وانما العلم ان اللطيف بالعلم على ما في  
لغويها بالموضوع لانه لا علم ما ذكره اولاً ولعله من  
انما يشاء في الرياض الفوقا بامكانها بالموضوع في  
اوب الى الفوقا بامكانها بالموضوع في  
الحكمة وهم لا يخفون في الهيئة الالهة الدوائرية فانهم يعبرون  
عن كل فكر بدنية فيجسسونها وبعثوا بها في الهيئة  
بسطاً في جسد في الماهية في جسد في الجسم في

الاجزاء في الرياض الفوقا بامكانها بالموضوع في  
الحكمة وهم لا يخفون في الهيئة الالهة الدوائرية فانهم يعبرون  
عن كل فكر بدنية فيجسسونها وبعثوا بها في الهيئة  
بسطاً في جسد في الماهية في جسد في الجسم في

وبين قسمين في جسد في الماهية في جسد في الجسم في  
الاجزاء في الرياض الفوقا بامكانها بالموضوع في  
الحكمة وهم لا يخفون في الهيئة الالهة الدوائرية فانهم يعبرون  
عن كل فكر بدنية فيجسسونها وبعثوا بها في الهيئة  
بسطاً في جسد في الماهية في جسد في الجسم في

الاجزاء في الرياض الفوقا بامكانها بالموضوع في  
الحكمة وهم لا يخفون في الهيئة الالهة الدوائرية فانهم يعبرون  
عن كل فكر بدنية فيجسسونها وبعثوا بها في الهيئة  
بسطاً في جسد في الماهية في جسد في الجسم في

الاجزاء في الرياض الفوقا بامكانها بالموضوع في  
الحكمة وهم لا يخفون في الهيئة الالهة الدوائرية فانهم يعبرون  
عن كل فكر بدنية فيجسسونها وبعثوا بها في الهيئة  
بسطاً في جسد في الماهية في جسد في الجسم في











فان قيل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة فاجاب قيل نعم بل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة...

ليس هو الا حكام التي يتوهمه الالوهة العامة فاجاب قيل نعم بل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة...  
فان قيل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة فاجاب قيل نعم بل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة...

فان قيل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة فاجاب قيل نعم بل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة...

فان قيل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة فاجاب قيل نعم بل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة...

فان قيل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة فاجاب قيل نعم بل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة...  
فان قيل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة فاجاب قيل نعم بل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة...

فان قيل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة فاجاب قيل نعم بل لا بد ان يكون له احد من هذه الالوهة العامة...











A diagram from a manuscript showing a spiral of circles. The spiral starts from a central point and winds outwards, with each turn forming a circle. The circles are labeled with Arabic text, including "الكرة" (the sphere) and "الكرة" (the sphere). The diagram is drawn in black ink on a light-colored background.

A diagram from a manuscript showing a spiral of circles. The spiral starts from a central point and winds outwards, with each turn forming a circle. The circles are labeled with Arabic text, including "الكرة" (the sphere) and "الكرة" (the sphere). The diagram is drawn in black ink on a light-colored background.

انما ذكرنا في الفن الاول المكان وهو ليس مما يسمي الاجسام  
 اذ المحدث لا مكان له اللهم الا ان يارد بالاجسام قسما  
 الجسم الفلكي والعنصري دون اشياء صغرى الى الطبقي  
 ومن الجسم الجوهر الطبقى ما يتكون من موضوع العلم الطبقى  
 الباقى عن الجسم من حيث اشتراكه على الطبيعة والمادة و  
 يقال للجسم العرضي التعليل لانه يثبت عنه في العلوم الرياضية  
 المسماة بالتعليل في ان كان جوهره فطريقا فله يثبت  
 هذا الكلام ان التباين بينهما على هذا التقدير بالجوهري  
 والعرضي ولا يخفى ان قبول الابعاد فيما متفاوت  
 اذ اتصال الصقوة والمقدار ليس من نوع واحد فان اتصال  
 الاول يقع بالتفاوت والمساواة بخلاف الثاني فالان  
 في الربا اشياء الجسمية الحقيقية صورة الاتصال القابل  
 لما قلنا من فرض الابعاد الثلاثة وهذا المعنى غير محذور  
 وغير الجسمية التعليلية فان هذا الجسم من حيث له هذه الصو  
 لا يخالف جساما اخرى اكر واصغر ولا ينسب بانه مساو  
 او معدود به او عاقل له او متحرك له او ما ين له وانما  
 ذكرنا من حيث له مقدار وهذا لا يعقل عليه اعتبار الجسم







بكون في الجملة وكذا المراد بالقسمه واما تقديمه ان يكون كذا  
بالذات يصح القول على الجملة ولو كان المراد منها في الجملة  
يصح قولك ان الصفة الجوهرية والصفة الجوهرية والصفة الجوهرية  
القسمه بالذات ولا بالصفة وكذا في المراد من الاول  
ما هو بالذات ومن الثاني ما هو في الجملة وفي الثاني  
على الجملة ولا يجوز عليك ان لا تورد بالقسمه مع الطمان  
او ان يرد بقوله بالذات ما يقابل بالعرض لا في الجملة  
مع ان في التقين الذي على التقديم الثاني بحث اذا قلنا  
موتى ووضيعة لا تمت والصيغة المذكور غير مسلم  
ولا قضا ولا كسر الاول ان يقال لا فعل ولا هو  
ولا فرض لا شمار غير مبررة بحمل القسمه الخاصه في المراد  
الكسر والقسم وليس كذلك واما متاع القطع والكسر  
للصفر وقيل متاع الكسر والصفر والقطع للصلافة وان  
تعمل ان الصلافة لا يكون سببا لا متاع القطع بل  
سببا لقصره والصفر لا خصوصية له بالكسر ولا هو  
قبل على المتوهم من غير طرف عن طرف لان الوهم من  
القول الجنبه وفيه في الاش فلا بد ان ينشئ الوهم

بكون في الجملة وكذا المراد بالقسمه واما تقديمه ان يكون كذا  
بالذات يصح القول على الجملة ولو كان المراد منها في الجملة  
يصح قولك ان الصفة الجوهرية والصفة الجوهرية والصفة الجوهرية  
القسمه بالذات ولا بالصفة وكذا في المراد من الاول  
ما هو بالذات ومن الثاني ما هو في الجملة وفي الثاني  
على الجملة ولا يجوز عليك ان لا تورد بالقسمه مع الطمان  
او ان يرد بقوله بالذات ما يقابل بالعرض لا في الجملة  
مع ان في التقين الذي على التقديم الثاني بحث اذا قلنا  
موتى ووضيعة لا تمت والصيغة المذكور غير مسلم  
ولا قضا ولا كسر الاول ان يقال لا فعل ولا هو  
ولا فرض لا شمار غير مبررة بحمل القسمه الخاصه في المراد  
الكسر والقسم وليس كذلك واما متاع القطع والكسر  
للصفر وقيل متاع الكسر والصفر والقطع للصلافة وان  
تعمل ان الصلافة لا يكون سببا لا متاع القطع بل  
سببا لقصره والصفر لا خصوصية له بالكسر ولا هو  
قبل على المتوهم من غير طرف عن طرف لان الوهم من  
القول الجنبه وفيه في الاش فلا بد ان ينشئ الوهم



وغيره انما هو كذا...

فان قيل...

وغيره انما هو كذا...  
فان قيل...

فان قيل...

فان قيل...

فان قيل...

فان قيل...

فان قيل...

فان قيل...

فان قيل...

فان قيل...

فان قيل...

فان قيل...

فان قيل...

فان قيل...











[illegible]

لا يقبل الا مشقة الحية وانه قبل عمله يكون الحيوان  
والطعم في الاجزاء **واجب** بان الا مشقة الحية  
ان من ان يكون تحقيقا او تقديرا ولا امتناع في الثاني  
وقبل فهمه نظرا ولا يخفى ان **المع** ليس وظيفة الفاظ  
ولا التعريف لان التعريف من شئ المع وهذا يمكن الجواب  
بان الحول اما سرياني وهو ان يكون مع كل جزء من  
الحل جزء من الحال واما سرياني وجعل الصورة  
من الاول وهو المعرف فلا يفسد خروج اعراض  
المجرات **قوله** بل لا اتحاد في الا مشقة العقلية فيه  
ان الاطراف المتراخلة متعددة فيها حالها  
**قوله** امثلة انه لا يصرف على حلول الاطراف اجيب  
بشرا اجيب في الاول ان يحل المعرف على الحول  
السرياني **قوله** وان عدم الصروف من الخط سائر  
السطح من حيث الطول ووجه العرض والعمق وكذا  
السطح سائر في الجسم العلوي من حيث الطول والعرض  
دون العمق والحاصل ان حلول السرياني اعم من  
ان يكون في جميع المحل او فيه من جهة عند بعض

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

المحققين **قوله** الثالث لا يتحقق عليك اطلاق من  
 الوجهين الاولين بل يجب نفي التعريف من حيث  
 الجمع ولهذا الوجه يجب نفي من حيث الجمع ويمكن  
 الجواب عنه بان المطلق من قوله اختصاص شئ بشئ وجود  
 شئين متميزين عند العقل ويختلف ذلك في الاطراف  
 المتداخلة **قوله** بل الاشتراك اليه قد يكون امتدادا  
 خطيا في مساحة اذا الاشتراك فعل المشروط فيجعل  
 الامتداد لان نفسه قائم فلهذا لا يجوز ان يكون الامتداد  
 موضوعا لهذا المعنى فلهذا لو كان كذلك لكان بل ويجب  
 بحال صلاحيته ان يقال جعلت الاشتراك ولم يبق قول  
 اشتراك اشتراك **قوله** وقد تكون امتدادا سطحيا  
 ينطبق الخط الذي هو طرفه في آفة فهم منه ان الامتداد  
 السطحي لزم ان يكون طرفه خطا منطبقا على الخط المثلث  
 اليه ولا يلزم ذلك بل يجب ان يكون ذلك السطح على  
 هيئة مثلث فاعلم انه عند المشي وراه فيقطة عند  
 الخط المثلث اليه منطبق على نقطة منه واسم قد يكون  
 الاشتراك الى الخط امتدادا جسيما على هيئة هي







الاجم لها ولا يكون واعلم انه يعلم من قوله انه الصوة  
المذكورة الى وقت الاشعة الى النقط قصدا الى  
الخط بقا يصدق الاتحاد الاشعة بين النقط في الخط  
ولا يخفى عليك ان ما يفهم من هذا الصواب انما هو الاشعة  
فلا يروى بخلافه بل هو لا يخفى على الاشارة بعدم الاشعة  
الاشعة بين الخط والنقط الى وصله الاشارة اليها لا  
النقط الى في نهاية الخط فلا يصدق الاتحاد في الاشعة  
بينها وبين الخط لان الخط يتبعه الاشعة الى النقط الى  
وصله الاشارة اليها كما هو مشعر اليه مع عدم الاشعة الى  
نقط النقط الكمال ان يراى ان الاشعة الى النقط الى  
عنى الاشعة الى الخط بالجمع او غيرها في الجملة والتحقق  
ان الاشعة الحسنة القصيدة لا يمكن الى الاطراف فان لم يكن  
سما ينفك من اشكال الكمال لا سيما البنية في الشفاء ان  
المتخلف في الخارج ليس الا الحس وهو امر واحد اذا الخط  
احد ظاهره فقط ولولم يحظ من حيث ان النهاية فهو السطح  
كذلك حال الخط والنقط في وجود هذه الامور فيجب ان يثبت  
ايه فصد بالاشعة الحسنة بله ان لا يكون كذا كما هو  
ينطبق السطح الذي هو طرفه لا يميز ان يكون طرف الاشعة

[illegible]



[illegible]

التعريف لا يمكن ان يكون المحل حالاً **قوله** تخفيفاً كقول  
الاعراض في الاجسام تجعل ان يكون هو تخفيفاً وتقديراً  
تفصيلاً لا شطراً وان يكون تفصيلاً لا اتحاداً وعلى التقديرين  
يبدو ان المكان بمعنى البعد المخرج الموجود لا يقبل الا شطراً  
الحسنة تخفيفاً لئلا يكون متقدراً ان يكون مثل الية بالة  
شطراً الحسنة لا يتحد مع الجسم فيها بل على هذا التقدير  
ايضاً يصح ما دبر ولا يترك مكاناً وايضاً كقول من اعراض  
الاجسام لا يقبل الا شطراً التخفيف والاتحاد مع المحل  
الآن يكون شطراً للاتحاد ولا شطراً تخفيفاً يكون محله  
قابلاً للاشطر بالذات كالسكون والاصوات والظهور  
مثلاً **قوله** فهذا التعريف صادق عليه فيه انه يجوز ان يكون  
هذا التعريف المذكور كقول الصوفى والعرض والمحصل  
ان كل جسم هو حاصلي فيه تحت هذا الاشطر الجسم  
تخفيفاً **قوله** واما اذا كان في قولهم ان كان هذا كشيء  
كأن المشهور المقول عليه عند الجمهور من مذهب المشاهير  
والاشرافيين في اشياء التعريف صادق على المكان  
بأن مذهب اربى واشطر ولا الى مذهب الاشرافيين



[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وقدرته  
على كل شيء  
سبحانه وتعالى

[illegible]

الكتاب في الفقه



فان الطول يحد لاوصاف اختصاصا خاصا لوصفها  
لا يشك كها فيه غيبها وبغيرها بالبراهين بين ذلك الاختصاص  
والاختصاص الآخر من الاختصاصات لا ينفك تعلقا  
بالمادة الاولى والاولى ان يقال على الاحتجاج ان كانت  
منها لبيان المثال وقد تعلق ايضا على ماهية النوعية  
من جسم من كمن افرادها جملتها محتجب مثلاً بالشيء  
الى السريه فان فلتة تجعله يكون السؤال اعتبار  
على المصداق ذلك تلك المباحث ههنا غيب مناسب لانها  
من الآتي ويمكن ان لا يكون ابدأ بل طلبا لثبته على  
ايداء ههنا قد يفتقر على ان لا يكون من الادلة  
غيب مثبت ان يكون ايداء ههنا غيب مناسب لجان  
ان يكون تلك المباحث من المسائل المستحكمة التي تفتقر  
من الآتي من حيثية ومن الطبيعي من حيثية  
وعلى التنازع ان اليك في ايداء ههنا ان يكون  
ذلك كلاهما بعيدان فان البين هناك اما  
من وجود الماده او فلهذا البحث عن الوجودين  
يكون من المسئلة فان الوجود ليس عرضا

ببعضه ويصدق على الجاه بالنسبة الى صاحبه بل المعنى  
بالنسبة الى صاحبه ثم ان لا يصدق على البصير ان الصورة  
التي هي للشيء في الجاه لها اختصاص ما عت بالنسبة الى  
النفس الناطقة لانها تعلق بغيره لانها النفس الناطقة  
وهي التي تعلق بها في المراتب المانعة اما ما يجب  
فتسا بالزات وما يجب نعمنا بالعرض وعلى الاول  
يلزم ان يكون اللون والنفس بالنسبة الى الجسم الذي تعلق  
التصديق للونه والنفس والاول بالزات في حاله وعلى الثاني  
يلزم ان يكون الامور التي رجت الى نفسها لتعلق حاصل  
حالة فيها اذ هي معلومة بالعرض ولها تعلق بالنفس  
لانها تعلق النفس على ما بالعرض في اقلها محتاجة  
في حجبها تحت لانها لم تحقق ذلك التعلق الذي بين البياض  
والجسم بين المثل والكوكب والجسم ومكانه فانها لم تفر  
ما هت اختصاص البياض بالجسم كمن تعلم بديهة عدم تحقق  
ذلك التعلق الخاص له بالجسم بين الجسم ومكانه والفلك  
وكوكبه والحاصل ان تصور الاختصاص الذي يكون للنفس  
بالنسبة الى المتعقبات بديهي في جملتها من غير غيبه فان







[illegible][illegible]

ان الله يهدي من يشاء  
 الى صراط مستقيم  
 ان الله يهدي من يشاء  
 الى صراط مستقيم  
 ان الله يهدي من يشاء  
 الى صراط مستقيم

*[The page contains dense handwritten Arabic script in two columns. The right column has several marginal notes written vertically. There are some red ink markings or corrections throughout the text.]*

[illegible]

في زمان متناه الا متداد عن متناه الاجزاء هذا الحكم الغير  
 المتناه الاجزاء المتناه الا متداد لان ذلك الزمان  
 المتناه من كم من اجزاء غير متناهية ولا يخفى عليه  
 الوجه  
 انه يدعى الاول ان ذلك لا يستلزم ثم لانه قد ذكر  
 بكون الاجزاء الغير المتناهية متناقضة والتركيب من  
 الاجزاء الغير المتناهية المتناقضة لا يستلزم مادام  
 قوله اذ ليس مع كلامي آية هي باحث اذ لم يكن خروجه  
 تلك الانقضاء الى الفعل ولا نقضت المحلنة الخرج  
 بكونه متناهية فلا بد من ان ينتهي الانقضاء الى مرتبة  
 لا يمكن الانقضاء بعدها وانما في متناهية متناهية  
 والحوادث ان خروجه من واحد من تلك الانقضات يمكن  
 ولا يلزم منه الخوض بل الخوض يلزم من خروجه جميع  
 الانقضات وهو لا يلزم منه خلاي المفروض على  
 ان المفروض قبوله لا نقضت الغير المتناهية الوضعية  
 لا الخارجية ولا الوضعية ايضا فاه الانقضاء الخارجي  
 والوحي الحاصل من تقسيم متناهية يمكن خروجه جميعها  
 الى الفعل واما الفرضية فغير متناهية لانه العقل

[illegible]



على فرض الانقضاء الغير المتناهية وملاحظة جميعها  
 وفيه الحكم بان لا تفسد الفضة بسلام ان يكونه  
 ذوات الاقسام موجودة في نفس الامر ولا كانت انقضاء  
 المفروضة غير متناهية وذواتها موجودة فيحصل منها متناهية  
 غير متناهية ضرورة ان يخرج المقادير الغير المتناهية غير  
 متناهية قبل المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او  
 متفاضلة كما هو مجموعها غير متناهية بالضرورة اما اذا كانت  
 متناقضة فلا الاري ان انصاف الزوايا المتوازية  
 الغير المتناهية يجمع نصف ونصف ونصف وهكذا الى  
 فرضت موجودة يحصل منها الا الزوايا والجسم انما يقبل  
 الانقسام الى اجزاء غير متناهية متناقضة بمعنى انه لا  
 يقين في احد لا يمكن للعقل تخيل ان تلك الاجزاء متناقضة  
 على الولا وما فرض انقسامها الى اجزاء غير متناهية  
 متناقضة فمتنع بغيره فضلا عن التناقض فان استلزامه  
 الحكم لا زواله عن الحق منقول انه وفي هذا الحق  
 وبين هذا الفارق محسوس بعضه من السلاطين فاقى القائل  
 بذلك انما هو الجواب فقلت الامتداد المنقسم الى الاقسام  
 لا يفسد بسلام ان يكونه ذوات الاقسام موجودة في نفس الامر ولا كانت انقضاء

لان فرض الانقضاء الغير المتناهية وملاحظة جميعها  
 وفيه الحكم بان لا تفسد الفضة بسلام ان يكونه  
 ذوات الاقسام موجودة في نفس الامر ولا كانت انقضاء  
 المفروضة غير متناهية وذواتها موجودة فيحصل منها متناهية  
 غير متناهية ضرورة ان يخرج المقادير الغير المتناهية غير  
 متناهية قبل المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او  
 متفاضلة كما هو مجموعها غير متناهية بالضرورة اما اذا كانت  
 متناقضة فلا الاري ان انصاف الزوايا المتوازية  
 الغير المتناهية يجمع نصف ونصف ونصف وهكذا الى  
 فرضت موجودة يحصل منها الا الزوايا والجسم انما يقبل  
 الانقسام الى اجزاء غير متناهية متناقضة بمعنى انه لا  
 يقين في احد لا يمكن للعقل تخيل ان تلك الاجزاء متناقضة  
 على الولا وما فرض انقسامها الى اجزاء غير متناهية  
 متناقضة فمتنع بغيره فضلا عن التناقض فان استلزامه  
 الحكم لا زواله عن الحق منقول انه وفي هذا الحق  
 وبين هذا الفارق محسوس بعضه من السلاطين فاقى القائل  
 بذلك انما هو الجواب فقلت الامتداد المنقسم الى الاقسام  
 لا يفسد بسلام ان يكونه ذوات الاقسام موجودة في نفس الامر ولا كانت انقضاء

فوقه وهو ان الاجزاء المتناهية لا تفسد بسلام ان يكونه  
 ذوات الاقسام موجودة في نفس الامر ولا كانت انقضاء  
 المفروضة غير متناهية وذواتها موجودة فيحصل منها متناهية  
 غير متناهية ضرورة ان يخرج المقادير الغير المتناهية غير  
 متناهية قبل المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او  
 متفاضلة كما هو مجموعها غير متناهية بالضرورة اما اذا كانت  
 متناقضة فلا الاري ان انصاف الزوايا المتوازية  
 الغير المتناهية يجمع نصف ونصف ونصف وهكذا الى  
 فرضت موجودة يحصل منها الا الزوايا والجسم انما يقبل  
 الانقسام الى اجزاء غير متناهية متناقضة بمعنى انه لا  
 يقين في احد لا يمكن للعقل تخيل ان تلك الاجزاء متناقضة  
 على الولا وما فرض انقسامها الى اجزاء غير متناهية  
 متناقضة فمتنع بغيره فضلا عن التناقض فان استلزامه  
 الحكم لا زواله عن الحق منقول انه وفي هذا الحق  
 وبين هذا الفارق محسوس بعضه من السلاطين فاقى القائل  
 بذلك انما هو الجواب فقلت الامتداد المنقسم الى الاقسام  
 لا يفسد بسلام ان يكونه ذوات الاقسام موجودة في نفس الامر ولا كانت انقضاء

وهو ان عدم التناهي  
 لا يفسد بسلام ان يكونه  
 ذوات الاقسام موجودة في نفس الامر ولا كانت انقضاء

الى الاجزاء المتناقضة او غير المتناهية بعضها منقسم الى اجزاء  
 المتناهية من الطرفين الاخر فالزم واستقر في قول القائل  
 ان يقول انما يلزم الانقسام الى الاجزاء المتناهية  
 لان هناك جزء هو انقسم الاجزاء ثم ازيد منه وهكذا  
 الى غير النهاية ولا يخفى عليك انه لا يوجد هذا انقص  
 الاجزاء بل كل جزء لا يخطئ في جوده اخر انقص  
 من كل جزء وجود الاجزاء الغير المتناهية المتناهية  
 لان التناقض والترديد متضايفان فكما تحقق  
 ناقص لم تحقق جزء في مقابلته فلو تحقق  
 الاجزاء المتناقضة الغير المتناهية لزم ان يكون  
 الاجزاء المتناهية الغير المتناهية متناقضة اي متضادة  
 مع استحالة لانه ما نعلم بطلانه بدريه انقسامه الى  
 الى الاجزاء المتناهية بان كان جزءه هو انقص ثم ازيد  
 منه وهكذا الى غير النهاية كما مر لا يجزى الاجزاء  
 المتناهية فانه لزم للاجزاء المتناقضة الغير  
 المتناهية ومن ينعى استحالة التناهي استحالة هذا  
 ايضا لكن لا يخفى عليك بان بقاء انصاف

لان فرض الانقضاء الغير المتناهية وملاحظة جميعها  
 وفيه الحكم بان لا تفسد الفضة بسلام ان يكونه  
 ذوات الاقسام موجودة في نفس الامر ولا كانت انقضاء  
 المفروضة غير متناهية وذواتها موجودة فيحصل منها متناهية  
 غير متناهية ضرورة ان يخرج المقادير الغير المتناهية غير  
 متناهية قبل المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او  
 متفاضلة كما هو مجموعها غير متناهية بالضرورة اما اذا كانت  
 متناقضة فلا الاري ان انصاف الزوايا المتوازية  
 الغير المتناهية يجمع نصف ونصف ونصف وهكذا الى  
 فرضت موجودة يحصل منها الا الزوايا والجسم انما يقبل  
 الانقسام الى اجزاء غير متناهية متناقضة بمعنى انه لا  
 يقين في احد لا يمكن للعقل تخيل ان تلك الاجزاء متناقضة  
 على الولا وما فرض انقسامها الى اجزاء غير متناهية  
 متناقضة فمتنع بغيره فضلا عن التناقض فان استلزامه  
 الحكم لا زواله عن الحق منقول انه وفي هذا الحق  
 وبين هذا الفارق محسوس بعضه من السلاطين فاقى القائل  
 بذلك انما هو الجواب فقلت الامتداد المنقسم الى الاقسام  
 لا يفسد بسلام ان يكونه ذوات الاقسام موجودة في نفس الامر ولا كانت انقضاء

فوقه وهو ان الاجزاء المتناهية لا تفسد بسلام ان يكونه  
 ذوات الاقسام موجودة في نفس الامر ولا كانت انقضاء  
 المفروضة غير متناهية وذواتها موجودة فيحصل منها متناهية  
 غير متناهية ضرورة ان يخرج المقادير الغير المتناهية غير  
 متناهية قبل المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او  
 متفاضلة كما هو مجموعها غير متناهية بالضرورة اما اذا كانت  
 متناقضة فلا الاري ان انصاف الزوايا المتوازية  
 الغير المتناهية يجمع نصف ونصف ونصف وهكذا الى  
 فرضت موجودة يحصل منها الا الزوايا والجسم انما يقبل  
 الانقسام الى اجزاء غير متناهية متناقضة بمعنى انه لا  
 يقين في احد لا يمكن للعقل تخيل ان تلك الاجزاء متناقضة  
 على الولا وما فرض انقسامها الى اجزاء غير متناهية  
 متناقضة فمتنع بغيره فضلا عن التناقض فان استلزامه  
 الحكم لا زواله عن الحق منقول انه وفي هذا الحق  
 وبين هذا الفارق محسوس بعضه من السلاطين فاقى القائل  
 بذلك انما هو الجواب فقلت الامتداد المنقسم الى الاقسام  
 لا يفسد بسلام ان يكونه ذوات الاقسام موجودة في نفس الامر ولا كانت انقضاء







وما يتفق على ما قلنا في الماهية ليس لاجزاء كونه الماهية  
بعد اسرار مقدمه بقدره الحكم على المتصلين بالانفصال ثابت  
المتصلين اية كونهما مكان كونهما امين من ابتداء الماهية  
المخلقة ولا يلزم من ذلك كونها معدومين لانها  
بعد كونها متصلا واحدا وخلقها موجودا واحدا  
ان يكون ذلك اولى من ذات تلك الاجسام المخلقة بنا في  
الانفصال ولا ينفصل عنها بان يكون ابتداء المخلقة  
كما ان طبيعة الاشياء لا قبل ان تنقسم انشا واحدا الى  
اشياء ولا ياتي عن الكثرة في ابتداء المخلقة وانت خبير  
بانه لا يلزم من ذلك كونها معدومين لانها  
بأن تكون ذات ذينك المتصلين امين في ابتداء  
المخلقة مستلزم لتكون الماهية الواحدة بالفعل المتصل  
على الجنين الفاضل امين متعدد دين وكون الشيء  
الواحد متعدد لا يمكنه ان يستقيم الا بالانفصال قوله  
والاول اعجب الخفق من عروضا الانفكاك  
اذ كان عروضا الكثرة لعروض الوحدة بعينه والاشكال  
المذكور منقول فلهذا المصنوعة بصورة انسان  
وعالمه لا يلزم قبول الانسان الواحد الانشغال  
بجنى قبل تصوره لا يصح ان يصح ان يصح ان يصح  
الواحد ما هو عروضا الوحدة لا يجوز ان يصح ان يصح

شكرا بان تصور بصورة انساني وقوي  
 عن اصل الاثر دانه لا شك ان الامتداد الجرمي  
 من حيث هو طبيعة نوعه فلا يقلل مقفيا ما  
 في الاثر من فاعل البسيط الواحد <sup>المتن</sup>  
 وهما فضلا فاعلا كما يتبادر الى الخيال <sup>المتن</sup>  
 الواحد وجم آخر فيقتصر كل منهما ما يقتضيه <sup>المتن</sup>  
 وجود الامتداد والمفصل المزدوج فان الامتداد <sup>المتن</sup>  
 لوجود الخط بالفعل فيه بل من من قبول الانقسام <sup>المتن</sup>  
 وهو وصف كونه غير قابل للتقسيم بالفعل متحد في <sup>المتن</sup>  
 الامتداد الجرمي المنقسم بالفعل لهذا التماثل والتساوي <sup>المتن</sup>  
 والتماثل ومقتضى انما يتفرع على الاثنينية بطبيعة <sup>المتن</sup>  
 لا على الاثنينية المتوهمه فان اثنى مام بعين وتبين <sup>المتن</sup>  
 ونفس الامر يتبع الحكم عليه انه مماثل ومساو لغيره <sup>المتن</sup>  
 او غير ذلك وليس هناك حرج ان نجيب الامر <sup>المتن</sup>  
 المتماثلين ومقتضى انما يتفرع على الاثنينية <sup>المتن</sup>  
 المتوهمه او المفروضة الا التماثل المتوهم او المفروض <sup>المتن</sup>



ولا يترتب عليه الحق انتهى فلا يخفى في أمارة فلا بد  
وجود الامتداد لا يستلزم وجود الخط بالفعل لأن المراد  
بالامتداد ما يقبل القسمة الوهمية بوجه ما وما ثانيا فلا بد  
الكلام في بيان الامتداد في الجهات الثلاثية  
في بادي النظر الذي هو المراد بالصورة المجردة في افلا  
لا نه طبيعة نوعية والوصف خارج عنها واما ثانيا فلا  
الاشية واقعة بين المتصل والمنفصل والكلام  
فيما والحق انه لا فائدة من الجواب بعد تسليم نوعية  
المجتمعة وبيان انهم فيها انشاء الله تعالى في افلا  
وجه توجبه هذا القول ان حق المراد بالمتصل المنفصل عنه  
لا يمتد بل هو المفرد اذ هو لا يمتد ولا يمتد ولا  
لزم الحق مشيئة اليه فانه لا يتصور كونه الاجزاء اجزا  
قوله اي يطة عليه لا تفصل فسه بذكره لا يتوهم  
تسا في ما بين من ان الصوة لا يمتد لا يمتد لا يمتد  
اذ لا يتصور في كل موضع بوجه في لانه الاتصال لا يمتد  
ان قد بين الاتصال ولا تفصل لا يمتد لا يمتد لا يمتد  
المجتمعة وانما ذات الجسم الصوة المجتمعة عند الاتصال

ولا يترتب عليه الحق انتهى فلا يخفى في أمارة فلا بد  
وجود الامتداد لا يستلزم وجود الخط بالفعل لأن المراد  
بالامتداد ما يقبل القسمة الوهمية بوجه ما وما ثانيا فلا بد  
الكلام في بيان الامتداد في الجهات الثلاثية  
في بادي النظر الذي هو المراد بالصورة المجردة في افلا  
لا نه طبيعة نوعية والوصف خارج عنها واما ثانيا فلا  
الاشية واقعة بين المتصل والمنفصل والكلام  
فيما والحق انه لا فائدة من الجواب بعد تسليم نوعية  
المجتمعة وبيان انهم فيها انشاء الله تعالى في افلا  
وجه توجبه هذا القول ان حق المراد بالمتصل المنفصل عنه  
لا يمتد بل هو المفرد اذ هو لا يمتد ولا يمتد ولا  
لزم الحق مشيئة اليه فانه لا يتصور كونه الاجزاء اجزا  
قوله اي يطة عليه لا تفصل فسه بذكره لا يتوهم  
تسا في ما بين من ان الصوة لا يمتد لا يمتد لا يمتد  
اذ لا يتصور في كل موضع بوجه في لانه الاتصال لا يمتد  
ان قد بين الاتصال ولا تفصل لا يمتد لا يمتد لا يمتد  
المجتمعة وانما ذات الجسم الصوة المجتمعة عند الاتصال

هذا هو الحق المشيئة اليه فانه لا يتصور كونه الاجزاء اجزا  
قوله اي يطة عليه لا تفصل فسه بذكره لا يتوهم  
تسا في ما بين من ان الصوة لا يمتد لا يمتد لا يمتد  
اذ لا يتصور في كل موضع بوجه في لانه الاتصال لا يمتد  
ان قد بين الاتصال ولا تفصل لا يمتد لا يمتد لا يمتد  
المجتمعة وانما ذات الجسم الصوة المجتمعة عند الاتصال

عند الاتصال ثم فانه يمتد في الجسم في حد ذاته متصلا  
ولا منفصلا كما ذكره الاشراقون فلا يلزم من الاتصال  
عدم ذات ذلك المتصل بل يلزم زوال وصف الاتصال  
وافلا فثبت اتصال الجسم بقوة لذهاب المشيئة  
افلا فثبت اتصال الجسم بقوة لذهاب المشيئة  
لا حظا في زوالها من غير ان يخرج عنها يحكم بانها  
ليست من اجزاء الاشياء والحدود متصلة لا اجزائي  
هذا المعنى والاجزاء بالذات مباينة لذات المجزئات  
فلا بد للجسم من مية في جسمها وليس كذلك الاتصال  
الاجزاء ان لا تكون واما مشيئة في يمتد من الجسم  
لا يصح التمسك بالذات فالذات هو في الاتصال فالذات  
فصل للجسم الاتصال من لوازمه فيزوال الاتصال  
بذاته من لوازمه وهو الصوة في مشيئة وهو ان  
عامة ما ذكرنا من الاتصال لذات الجسم كونه التقدير  
لا يوجب زوال متصلا مطلق الاتصال بل يمتد في  
وهو وصفه والحق ان في الجسم المتصل الواحد  
الاتصال متصلا بوحدة الوجود والذات والتيف

عند الاتصال ثم فانه يمتد في الجسم في حد ذاته متصلا  
ولا منفصلا كما ذكره الاشراقون فلا يلزم من الاتصال  
عدم ذات ذلك المتصل بل يلزم زوال وصف الاتصال  
وافلا فثبت اتصال الجسم بقوة لذهاب المشيئة  
افلا فثبت اتصال الجسم بقوة لذهاب المشيئة  
لا حظا في زوالها من غير ان يخرج عنها يحكم بانها  
ليست من اجزاء الاشياء والحدود متصلة لا اجزائي  
هذا المعنى والاجزاء بالذات مباينة لذات المجزئات  
فلا بد للجسم من مية في جسمها وليس كذلك الاتصال  
الاجزاء ان لا تكون واما مشيئة في يمتد من الجسم  
لا يصح التمسك بالذات فالذات هو في الاتصال فالذات  
فصل للجسم الاتصال من لوازمه فيزوال الاتصال  
بذاته من لوازمه وهو الصوة في مشيئة وهو ان  
عامة ما ذكرنا من الاتصال لذات الجسم كونه التقدير  
لا يوجب زوال متصلا مطلق الاتصال بل يمتد في  
وهو وصفه والحق ان في الجسم المتصل الواحد  
الاتصال متصلا بوحدة الوجود والذات والتيف

عند الاتصال ثم فانه يمتد في الجسم في حد ذاته متصلا  
ولا منفصلا كما ذكره الاشراقون فلا يلزم من الاتصال  
عدم ذات ذلك المتصل بل يلزم زوال وصف الاتصال  
وافلا فثبت اتصال الجسم بقوة لذهاب المشيئة  
افلا فثبت اتصال الجسم بقوة لذهاب المشيئة  
لا حظا في زوالها من غير ان يخرج عنها يحكم بانها  
ليست من اجزاء الاشياء والحدود متصلة لا اجزائي  
هذا المعنى والاجزاء بالذات مباينة لذات المجزئات  
فلا بد للجسم من مية في جسمها وليس كذلك الاتصال  
الاجزاء ان لا تكون واما مشيئة في يمتد من الجسم  
لا يصح التمسك بالذات فالذات هو في الاتصال فالذات  
فصل للجسم الاتصال من لوازمه فيزوال الاتصال  
بذاته من لوازمه وهو الصوة في مشيئة وهو ان  
عامة ما ذكرنا من الاتصال لذات الجسم كونه التقدير  
لا يوجب زوال متصلا مطلق الاتصال بل يمتد في  
وهو وصفه والحق ان في الجسم المتصل الواحد  
الاتصال متصلا بوحدة الوجود والذات والتيف

هذا هو الحق المشيئة اليه فانه لا يتصور كونه الاجزاء اجزا  
قوله اي يطة عليه لا تفصل فسه بذكره لا يتوهم  
تسا في ما بين من ان الصوة لا يمتد لا يمتد لا يمتد  
اذ لا يتصور في كل موضع بوجه في لانه الاتصال لا يمتد  
ان قد بين الاتصال ولا تفصل لا يمتد لا يمتد لا يمتد  
المجتمعة وانما ذات الجسم الصوة المجتمعة عند الاتصال

عند الاتصال ثم فانه يمتد في الجسم في حد ذاته متصلا  
ولا منفصلا كما ذكره الاشراقون فلا يلزم من الاتصال  
عدم ذات ذلك المتصل بل يلزم زوال وصف الاتصال  
وافلا فثبت اتصال الجسم بقوة لذهاب المشيئة  
افلا فثبت اتصال الجسم بقوة لذهاب المشيئة  
لا حظا في زوالها من غير ان يخرج عنها يحكم بانها  
ليست من اجزاء الاشياء والحدود متصلة لا اجزائي  
هذا المعنى والاجزاء بالذات مباينة لذات المجزئات  
فلا بد للجسم من مية في جسمها وليس كذلك الاتصال  
الاجزاء ان لا تكون واما مشيئة في يمتد من الجسم  
لا يصح التمسك بالذات فالذات هو في الاتصال فالذات  
فصل للجسم الاتصال من لوازمه فيزوال الاتصال  
بذاته من لوازمه وهو الصوة في مشيئة وهو ان  
عامة ما ذكرنا من الاتصال لذات الجسم كونه التقدير  
لا يوجب زوال متصلا مطلق الاتصال بل يمتد في  
وهو وصفه والحق ان في الجسم المتصل الواحد  
الاتصال متصلا بوحدة الوجود والذات والتيف







فيكون الجسم بعد الانفصال عن مناسبه فيبقى بقائه  
الموجود في المكان لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول  
المباينة ماء وبالصورة الواحدة والمتعددة واحدة وثلاثة  
والجسم بقاها بعد الانقلاب والانفصال وفي حد ذاتها  
شيء معين بالفعل مباينة عن مسبوقة وجوهها لا يتغير  
التعريف اذ ذكرنا في الهيا الشفاء ان معنى جوهرها هو  
الامر في موضوعه فلا تلتصق هذه الهيا بالامر في موضوعه  
بل هي المعنى لا العلم وفيه بحث اذ المتعلق لا يستطاع  
بما ذكره ودعوى البديهة في محل النزاع عن مسبوقة اذ  
النزاع في ان الجسم هل هو متصل في حد ذاته ام لا بل هو  
في ذاته قابل للانفصال والانفصال فيسبق بعد التعريف  
ذاته فيكون هذا ان الشفاء ان يفهم من كلام بعض من  
قولنا ان الجسم بعد الانفصال المستلزم كون الجسم في  
اجلته الفضلاء ان اجزاء المتصل الواحد ليست متفرقة  
وغيره لطيفة لان لفظ اجزاء من اجزاء وهو اسم  
صريح بل لها معنى في الوجود الا انها ليس لها وجود منفرد  
عن الكل بل هي موجودة بوجوده اقول في بحث اذ نحن  
المتصل لو كان موجودا بوجوده اقول في بحث اذ نحن  
وهو البطلان في قولنا في الباقي ان فان قلت البديهة

فان قيل انما هو موجود في ذاته بان لا يكون له اجزاء  
بل هو في ذاته واحد لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول  
فان قيل انما هو موجود في ذاته بان لا يكون له اجزاء  
بل هو في ذاته واحد لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول  
فان قيل انما هو موجود في ذاته بان لا يكون له اجزاء  
بل هو في ذاته واحد لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول

البديهة شاهدة بان الماء الذي في الخبي اذ اتفرق في الكثران  
مشكوك ان هو ذلك الماء الذي كان اولا ولو لم يكن شخصه باقيا بل  
الباقي في حيزه كيف يحكم بذلك قلت الهيولى مع الصورة الملائمة  
الواحدة ماء واحد بالعرض ومع الصورة المتعددة حيزا  
المياه في الكثران صلت مياه متعددة بالعرض ايضا فليعلم  
يصدق ان الماء الذي كان في الخبي فهو في الكثران لكنه كان  
واحد في حيزه وفي الكثران مياه متعددة واعلم ان المتباينة  
من قولنا فيكون ذلك الباري بعينه ان المادة في حالة الاتصال  
والانفصال شخص واحد وليس كذلك لان تشخص المادة  
بواسطة الصورة وينتقل بتبدلها عند تغيرها فان قلت فهو  
هذا في المادة المشخصة جاذبة مع حدوث الصورة فلا  
لها من مادة اخرى وبسبب قلت المادة المشخصة جاذبة  
بشبه حدوث تشخصها وامادات المادة فيتولد عليها  
التشخيص الجاذبة بالصورة فالحادث في تشخيصها هو ذاتها  
معرضة لها فلا يحتاج الى مادة اخرى في تشخيصها  
ناعالة غاية ما لم ين من ذكر ان يميز المادة مع المتصل الواحدة  
متصلا واحدا ومع المتعدد متعدد او لا يلزم من ذلك

الحياتية في قوله  
لو كان في ذاته  
فان قيل انما هو موجود في ذاته بان لا يكون له اجزاء  
بل هو في ذاته واحد لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول  
فان قيل انما هو موجود في ذاته بان لا يكون له اجزاء  
بل هو في ذاته واحد لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول

انما هو موجود في ذاته بان لا يكون له اجزاء  
بل هو في ذاته واحد لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول  
فان قيل انما هو موجود في ذاته بان لا يكون له اجزاء  
بل هو في ذاته واحد لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول

فان قيل انما هو موجود في ذاته بان لا يكون له اجزاء  
بل هو في ذاته واحد لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول  
فان قيل انما هو موجود في ذاته بان لا يكون له اجزاء  
بل هو في ذاته واحد لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول



















فانما هو كذا في الخارج  
 واما في الداخل فكذا  
 واما في الخارج فكذا  
 واما في الداخل فكذا

سواء اوصافا شاذة خلاف الانشائية الاصلية المتفق  
 بين ما يوجب الفعل الاول من التفضل وبين ما يوجب الفعل  
 الثاني متعقبا ومتعقبا اكثر المواد واستدل على كونها  
 بانها لا تلتزم طبيعة جنسية مشتركة بين الاجسام ففقد  
 لا بد وان يكون امورا متعقبة بالاجسام والامور المتعقبة  
 بها اما اعراضا وجوه لا بد ان يكون اعراضا لان فصل  
 الجسد لا يكون عرضا ولا جازما ان يكون جوهرا لان  
 الجسد هو المتعقبة في النوعية وهي ليست فصولا  
 للصورة الجنسية كدونها غير محمولة عليها موافقة وجوب  
 حمل الفصل على الجنس موافقة فكل هذا ليس بشيء لان  
 اغاير بالقبول الى الامتدادات الجنسية لا الاجسام كجسم  
 جنس من الجنس فكيف يكون نوعا لها وعلى تقدير جسيما ففقد  
 لها فصل جوهري مخصوص لكل من النوعين محمول عليها  
 وعلى ما يوجب لها موافقة في نوعها في نوعها في نوعها  
 لا حاجة الى هذا الجوهري اذ هو مشترك في الجنس من ان يكون  
 على الاجتناب عن الذات اذ عند الذات اعلم ان يكون  
 تشخيصا عارضيا او غيري ولكن يوجب ذلك بناء على ما ذكر

فانما هو كذا في الخارج  
 واما في الداخل فكذا  
 واما في الخارج فكذا  
 واما في الداخل فكذا

فانما هو كذا في الخارج  
 واما في الداخل فكذا  
 واما في الخارج فكذا  
 واما في الداخل فكذا

فانما هو كذا في الخارج  
 واما في الداخل فكذا  
 واما في الخارج فكذا  
 واما في الداخل فكذا

فانما هو كذا في الخارج  
 واما في الداخل فكذا  
 واما في الخارج فكذا  
 واما في الداخل فكذا







[illegible]

المساواة وسيصح فائدة هذا القيد وأعلم أن الشيخ صرح بأن  
 اثبت تناظر الأبعاد متبوعا بـ أربع مقدمات الأولى أن الأبعاد  
 الغير المتناهية لولم يكن محالاً لمصحح أن يخرج من نقطة امتداد  
 لا يتناول البعد بينهما بل يتناول ~~المتناهي~~ <sup>المتناهي</sup> الثالث  
 أن يخرج أن يكون بينهما أبعاد متناهية بقدر واحد من الزيادة  
 وأما المذهب الثاني المتبوع بقوله لا يمكن أن يخرج إلى  
 قوله ولا يمكن أن ~~أعطى~~ <sup>أعطى</sup> الزيادة بقدر واحد  
 بغير البعد المتناهي بينهما المشتمل على تلك الزيادة غير متناهية  
 والطول فإنه لا يلزم ذكره لو كانت الزيادة متناهية  
 وأما الزيادة على سبيل التفاضل غير ممكن لعدم انقضاء  
 المقدار بالفعل إلى غير النهاية ولما كان المثل موجوداً أو الزيادة  
 اختل الشيخ التسوية التي لا تناظر حصول الزيادة  
 المذهب على سبيل واحد والثالث تجويز فرض هذه  
 الأبعاد المتناهية إلى غير النهاية الرابعة أن كل زيادة  
 توجد فيها توجد مابعد عليها بقدر واحد فكل بعد أخذ  
 وجدت جميع الزيادات المتناهية موجودة فيه <sup>فقط</sup> ~~فقط~~  
 عليه السلام في الشفاء أقول وبالله التوفيق أن اعتقده

انما يذهب اليه فضلا عن ذلك  
 القواعد من جميع الوجوه  
 فانه انما يذهب اليه فضلا عن ذلك  
 القواعد من جميع الوجوه  
 فانه انما يذهب اليه فضلا عن ذلك  
 القواعد من جميع الوجوه



مخرج اذ يمكن تحريك الابل على وجه لا يكون عليه غبار واقول  
لو امكنست الابعاد الغير المتناهية كان خروج الخطين على  
هيئة مسارات المثلث كما في ويمكن ان يفرض بينهما الابعاد  
متساوية غير متناهية بالفعل لا كما للعدد كما ظن الشيخ فان  
العدد غير متناه يعنى انه لا تقف في مرتبة ولا تهاجمها  
فيما واقف وعلى ما فرض وقع هناك ابعاد غير متناهية با  
ولا يمكن ان يكون من تلك الابعاد الغير المتناهية زائد  
على البعد الذي تحته واذا كان كذلك ففرض خطا ينطبق على  
خطا تحت تلك الخطوط ونفرض ان طوله ذراع وطوله  
الذي فوقه ذراعان وهكذا الى بعد ما ينفذ بعد يكون ازيد  
مقدار من الذي تحته فنفرض من ذهاب تلك الخطوط  
فرضناه الى غير النهاية في متساوية الخطين ونفرض ان  
من مرتبة متصل بين الاعداد في ينطبق مع بعدك في ذلك  
المرتبة فلو ذهب على النهاية لا نفهم اليه زيادة غير  
بالفعل كل منهما مقدار فانهم اليهما مقادير غير متناهية  
فيصير ذلك الخطا متساويا مع مقادير غير متناهية بالفعل  
والمتشابه مقادير غير متناهية بالفعل على متناهية بالفعل

بالفعل فخذ كذا الخطأ عن تشابه بالفعل مع كونه مخصوصاً بـ  
 أي المفروض  
 خاصية في أن شئت فرضت الالف بـ  
 بقا امتدادهما ففصل السيد الشريف بأنه إذا فرض أن  
 الالف بـ  
 إذا امتد كل واحد منهما وأركان الالف بـ  
 اية وإذا امتد مائة ذراع مثلاً كان الالف بـ  
 ذراع اية فإذا امتد إلى النهاية كان الالف بـ  
 غيبة متناهية قطعاً فيلزم الفصل ما لا يتناهى بين خاصية  
 له وما ظاهراً ولا محالاً لأن بين جوارحها جميعاً على  
 الصفة اعني كون الامتداد مساوياً للالف بـ  
 الاصول الهندسية وإذا ما علمت عرفت انه بين فاما  
 لا يفرض مع فرض الخطين ان يكون بين طرفيها خط  
 واصل حتى يلزم فرض امرين متناقضين كما حجبته  
 وشعوب بجهة بل يفرض صلي زاوية مخصوصة  
 قائمة عن متناهية على تقارب لانه لا بعدا ومن بين  
 جوارحه على التقارب المذكور وسنقدم من ذلك انه يكون  
 فيها الف بـ  
 إلى الضلعين المفروضين

بالفعل فكذا الخط عن تشابه بالفعل مع كونه مخصوصا بين  
 خاصيتين **قوله** ان شئت فرضت الانفعال بينهما  
 بقوم امتدادهما ففصله السيد الشريف بانه اذا فرض ان  
 الانفعال بينهما بقوم امتدادهما لم يتجه عليه هذا النظر لانه  
 اذا امتد كل واحد منهما في اماكن الانفعال بينهما دراهم  
 ايضا واذ امتد مائة ذراع مثلا كان الانفعال بينهما مائة  
 ذراع ايضا فاذا امتد في غير النهاية كان الانفعال ايضا  
 غير متناهية قطعا فيلزم المخصص ما لا يتناهي بين خاصيتين  
 له وما ظاهرا ولا محال لان يمنع جود اختلافهما على هذه  
 الصفة اعني كون الامتداد مساويا للانفعال كما يشهد  
 الاصول الهندسية واذ انا لمثلت عرفت انه بين فانا  
 لا نفرض في فرض الخطين ان يكون بين طرفيهما خط  
 واصل حتى يلزم فرض امرين متناقضين كما حسبته  
 وشعوب بجهة بل نفرض صلي زاوية مخصوصة وثلاثا  
 فائنة غير متناهية على نقب لا يتناهي الابد بعدد من بين  
 جوانبه على النقب المذكور ويكفيهم من ذلك ان يكون  
 بينهما انفعال يكون بينهما الى الصليين المفروضين

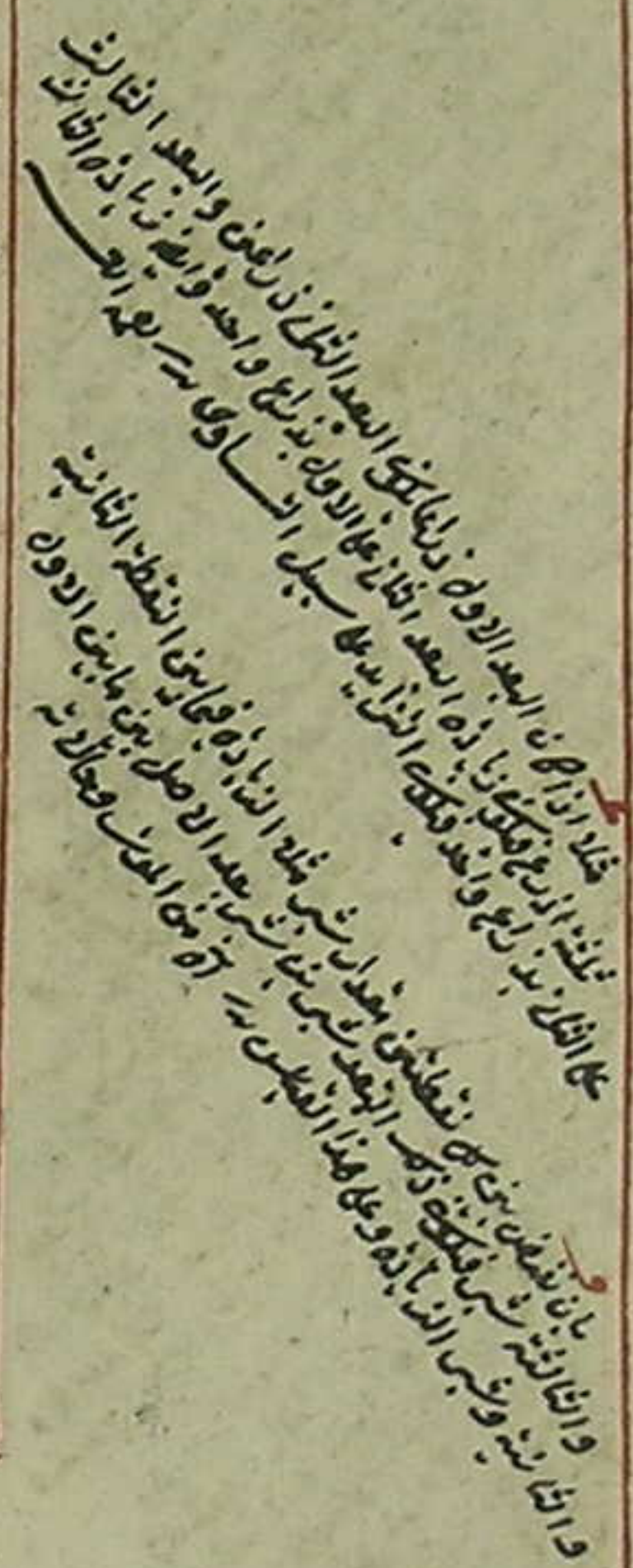












طالع والنقطة الخ  
 رسم الخط المشايخ  
 طالع الخط الغيب  
 روضة المشايخ  
 في

الفخر المشايخ

[illegible]

والزوائد ايضا كذا فلم يعد منها شيء من خصوص  
 بن خاصين وسر عليه الا بطل السابعة نحو ما قد  
 لو كانت لها هيئة مخصوصة من جهة ذكر التناهي  
 فو يقال لم لا يجيء ان يكون لها الهيئة مشتركة بين الاجزاء  
 فلا ينفذ بها كذا قلت المراد انها كانت متناهية في  
 جهة فاما ان تنسج الى سطح اوسطي واسطوي وكل منها  
 ليس مشتركة بين الاجزاء وقد يقال بكون ان حاله في  
 الشق الاول من التردد مثل ذكره بان قال لو كانت  
 غير متناهية فعدم تناهية امان يكون للجسم ولو  
 عدم تناهية للجسم اولاً لانها شرط التحد وهو مشترك بين  
 وبين ما ذكره **قوله** والاكثان الاجزاء كلها **قوله** يمكن ان  
 يقال اخلاف اشكال الاجزاء بحيث ان يكون بواسط  
 الصفة النوعية ولولاها كانت الاجزاء متشكلة  
 بشكل واحد تقتضيه الصفة الجسمية وفيه انه يلزم  
 في هذه ذاتي المنة والكل في الشكل والمقدار  
 الخصوصي في وجود اصل الشكل فظواهر المقدار  
 ظان الشكل تابع له **قوله** او سبب لان الجسمية



والمادة لا تتغير في الجوهر بل تتغير في الشكل  
فإذا تغير الشكل تغيرت المادة في الشكل  
ولكن الجوهر يبقى كما هو  
فإذا تغير الجوهر تغيرت المادة في الجوهر  
ولكن الشكل يبقى كما هو

وهو ان لا يمتنع ان يكون لشيء اثنان من هذه الصفات  
بأنه لا يمتنع ان يكون لشيء اثنان من هذه الصفات  
لان الجوهر لا يتغير في الجوهر بل يتغير في الشكل  
فإذا تغير الشكل تغيرت المادة في الشكل  
ولكن الجوهر يبقى كما هو  
فإذا تغير الجوهر تغيرت المادة في الجوهر  
ولكن الشكل يبقى كما هو

فإذا تغير الشكل تغيرت المادة في الشكل  
ولكن الجوهر يبقى كما هو  
فإذا تغير الجوهر تغيرت المادة في الجوهر  
ولكن الشكل يبقى كما هو

فإذا تغير الشكل تغيرت المادة في الشكل  
ولكن الجوهر يبقى كما هو  
فإذا تغير الجوهر تغيرت المادة في الجوهر  
ولكن الشكل يبقى كما هو

والمادة لا تتغير في الجوهر بل تتغير في الشكل  
فإذا تغير الشكل تغيرت المادة في الشكل  
ولكن الجوهر يبقى كما هو  
فإذا تغير الجوهر تغيرت المادة في الجوهر  
ولكن الشكل يبقى كما هو

فإذا تغير الشكل تغيرت المادة في الشكل  
ولكن الجوهر يبقى كما هو  
فإذا تغير الجوهر تغيرت المادة في الجوهر  
ولكن الشكل يبقى كما هو

فإذا تغير الشكل تغيرت المادة في الشكل  
ولكن الجوهر يبقى كما هو  
فإذا تغير الجوهر تغيرت المادة في الجوهر  
ولكن الشكل يبقى كما هو

فإذا تغير الشكل تغيرت المادة في الشكل  
ولكن الجوهر يبقى كما هو  
فإذا تغير الجوهر تغيرت المادة في الجوهر  
ولكن الشكل يبقى كما هو



فعل وانفعالا اقول ان اراد افعلا ما ههنا الجمع فعلا  
وانفعالا فمفعول وان اراد انفعالا فمفعول  
لم لا يجوز ان يكون الفعل مستندا الى الصيغة النونية  
والانفعالي الى الصيغة النونية **والجواب** انما تنفصل  
الاولى ان يقال في التنفص تنفصا ان اردت بالوحد  
في قولك لا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا ومنفصلا  
الواحد المفعول الذي لا يكون فيه جملة كثيرة فهو مكن  
لان كون الجملة كبر وان اردت ان يكون من جملة فاعلا  
الحكم لم لا يجوز ان يكون في جملة ان يفعل بجملة وفعل  
باجزاء **والجواب** ان اقول لو استدل الشك في ان يكون  
لزم امكن تبديل الشكل نظر الى ذاتها فيكون في  
حد ذاتها فاعلا لا تنفصل والانفعالي قبل فاعلا في  
**والجواب** انما تنفصل خاصة اقول لو كان هذا الحكم حقا لم يكن  
ان لا يصح المفعول الاول من الفعل الا في ان  
تقول ان صدوره فيها محتاج الى رابط فمفعول  
الرابط يكون قبله وهو خلاف الموضع مع انما تنفصل  
اعظام اليها وينسب **والجواب** انما تنفصل الترتيب بين الامور  
مقتضى الاول والآخر

هذا هو الوجه في ان يكون الفعل مستندا الى الصيغة النونية وانفعالا الى الصيغة النونية

فعل وانفعالا اقول ان اراد افعلا ما ههنا الجمع فعلا وانفعالا فمفعول وان اراد انفعالا فمفعول لم لا يجوز ان يكون الفعل مستندا الى الصيغة النونية والانفعالي الى الصيغة النونية

فعل وانفعالا اقول ان اراد افعلا ما ههنا الجمع فعلا وانفعالا فمفعول وان اراد انفعالا فمفعول لم لا يجوز ان يكون الفعل مستندا الى الصيغة النونية والانفعالي الى الصيغة النونية

فعل وانفعالا اقول ان اراد افعلا ما ههنا الجمع فعلا وانفعالا فمفعول وان اراد انفعالا فمفعول لم لا يجوز ان يكون الفعل مستندا الى الصيغة النونية والانفعالي الى الصيغة النونية

الامور الخ كونه الى الرابط اي تفعل الترتيب الاول  
في الشكل بالنسبة الى الامور الخ كونه الى الرابط  
بان يقال هذه الرابط اما مستندا الى ذات الصورة  
اولى لانها افعالها او الى ما بين قولك انما  
بالافراد او مع الغيبة فيمكن ان يرد في الرابط  
بانها اما مستندة الى ذات المبدأ فيمكن ان يكون  
الترتيب بان يقال الرابط اما مستندا الى ذاتها او  
او ما بين قولك انما تنفصل المفعول الاول  
بفعله يكون ان يقال في ذلك تفعل الترتيب الى الرابط  
الكل فاعلا جاز الى الترتيب ولا فائدة له الا ان يقال  
ما كان عليه المنة الى تفعل في هذا الشك تفعل الترتيب  
اي لو كان هذا الشك هو الواقع لزم الصيغة وان  
كان الواقع هو الشك الاول ففعل **والجواب** انما تنفصل  
بين الامور اي بالنظر الى الشكل او بالنظر اليها  
والا فليكن المفعول الثاني اقول في جملة ان يكون  
المعاون او المبدأ او كلاهما يمكن السؤال لكن يجوز  
فعل وانفعالا اقول ان اراد افعلا ما ههنا الجمع فعلا وانفعالا فمفعول وان اراد انفعالا فمفعول لم لا يجوز ان يكون الفعل مستندا الى الصيغة النونية والانفعالي الى الصيغة النونية

هذا هو الوجه في ان يكون الفعل مستندا الى الصيغة النونية وانفعالا الى الصيغة النونية

فعل وانفعالا اقول ان اراد افعلا ما ههنا الجمع فعلا وانفعالا فمفعول وان اراد انفعالا فمفعول لم لا يجوز ان يكون الفعل مستندا الى الصيغة النونية والانفعالي الى الصيغة النونية

فعل وانفعالا اقول ان اراد افعلا ما ههنا الجمع فعلا وانفعالا فمفعول وان اراد انفعالا فمفعول لم لا يجوز ان يكون الفعل مستندا الى الصيغة النونية والانفعالي الى الصيغة النونية

فعل وانفعالا اقول ان اراد افعلا ما ههنا الجمع فعلا وانفعالا فمفعول وان اراد انفعالا فمفعول لم لا يجوز ان يكون الفعل مستندا الى الصيغة النونية والانفعالي الى الصيغة النونية



والله اعلم  
بما لا يعلمون  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

بما لا يعلمون  
والله اعلم  
بما لا يعلمون  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

والله اعلم  
بما لا يعلمون  
والله اعلم  
بما لا يعلمون  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

والله اعلم  
بما لا يعلمون  
والله اعلم  
بما لا يعلمون  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

بما لا يعلمون  
والله اعلم  
بما لا يعلمون  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

والله اعلم  
بما لا يعلمون  
والله اعلم  
بما لا يعلمون  
والله اعلم  
بما لا يعلمون















عقارته شئ منها لا يتحقق بوضع ولا مكن بحدوثه **قوله**  
ولا بعد ان يتناهى اقوله بهذا غاية البعد ان يتحقق نسبة  
خاصة بين اجزاء الجسم وبين اجزاء الحق من اجزائه  
اجل البديهة ويكونه يتحقق بهذه النسبة كون الاجزاء  
متحققة في نفس الامر **قوله** فيكون اجزائها مفروقة  
اقوله ان الدان الاجزاء معدومة مطلقا بل ان  
تتبع انصاف بعض الجسم بصفة خارجة كالسواد و  
البياض والحارة والبرودة وهذا سفسط وانه اذا  
انما لا يتبعها وجب بالانفراد فهو لا يتلزم ان  
الحق اذا لم يتبع في الخارج بغير الوجود اما بالانفراد  
او بتبعيته شئ بغيره **قوله** ولا يلزم الاعتراض  
الظاهر انه يجب ان ينفصل اجزاء على الدليل المذكور  
وحاصله انه لو لم يلزم بلزم ان لا يحصل اتحاد الذي  
انقلب هو اذ لا يجب من اجزاء حيث الصواب **قوله**  
الدليل المذكور فيه والجب ببيان الفرق وكلامه في  
مشهور ان الشبهة معارضة ولعله اطلق اسم الجاهل  
على النقض مسامحة اذ لا وجه لان يجب ان يكون  
عقارته شئ منها لا يتحقق بوضع ولا مكن بحدوثه

عن المعارضة ببيان الفرق **قوله** والجب ببيان الفرق  
فانه على هذا التقدير لا يلزم ان يكون الفرق **قوله**  
يجوز ان ينقله فاسر الى ذكر الحق فنسب قوله انما  
فيحصل فيه وعلى هذا يكون المرجح اشبه القوة الفسرية  
فيه ويجوز مثل ذلك فيما بينه **قوله** فاشياء القوة  
النوعية وهو ان يمتثل بها الاجزاء انما في الاجزاء  
حقا في حيزية متناهية **قوله** بانصافها الى  
الجسم المطلق المكاني من الهول والصور حصل  
الفرق ونسبها الى ذكر النوع بانها داخله في حقيقة  
والجسم يكونها مخصصة ومعينه له رافعة لا  
فوقه كمال اول الجسم الذي يحصل الحقيقة النوعية  
تربط عليها آخرها واما مخصصة ومعينات  
للمجم لكن بعد تخصصه الاول فهو كمال ثمانية فان  
قلت النوع هو الفصل فكيف يكون تلك القوة بقية  
للتعريف فلك الفصل المتوحد ما هو منها ولا يد  
بافادتها النوعية الا ذلك ولم يصح ان يكون  
والمناسب المناسبات **قوله** واستدلوا على حيزية كونها



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be part of a list or a series of related terms. The script is dense and fills the lower portion of the page.

[illegible][illegible][illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book, with visible stitching and the inner cover material. The overall tone is a warm, off-white or light beige.

خلاصه من المقدم بقيد الوجهه قوله واعلم ان لكل فرد من افراد  
 صوره اخرى غير الصوره الجسميه التي ان لكل فرد من افراد  
 الجسم فرد من الصوره الجسميه كذا لم فرد من الصوره النوعيه  
 وشبه تلكه العناصر في غايه الظهور نظر الى قاعده الشا  
 من اشتر الاشياء في العناصر الصوره الجسميه لان اختلافه  
 المختلفه واقع بين الاجسام بل هيته فلا بد من معين ذاتي  
 لكن الاشاعره قالوه بتمثل الاجسام فيمعنى بدها  
 اختلا فيها بالحقيقه واما الاشراقيون فيقولون باخلا  
 جفان الاجسام وينفون الصوره النوعيه وينفون  
 وجوب كون جزء الجوهرا بل المتقرب لبراهه  
 العوارض والحق ان تفهم تحصل الجوهرا علم الاعراض  
 مستفكر جدا قوله اي باقتضاء السلكه ان هذا مشعر بان  
 الجفان الطبق ما هو جامع للوصفين ولم يثبت ذلك بل  
 بجمله كونه بحيث لو كان الجسم فيه لا يطلب الغير ما كونه  
 بحيث لو كان خارجا عنه يطلبه فلا وسيجي تحقيقه قوله  
 دون البعض اما متعلق ببعض الاجسام او ببعض الا  
 قوله بل سياس اشاره كالحجره واليتموه للناس مثلا

[illegible][illegible]



لا يخفى ان ما ذكره الله اعلم به بشي ان كل جسم جزاء  
 له في الدنيا والآخرة ان يكون له في الدنيا والآخرة  
 طبيعة والمناصب على ما ذكره ان يكون له في الدنيا والآخرة  
 الحق **قوله** ليس له من خارج عن الجسم بالفرقة دعوى النفس  
 ان اختصاص الآثاب ليس له من خارج عن الجسم  
 كانت الدعوى ضارة لا ينشأ عنه الذي سببه  
 بل الضرر ان نفس الآثار الظاهر عن الجسم ليس مستند  
 الى احوالها اختصاصها واعلم ان المحل هو الحكم  
 المستلزم وقد ما الحكماء كافي طوبى ومن تبهم اسما  
 المستلزم فيستد في جميع الآثار الى ارادة الفاعل المتما  
 واما القدماء فيثبتون لكل نوع ما يميزه في عالم النور  
 ويشتبه به آثاره ويفرقون بينه وبين النفس في  
 النفس تنام وتلتذ بحسالات الآلات بخلافه  
 ما هو الاستعداد استنادا الى مكانتها وقوانينها  
 على ادعى ضربه انما هو تدبيره في الحركة  
 الصاعدة الى الحركة الباطنة له طبعها ولو كانت الآ  
 مستندة الى امر خارج لم يعدم النفس فيها وقوة النفس  
 الباطنة كما ياتي عن استناد جميع الآثار الى امر خارج

كما ذكرناه فكذلك يأتى عن استنادها الى العينة الخالصة  
الرجوع الى القصد والشعر على سبيل الاستقلال ولا يستعد  
بقابل يه الاثار لها شبه مخصوصه الى تلك الطابع وتلك  
الطابع لها استعداد لتلك الآثار فربما انقباض المطلق  
بمجرد الجواب ما بناه على كل طبيعة عليها كما يسكن والشر  
ما كان في وقت هذا ينظر الى سريان العشق في  
الوجودات المفعول عن القدمين لانها قابلة ولا  
فلا يكون فاعلة قيل في بيان ان الشرع مع القابل بالامكان  
ومع الفاعل بالوجوب ولا يجتمع الا مكان والوجوب  
وقيانه لا وجوب مع الفاعل الغير المستقل واذا قبلنا  
بالاستقلال فالقابل ايضا اذا افيد بكونه مستقلا بالظن  
الماهية او غير اخرى كما كان الله معه بالفعل **فوق** وان  
هنا العناصر مشتركة ثم المسمى عام فالله له الخصوص  
بالعناصر لا يفهمه ولا يتخيل عليك ان قوله فلا يكون  
لا مورد مختلفة فاعلم ان لو كان الكلام في استناد نفس  
الآثار لا في استناد اختصاصها اذ الاختصاص ليس  
امورا مختلفة فكلما لم لا يتخلو عنها اضطرار **استدل** لا يخفى  
فان استنادها الى العينة الخالصة هو الذي لا يتخلو عنها  
الاستناد الى العينة الخالصة هو الذي لا يتخلو عنها  
الاستناد الى العينة الخالصة هو الذي لا يتخلو عنها  
الاستناد الى العينة الخالصة هو الذي لا يتخلو عنها







هذا هو الحق لا يشك فيه  
ولا يحد من كونه  
ولا يحد من كونه

كل فرد حوت الكل الجوع وليس كذلك وأنت عليه بعض  
الاجلة بانه لا يشبهه الا سئل ان كان كل فرد جوع من الجوع  
وحدوث الجوع مستلزم لحدوث الكل بعد يمينه وكان قد علم  
بمنه الاقوى بغير ان عدم الجوع يستلزم عدم الكل  
ان حدوث الكل الجوع لا يتحقق بان لا يكون شيء من احواله  
موجودا اصلا ثم توجد وهذا في بعد احواله في نظر الذهن  
الحدوث هو الوجود بعد عدمه فيحدث الجوع بانصافه  
بالوجود بعد عدمه والظاهر ان اتصال فرد بالوجود في  
مستلزم لا اتصال الجوع به بل الجوع هنا ليس بحدوث  
ولا قدوم بالحق المصطلح اذا الجوع الغير المتصل به موجود  
لاعدام التراجعات في كل وقت ولا حكم بان الحركة في  
القطر عند موجودة مع وجود كل جوع منها فحينئذ  
ان كان فظن ان كل الفاعل غيب مبنى على ما تقدم من المتفق  
وتمت على استنائه على ذكر التوفيق يوم يعيد ويحكم البند  
في استلزام حدوث الجوع لحدوث الكل في هذه المادة كونه  
قوله وفيه جواب بتعيين الدليل وفتش  
والجواب الذي بداهه الاقوى بان ثبات المكونه الحق  
ان يقال لا يجب استناد الاختصاص الى ما ذكرتم لانه

فيها بخلاف العقلية  
بمولى كل فكر متخالف  
الملك الاجزى فكانا خلقا  
لا يصح دليلا على ثبوت الهوية النوعية  
فيها بخلاف العقلية  
بمولى كل فكر متخالف  
الملك الاجزى فكانا خلقا  
لا يصح دليلا على ثبوت الهوية النوعية  
فيها بخلاف العقلية

هذا هو الحق لا يشك فيه  
ولا يحد من كونه  
ولا يحد من كونه

هذا هو الحق لا يشك فيه  
ولا يحد من كونه  
ولا يحد من كونه

هذا هو الحق لا يشك فيه  
ولا يحد من كونه  
ولا يحد من كونه

هذا هو الحق لا يشك فيه  
ولا يحد من كونه  
ولا يحد من كونه

هذا هو الحق لا يشك فيه  
ولا يحد من كونه  
ولا يحد من كونه

لان لا بد ان يكون لنفس تلك الكيفيات مبداء وهو غير  
خارج عن الجسم ضرورة قوله فلا بد من اخلاصها باص  
وملكها الا الصفة النوعية  
جوهريه فيه ان هذا الغالب لم لو لم يكن تركيب الجوهري  
من الجوهري والعرض والافلا يفتقر تخالف الحقيقة  
الاختلاف بالاسم الجوهري قبل مجموع الجوهري والعرض  
ليس جوهريا لانه لا يصدق عليه حد الجوهري وهو  
الموجود المستغنى عنه الموضوع لان الجوع محتاج  
الى جنبه الذي هو عرض وهو محتاج الى الموضوع  
فليس الجوع محتاجا الى الموضوع بحيث لا يمكن ان  
يتحقق بدونه وفيه ما يشاره صدق الجوع هو  
الاحتياج الى الموضوع الذي يكون محله للمحتاج وليس  
موضوع الجوع محله للجوع حتى يكون الاحتياج اليه  
منا في الجوع هو قوله الا انها متعددة الجهات  
التي فنقول في بعضها الثاني في الغير بحسب ذاتها  
والثاني بحسب المادة وحفظ الابن بشرط الكون في  
المكان والعود اليه بشرط الخروج عنه وهكذا في البقاء  
قوله قبل وجود الصورة لما في ما ذكرتم

هذا هو الحق لا يشك فيه  
ولا يحد من كونه  
ولا يحد من كونه

هذا هو الحق لا يشك فيه  
ولا يحد من كونه  
ولا يحد من كونه

هذا هو الحق لا يشك فيه  
ولا يحد من كونه  
ولا يحد من كونه

هذا هو الحق لا يشك فيه  
ولا يحد من كونه  
ولا يحد من كونه



[illegible][illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf from an old book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a vertical crease or fold line running down the center. A dark, irregular stain is visible along the left edge, possibly from the binding or a previous page. There is no text or other markings on the page.







[illegible][illegible]



لان انقسام الوجود العقل وقوله بعض ان شخص الهوى  
 بذات الصورة هو نفس لان نفس الهوى لاجل صورة نفسها  
 من حيث انها صورة لامن حيث انها هذه الصورة واما  
 شخص الصورة فبذات الهوى فبغير مفعول لوجهين  
 الاول ان شخصها ليس لاجل الهوى المطلقة فله هذه  
 الصورة لا تتعارف عن هذه الصورة وان لم يكن هذه  
 الصورة وانما ان ذات الهوى قابلة ومفعول فله  
 بصلة وفاعلة للشخص فلهذا ان شخص الصورة يكون  
 بالهوى المعينة من حيث في قابلة لشخصها وشخص  
 الهوى بالصورة المطلقة من حيث في فاعلة لشخصها  
 ونسب العقل فبما ان الشيء المطلق عند موجوده بقا  
 وذات وبشرط الاطلاق موجوده هذا هذا في الوجه  
 الثاني فلهذا ينبغي ان يكون شخص الصورة بذات الهوى  
 لها انها قابلة لا على انها فاعلة كما ان شخصها بالهوى  
 من حيث في قابلة اية بخلاف شخص الهوى بالصورة  
 المطلقة فانه من حيث انها فاعلة لشخصها لانه لا يرد

انقسام الوجود العقل وقوله بعض ان شخص الهوى  
 بذات الصورة هو نفس لان نفس الهوى لاجل صورة نفسها  
 من حيث انها صورة لامن حيث انها هذه الصورة واما  
 شخص الصورة فبذات الهوى فبغير مفعول لوجهين  
 الاول ان شخصها ليس لاجل الهوى المطلقة فله هذه  
 الصورة لا تتعارف عن هذه الصورة وان لم يكن هذه  
 الصورة وانما ان ذات الهوى قابلة ومفعول فله  
 بصلة وفاعلة للشخص فلهذا ان شخص الصورة يكون  
 بالهوى المعينة من حيث في قابلة لشخصها وشخص  
 الهوى بالصورة المطلقة من حيث في فاعلة لشخصها  
 ونسب العقل فبما ان الشيء المطلق عند موجوده بقا  
 وذات وبشرط الاطلاق موجوده هذا هذا في الوجه  
 الثاني فلهذا ينبغي ان يكون شخص الصورة بذات الهوى  
 لها انها قابلة لا على انها فاعلة كما ان شخصها بالهوى  
 من حيث في قابلة اية بخلاف شخص الهوى بالصورة  
 المطلقة فانه من حيث انها فاعلة لشخصها لانه لا يرد

[illegible]



المتن في المتن من ان الامارات انما هي  
المتن في المتن من ان الامارات انما هي  
المتن في المتن من ان الامارات انما هي

المتن في المتن من ان الامارات انما هي  
المتن في المتن من ان الامارات انما هي  
المتن في المتن من ان الامارات انما هي

المتن في المتن من ان الامارات انما هي  
المتن في المتن من ان الامارات انما هي  
المتن في المتن من ان الامارات انما هي

المتن في المتن من ان الامارات انما هي  
المتن في المتن من ان الامارات انما هي  
المتن في المتن من ان الامارات انما هي

المتن في المتن من ان الامارات انما هي  
المتن في المتن من ان الامارات انما هي  
المتن في المتن من ان الامارات انما هي

المتن في المتن من ان الامارات انما هي  
المتن في المتن من ان الامارات انما هي  
المتن في المتن من ان الامارات انما هي



لا يتبدل البعد الذي يشغل به ينشغل بالتفاته **قوله** ولا يجوز  
ان يكون عالما في الممكن يمكن ان يستدل عليه بان الى ان في الممكن يكون  
مضافا ثانيا فيشبه في المكان في قيام المكان به مستلزم للوجود  
**قوله** يكون بعد انقسامه في الجهات الاولى ان يقال وعلى انشا  
يكون بعد ما واية اذ الشارة عطية عن كونه منقسما في  
الجهات فلا يناسب تفريع الانفس في الجهات عليه **قوله**  
اما ان يكون ام هو ما اذ وهذا الموهوم اما ان يمكن خلوه  
عن شاعره وهو ما ذهب اليه بعض من الممكنين ولا يمكن  
ذكر وهو ما ذهب اليه آخرون منهم **قوله** وهو اما ان يكون  
ام هو جوده الى ان في راجع فاقم ذاته وهو ما عيب مثناه  
وهو ما ذهب بعض القوم وبقية من جوي خلوه عن الممكن  
ونهم من لم يجزيه واما مثناه وهو لا يرجع عن الممكن وقد  
ايه اطلاقه ومن تبعه من الاشراقيين واليه ذهب  
الحنف الطوسية من المتأخرين **قوله** لنعم انه قط عليه  
البدية لان كل واحد يحكم بان الماء فيما بين اطراف  
المكان وبان المكان قد يكون فارغا ولا يكون ولا يتبا  
في السطحان فارغا او مملو **قوله** اي بعلمه الا قطار واستفا

[illegible][illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book, with a vertical crease and some wear. There is no text or other markings on the page.

[illegible]

و ان کی صحیح فہم



[illegible]

غير من عالم يعلم وجود البعد عينا وتحتوى الحكمة الفخرية لا يوجب  
الاتحاد وجود الحكم عليه فرضا غاية انه لم يتعوض الاتحاد  
كون الحكم فعليا نظريا وورد المنع المذكور وعليه ولما كان  
الظن ان هذا الشيء اشبه الى مذهب المتكلمين النافين للوجود  
المذكور والمنع بقوله لا يسير الى الاول  
الذاهر لم يقبل القضية الا الى رتبة وبني احكام عليها  
فقطه او غير ذلك  
فيلزم ان ما ذكره لا يدل على انه اذا قبله نفى الوجود  
عند المتكلمين مساوية للخارج فاذا دل ما ذكره على انه  
ليس لا شيئا نفى الوجود فقد دل بناء على انه ليس على  
انه ليس لا شيئا في الخارج فيحصل الانزام فانما الحاشية  
المسوبة الى الاشء هنا ان المكان موجود عينا عند  
الاشياء عين ولا شيء الى الخارج عند المتكلمين بمعنى انه معقول  
ففيه للشيء انه معقول في الخارج فاستدل وخفيش من  
ان المكان امر يتصور فان العقل معقوله القوة المنفردة  
التي شأنا التي كسبه والتجمل شيئا من كل جسم بعد انقضاء  
ويحكم بانه مكانه وبغير الزيادة والنقصان ينبغي ان  
يكون المحقق في الخارج ولكن الجسم في الخارج عكسه عن  
وجوده في الخارج بحيث يحتمل ان ينزع العقل منه البعد المذكور

لا يطلع على الواق ليس متشاء الحركة واما المشغل المذكور فاق  
فان ثبت على المثال الاصل صلاص بالوق  
بحكم بانه متحرك المكان لانه المكان متحرك من الحقيق واما  
اللفظ فلا يتم فيه الايقون حركة لا بالهركة كما المكان الحقيق واللفظ  
من بجاره الشبهة طبعا الشفاء ان المتحرك بالحقيقة ما يبق  
بجاء الاستدلال في فلا يبق الواق المذكور متحرك حقيقة و  
كانت اراد الحقيقة العلمية بالحقيقة او بالهركة لا باله  
لأنه ان لم يكن الحركة حقيقة ولا شبهة من الحقا الحركة  
وذلك ان ان الواق المذكور ليس متحرك لا ذكر ولا ساكن  
لان ليس له مكان واحد ما يبق هو ساكن بغير عدم تبدل  
نسبة الى لا مود الثابتة او بغير انه لو حكي وشكك في ذلك عليه  
لانه ان كان كذلك كان الحركة حقيقة ولا شبهة من الحقا  
مكان حفظ ذلك الحركة وذكر ان الحقيق قد يكون الحركة في  
الاسكنة في المكان كان لا يكون له مكان اوله مكان لاني  
في زمان اوله فيكون اخذناه من حيث هو ان هذا يمكن على  
ما ذكرناه ان يكون في المشغل المذكور ساكن في الزمان متحرك  
ما ذكرناه ان يكون في المشغل المذكور ساكن في الزمان متحرك  
الحقيقي المذكورين في هذا السلك بجميع الاشغال  
في الايت الفيد الحقيقة **قول** وفي ذلك عندنا نعم  
في نظرنا حاصل السؤال ان صديق الحكم الفيل الحقة غير

مجلس انوار العارفین  
مجلس اول  
عند المصطفی



هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل  
انما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
انما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
انما هو الحق لا يفتقر الى دليل

فان قيل ان يكون قابلا للزيادة والنقصان فهو له في الخارج  
بذاته فهو غير ممكن وان كان في نفسه لهما بغيره الجسم فهو لا يفتقر  
الا وجود الجسم في الخارج بالحيثية المذكورة **قوله** فيشع دائرة  
المناقشة لان غناء البعد الموجود في نفس الذات لا ينافي  
افتقار البعد الموجود في الخارج **قوله** ولا يسئل الى الثاني  
فان قيل قد ابطال اوله لانه لا شيء محض في معدوم  
وبعد بطلانه ان ابطال كونه موجودا كما ذكرنا انه لا يسئل  
اليه بل من ارتفاع النقيضين عن البعد فلو كان كونه معدوما  
في الخارج الزاما للممكنين الثاني للوجود الذي انما  
بعد وبنية البعد وبطلان وجوده في الخارج على ما ذكرنا  
آخرون لا يوجب ارتفاع النقيضين عن البعد بحسب  
نفس الامر بل يلزم ارتفاعهما في الوجود الممكن ولا  
فشل في ذلك والقول بان لا يلزم هذا ارتفاع النقيضين  
عن البعد **قوله** ان المكان يستحيل ان يكون معدوما  
او موجودا في ارتفاع النقيضين عن البعد فاما هو على تقدير  
كونه مكانا فاسد او ما ذكرنا من ارتفاعهما عن  
قطع النظر عن كونه مكانا كما لا يخفى **قوله** في المادية احد

ان البعد لا يفتقر الى دليل  
انما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
انما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
انما هو الحق لا يفتقر الى دليل

العرض والمادة جوهرية فلا يفتقر الى دليل على ان البعد هو  
المقدار العرضي وهذا لا يلزم بل يفتقر الى دليل على ان يكون موله الصورة  
الحيثية فلا يلزم ان يتناول وهذا لا يوافق لما حمل العلامة ايضا  
كلام صاحب الحكمة العين عليه وان خالفه السيد في كونه حكمة  
العين وهذا عرض والصورة الحيثية جوهرية على ما ذكرنا  
الشهنا وعلمنا ما ذكره السيد بل يلزم ان يكون صاحب هذا المذهب  
قائلا بعرضية هذا البعد وقد سئل على ملاحظة انهم بان  
ذكر البعد يلزم ان يكون متناهي فيلزم الشكل والشكل  
من لواحق الماتة وفي نظر ان اشياء من نوع  
الماتة بل انما بان ان الانفصال والانفصال من نوع  
الاشياء ان الشكل الماتة بل انما بان ان الانفصال او معها  
**قوله** كل جسم له جنس طبيعي فليس معهم جنس طبيعي بقوله  
ما يقتضيه طبيعة الجسم حصوله في نفسه نظرا لجنس الطبيعي  
على ما نفهم من كلام ابن تيمية في الشفاء ويستعمل لا يلزم  
ان يكون مقتضى الطبيعة ولا بعد ان يفتقر الى دليل ان الماد  
بالجسم من البسط والمكبس والمركب بالجنس اما شخص  
او نوع وعلمنا كل تقدير بشكل عكس ما هو بساطة  
فانه ليس مكانا طبيعيا لا بشخصه ولا بنوعه بل بالحصول

ان البعد لا يفتقر الى دليل  
انما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
انما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
انما هو الحق لا يفتقر الى دليل







من سبب المحرر المذكور في العادة لا يثبت وقوع الاصطلاح عليه  
 اذ كثر ما يكون اصطلاحه موافقة للمصطلح **قوله** ان في المعنى  
 من كلام الشيخ قال الشيخ في الشك ان كل جسم جبراً ومكاناً  
 طبيعياً لانه امان فيكون كل مكان له طبيعياً او يكون كل مكان  
 له منافياً للطبيعة او يكون كل مكان له لا طبيعياً ولا منافياً  
 لطبيعتها وان كان المكان هنا المكان والحق فيها فظهر ان  
 هناك اصطلاحاً جديداً وما يفهم من الشك ناظر الى اصطلاح  
 قوله المحقق ناظر الى **قوله** لانه لا يفرق بين ما ليس  
 القسوس الملازمة ممنوعة لانه يجوز ان يكون القسوس  
 جميع الاجسام واما تقدير انما هي لا يكون سراً ولا جرم  
 ما به **قوله** ان الامور الخارجية المفهوم من الشك  
 لانه انما هي الامور المستند اليها او جبراً فانه  
 ذكره **قوله** ان الدافع بالقدر سبب فيكون  
 خارج وجوه الشك فذكر ان العقل ولا يفهم له الا  
 ان وجوده فيها بقاء كما ان لا يما لطباعه ويسر  
 واحتمال ضرورة ان يكون الجسم يعقله الآ ولا يفهم فعل  
 فاسية فاذا كان كذلك وطبيعياً الجسم فيمكن ان يفهم وهو

الاصطلاح هو الذي يثبت في العادة لا يثبت وقوع الاصطلاح عليه  
 اذ كثر ما يكون اصطلاحه موافقة للمصطلح  
 من كلام الشيخ قال الشيخ في الشك ان كل جسم جبراً ومكاناً  
 طبيعياً لانه امان فيكون كل مكان له طبيعياً او يكون كل مكان  
 له منافياً للطبيعة او يكون كل مكان له لا طبيعياً ولا منافياً  
 لطبيعتها وان كان المكان هنا المكان والحق فيها فظهر ان  
 هناك اصطلاحاً جديداً وما يفهم من الشك ناظر الى اصطلاح  
 قوله المحقق ناظر الى **قوله** لانه لا يفرق بين ما ليس  
 القسوس الملازمة ممنوعة لانه يجوز ان يكون القسوس  
 جميع الاجسام واما تقدير انما هي لا يكون سراً ولا جرم  
 ما به **قوله** ان الامور الخارجية المفهوم من الشك  
 لانه انما هي الامور المستند اليها او جبراً فانه  
 ذكره **قوله** ان الدافع بالقدر سبب فيكون  
 خارج وجوه الشك فذكر ان العقل ولا يفهم له الا  
 ان وجوده فيها بقاء كما ان لا يما لطباعه ويسر  
 واحتمال ضرورة ان يكون الجسم يعقله الآ ولا يفهم فعل  
 فاسية فاذا كان كذلك وطبيعياً الجسم فيمكن ان يفهم وهو

ويكون العقل لا يمكن تفهمه من انما هو لان لا يمكن بطباعه  
 انما هو لان لا يمكن تفهمه من انما هو لان لا يمكن بطباعه

ويعمل على ما عليه في نفس الامر من غير فاسية فيقضي وطباعه في  
 يكون بدنه ان يكون لا يثبت وشك في ان الجسم بل من طبيعياً  
 الى ان يكون له جبراً فذكر ان العقل لا يفرق بين ما ليس  
 يكون له وكذلك الشكل والكيف وفيه **قوله** فاذا انما استحققة  
 لطبيعتها لانه ان يمتنع هذا الحق ان يكون وجوده فيه يكون  
 الجبراً في هذا الحق فيكون طبيعياً لا يكون طبيعياً واذا  
 تغير المكان والحق في الجبر في الجسم على الوضع الطبيعي وذا  
 انما لا يمكن ان لا يتغير في الجبر في الجبر والطبع ويظهر الى الجهة الاولى  
 والظان الحياتي مطلوب بالذات والامكنة مطلوب بالعرض  
 فيكون لا يخص الجبر في الوضع كما ان الكلام في بيان انما هو  
 تاثير الفاعل ان كان من الامور التي رجحها الى تفرصها فيكون ان  
 بيان تاثير الفاعل في حصوله في الجبر من الامور التي رجحها الى تفرصها  
 فلو علم عنها لا تاثير في ايجادها ففهم لا يمكن تفهمه مع  
 يكون من وجوده من ودة انما هو ان الجسم الموجود بتاثير  
 الفاعل وابعاده مع قطع النظر عن كل خارج يفسره في  
 مكان لا يثبت من مكان ولا بد عليه من **قوله** فله ان يمتنع  
 لا يجوز ان هذا المنع منع للسند لا يخص فان الفاعل يمتنع وجوده

فالمعنى هو الذي يثبت في العادة لا يثبت وقوع الاصطلاح عليه  
 اذ كثر ما يكون اصطلاحه موافقة للمصطلح  
 من كلام الشيخ قال الشيخ في الشك ان كل جسم جبراً ومكاناً  
 طبيعياً لانه امان فيكون كل مكان له طبيعياً او يكون كل مكان  
 له منافياً للطبيعة او يكون كل مكان له لا طبيعياً ولا منافياً  
 لطبيعتها وان كان المكان هنا المكان والحق فيها فظهر ان  
 هناك اصطلاحاً جديداً وما يفهم من الشك ناظر الى اصطلاح  
 قوله المحقق ناظر الى **قوله** لانه لا يفرق بين ما ليس  
 القسوس الملازمة ممنوعة لانه يجوز ان يكون القسوس  
 جميع الاجسام واما تقدير انما هي لا يكون سراً ولا جرم  
 ما به **قوله** ان الامور الخارجية المفهوم من الشك  
 لانه انما هي الامور المستند اليها او جبراً فانه  
 ذكره **قوله** ان الدافع بالقدر سبب فيكون  
 خارج وجوه الشك فذكر ان العقل ولا يفهم له الا  
 ان وجوده فيها بقاء كما ان لا يما لطباعه ويسر  
 واحتمال ضرورة ان يكون الجسم يعقله الآ ولا يفهم فعل  
 فاسية فاذا كان كذلك وطبيعياً الجسم فيمكن ان يفهم وهو

الاصطلاح هو الذي يثبت في العادة لا يثبت وقوع الاصطلاح عليه  
 اذ كثر ما يكون اصطلاحه موافقة للمصطلح  
 من كلام الشيخ قال الشيخ في الشك ان كل جسم جبراً ومكاناً  
 طبيعياً لانه امان فيكون كل مكان له طبيعياً او يكون كل مكان  
 له منافياً للطبيعة او يكون كل مكان له لا طبيعياً ولا منافياً  
 لطبيعتها وان كان المكان هنا المكان والحق فيها فظهر ان  
 هناك اصطلاحاً جديداً وما يفهم من الشك ناظر الى اصطلاح  
 قوله المحقق ناظر الى **قوله** لانه لا يفرق بين ما ليس  
 القسوس الملازمة ممنوعة لانه يجوز ان يكون القسوس  
 جميع الاجسام واما تقدير انما هي لا يكون سراً ولا جرم  
 ما به **قوله** ان الامور الخارجية المفهوم من الشك  
 لانه انما هي الامور المستند اليها او جبراً فانه  
 ذكره **قوله** ان الدافع بالقدر سبب فيكون  
 خارج وجوه الشك فذكر ان العقل ولا يفهم له الا  
 ان وجوده فيها بقاء كما ان لا يما لطباعه ويسر  
 واحتمال ضرورة ان يكون الجسم يعقله الآ ولا يفهم فعل  
 فاسية فاذا كان كذلك وطبيعياً الجسم فيمكن ان يفهم وهو



ان يقال التحلية عن عارض ما منع وان امكنه عن كل  
عارض شح في هذا لا يلزم ان يكون العارض **الطبيعي**  
واحد الجوان ان يكون كل عارض مقتضيا لغيره **قوة**  
فلا يتحقق الاستدلال فيه الجسم بالنظر الى ذاته مع قطع  
النظر عن الامور **بمعنى** ان الفاس هو طبخ جين  
ضربه وذكرك ليس للناس فهو طبيعي ولا يطر كونه  
التحلية عنه يمكن بحسب الامر اذا التحية الطبيعي في  
نفس الامور لا ما يقتضيه الجسم لوجود وطبعه و  
ثابته وقوة التدبير عنه مطابق للواقع لا يستلزم  
ان يكون العارض مطا على ذلك التدبير عن طبيعي ونفس  
الامر **قوة** فان طلب الشارع لا يتحقق انه لو فرض التحية  
بالذي لو حصل الجسم فيه لم يطلب غيره صدق على الشارع  
كما يصدق على الاول ولا يلزم ما ذكره والظاهر ما ذكره  
لوقولك في طلب الجسم لو لم يكن فيه او بجو الامور **قوة**  
او رد عليه لا يتحقق عليك ان الملا من فرض خلق الجسم  
عن الفاس فيض خلقه عما يكون فاسا بالنسبة الى  
ما يفرض ذلك كونه جين طبيعيا فلو قيل في الجسم بالنظر

قوله عارض شح في هذا لا يلزم ان يكون العارض الطبيعي واحدا الجوان ان يكون كل عارض مقتضيا لغيره قوة فلا يتحقق الاستدلال فيه الجسم بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور بمعنى ان الفاس هو طبخ جين ضربه وذكرك ليس للناس فهو طبيعي ولا يطر كونه التحلية عنه يمكن بحسب الامر اذا التحية الطبيعي في نفس الامور لا ما يقتضيه الجسم لوجود وطبعه و ثابته وقوة التدبير عنه مطابق للواقع لا يستلزم ان يكون العارض مطا على ذلك التدبير عن طبيعي ونفس الامر قوة فان طلب الشارع لا يتحقق انه لو فرض التحية بالذي لو حصل الجسم فيه لم يطلب غيره صدق على الشارع كما يصدق على الاول ولا يلزم ما ذكره والظاهر ما ذكره لوقولك في طلب الجسم لو لم يكن فيه او بجو الامور قوة او رد عليه لا يتحقق عليك ان الملا من فرض خلق الجسم عن الفاس فيض خلقه عما يكون فاسا بالنسبة الى ما يفرض ذلك كونه جين طبيعيا فلو قيل في الجسم بالنظر

الجسم وحصل في جين تدبير ومنه قوة الحصول في الجين من  
الطبيعة على تدبير آخر بالحد الذي يكون منه لا يفيد الا  
انه يجوز ان يكون من تأثير الفاعل الذي فرضه الله لو لم يكن الا  
التي جنة فلا يثبت انه من طبيعته مع ان المراد من الابهت  
هنا الجين اذ الكلام في ومنه كما يثبت مع ان هذا المنع بعد  
ما قال من ان الجسم غير دفع الفاس يكون في جين وقوله المقدم  
ليست اجزا من يذره **قوة** فليست حصوله في جين علمه بل لا يتحقق  
ان المنع منها وبقية قوله هذا وارد نظر الجين ان يكون البعد  
علا بغيره من سائر تلك الثامن اذ ليس وجوده فوق  
بديها ويكفي ان يبا خلق الجسم من جميع العوارض الشخصية  
هكذا لا مطلق فالظاهر ان عارضها يكون لان ما للجسم فيكون  
امكان مستند الى ان لا منه طبيعيا كما عرف من ان الطبيعي  
له يمكن ان يكون من مقتضيات لوان **قوة** جنان ان يكون  
مستحيلة بحسب نفس الامر فلهذا مما ذكرناها استندنا من  
اشياء ان التحين الطبيعي اعم مما يقتضيه الجسم نفسه الاول  
وهما معا وما اوردوه هنا لا بد في الا عوارض لا يتحقق  
ان تحلية الجسم عنها يمكن بحسب نفس الامر **قوة** ان يقال

قوله عارض شح في هذا لا يلزم ان يكون العارض الطبيعي واحدا الجوان ان يكون كل عارض مقتضيا لغيره قوة فلا يتحقق الاستدلال فيه الجسم بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور بمعنى ان الفاس هو طبخ جين ضربه وذكرك ليس للناس فهو طبيعي ولا يطر كونه التحلية عنه يمكن بحسب الامر اذا التحية الطبيعي في نفس الامور لا ما يقتضيه الجسم لوجود وطبعه و ثابته وقوة التدبير عنه مطابق للواقع لا يستلزم ان يكون العارض مطا على ذلك التدبير عن طبيعي ونفس الامر قوة فان طلب الشارع لا يتحقق انه لو فرض التحية بالذي لو حصل الجسم فيه لم يطلب غيره صدق على الشارع كما يصدق على الاول ولا يلزم ما ذكره والظاهر ما ذكره لوقولك في طلب الجسم لو لم يكن فيه او بجو الامور قوة او رد عليه لا يتحقق عليك ان الملا من فرض خلق الجسم عن الفاس فيض خلقه عما يكون فاسا بالنسبة الى ما يفرض ذلك كونه جين طبيعيا فلو قيل في الجسم بالنظر

قوله عارض شح في هذا لا يلزم ان يكون العارض الطبيعي واحدا الجوان ان يكون كل عارض مقتضيا لغيره قوة فلا يتحقق الاستدلال فيه الجسم بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور بمعنى ان الفاس هو طبخ جين ضربه وذكرك ليس للناس فهو طبيعي ولا يطر كونه التحلية عنه يمكن بحسب الامر اذا التحية الطبيعي في نفس الامور لا ما يقتضيه الجسم لوجود وطبعه و ثابته وقوة التدبير عنه مطابق للواقع لا يستلزم ان يكون العارض مطا على ذلك التدبير عن طبيعي ونفس الامر قوة فان طلب الشارع لا يتحقق انه لو فرض التحية بالذي لو حصل الجسم فيه لم يطلب غيره صدق على الشارع كما يصدق على الاول ولا يلزم ما ذكره والظاهر ما ذكره لوقولك في طلب الجسم لو لم يكن فيه او بجو الامور قوة او رد عليه لا يتحقق عليك ان الملا من فرض خلق الجسم عن الفاس فيض خلقه عما يكون فاسا بالنسبة الى ما يفرض ذلك كونه جين طبيعيا فلو قيل في الجسم بالنظر











بالحق لا يخرج من الخصوص بالانقلاب وبشيء من ماقبل في حكم  
 شرح حكمه العيون من ان الجبريات لا يعضن لهما الحركة البنية  
 لانها قد ثبت لا يكون وصحة شرح حكمه العيون بان يكون  
 فظهر ان مطلق الحركة يقع بان يكون  
 اسم لا يحدث دفعه والفتا اسم لما كان دفعه **قول** والاشياء  
 ذلك لا يخرج من هذا بناء على ما نقلنا من شرح حكمه العيون وايضا  
 انه لا بد من تلك الصفات الاطلاق والمكتات في وجهها ان  
 وهي كصفات وعدم اطلاق الحركة عليها وان اراد بها  
 الصفات الخارجة الى الفعل دفعه كالعلوم والمعارف  
 اجابا فيكون ان يقال بعد تسليم الحكم لا يخرج من ان يكون له  
 انهما امكن وجوده في الخارج والعلوم ليس كذلك فان  
 العلم هو المعلوم شرط الوجود الازلي **قول** وانما في الوجود  
 انقضاءه **قول** وهو صفة شخصية موجودة في الخارج  
 ههنا بحث بان الحكم لا يمكن وجوده في الوجود الا بشرط  
 تجاوز الحكم عنه فانه لو استغنى الجسم في ذلك لم يكن  
 الحكم موجوده اذ السكون ينافي الحركة فليس ان يكون  
 وجوده في كل آن مشروطا بتوقف بعد وهو الخارج  
 عن حد وصل اليه الحق في ذلك الا ان وفيه في هذا البحث

يبحث بان يقال يجب ان يكون الحكمه عن صفة لا فردا لا  
 الشيء ولا المكونة شطرا لوجود الكون المذكور فلو الحكمه نعم  
 لو كان لا يثبت لا فردا لها بوجه ما ذكره **فقط** يستلزم ان يختلف  
 نسبة المتحرك الى حدود المسافة وهذه الحدود منها ما لا يحدها  
 فوصفة لا فناء فاما اذا كانت جسيما فبقيت فيها الغالبات لبطء  
 في بعض المسافة وان كانت سطحية فخطوطها وان كانت خطا  
 فينبغي ان يظن ان هذه الحدود لا يفرق من مثلا فينبغي ان يكون كل  
 حدين جزء من المسافة فوصول الجسم الى حد يكون في آن  
 والى حد آخر وان اخذ بينهما زمان فلا يلزم ثلثا الاشارة  
 ونسب المسافة من امور غير متضمنة ولا يكون المتحرك  
 في حد أكثر من آن واحد **فقط** يتلوه عليه الحكمه بمعنى القطع  
 لانه يقطع المتشابهة **فقط** فانه لما لم يمت اه ادراك الحمد  
 يتصور بان يبقى حصوله الجدي في هذه اللذه من حصول  
 امر متوقف **فقط** لانه المتحرك ما لم يصل اه قبل دلهله  
 بهن على عدم وجودهما قبل الوصول وحين الوصول  
 فلو كان لا يجب عدمهما مطلقا فان الحصر لم يمكن ان  
 يقال بوجوده لانه في زمان واقعه بين المبدأ والمشيى **فقط**  
 انما هو في زمان واحد لان الحصر من كلامه انه لا يوجد مكان  
 من زمان قبل ان الوصول الى المكان المذكور ولا يخلو  
 من زمان بعد ان الوصول الى المكان المذكور ولا يخلو  
 من زمان في ان الوصول الى المكان المذكور ولا يخلو  
 من زمان في ان الوصول الى المكان المذكور ولا يخلو



فاجزأت عن متحرك ولا ساكنة والحد بالحديات المجزأت  
ذاتا وفعلها فلا يتصل بالنفوس لانهم قالوا القدر حركته للنفس  
في مقولة تها من مقولة الكيف الا ان لا يتم ذلك فيقال هذا  
الكل على سبيل التشبيه كمن لا دليل على عدم قابلية الحركة مطلقا  
لكنه وعلم من تعريف السكون ان الجسم في مجزأ الحدود وشخال  
عن الحركة والسكون لانه ليس من شأن الحركة في ذلك الوقت  
**قوله** وقيل السكون هذا من هب المتكلمين قال بعض الفضلاء  
الجسم اذا لم يكن متحركا عن مكانه فلهذا امر ان احد المتكلمين  
في ذلك المكان المعين والحد لا يعدم حركته عنه مع انهما من  
شأنه والاول والاول امر بشي في انفاق من مقولة الا  
والثاني هو عدم انفاق والمتكلمون اطلقوا لفظ السكون  
على الاول والثاني على الثاني والفرق لفظي **قوله** كان كل  
جسم متحركا على الدوام اذا كانت اجسامه على ثابته لها  
ايها اذا كانت فاعلم انما يعلم من كلام بعضهم فلا ينبغي  
اخلاف حال الاجسام باختلاف الشرائط وايضا لو كانت  
علمة ثابته اجسامها في الحكم اذا كانت الجسم مائة في عت  
**قوله** من نوع تلك المقولة الى نوع كحالة الحركة من السواد

الحد اذا جاز ان لا يتصل بالحديات المجزأت  
ذاتا وفعلها فلا يتصل بالنفوس لانهم قالوا القدر حركته للنفس  
في مقولة تها من مقولة الكيف الا ان لا يتم ذلك فيقال هذا  
الكل على سبيل التشبيه كمن لا دليل على عدم قابلية الحركة مطلقا  
لكنه وعلم من تعريف السكون ان الجسم في مجزأ الحدود وشخال  
عن الحركة والسكون لانه ليس من شأن الحركة في ذلك الوقت  
**قوله** وقيل السكون هذا من هب المتكلمين قال بعض الفضلاء  
الجسم اذا لم يكن متحركا عن مكانه فلهذا امر ان احد المتكلمين  
في ذلك المكان المعين والحد لا يعدم حركته عنه مع انهما من  
شأنه والاول والاول امر بشي في انفاق من مقولة الا  
والثاني هو عدم انفاق والمتكلمون اطلقوا لفظ السكون  
على الاول والثاني على الثاني والفرق لفظي **قوله** كان كل  
جسم متحركا على الدوام اذا كانت اجسامه على ثابته لها  
ايها اذا كانت فاعلم انما يعلم من كلام بعضهم فلا ينبغي  
اخلاف حال الاجسام باختلاف الشرائط وايضا لو كانت  
علمة ثابته اجسامها في الحكم اذا كانت الجسم مائة في عت  
**قوله** من نوع تلك المقولة الى نوع كحالة الحركة من السواد

الحد اذا جاز ان لا يتصل بالحديات المجزأت  
ذاتا وفعلها فلا يتصل بالنفوس لانهم قالوا القدر حركته للنفس  
في مقولة تها من مقولة الكيف الا ان لا يتم ذلك فيقال هذا  
الكل على سبيل التشبيه كمن لا دليل على عدم قابلية الحركة مطلقا  
لكنه وعلم من تعريف السكون ان الجسم في مجزأ الحدود وشخال  
عن الحركة والسكون لانه ليس من شأن الحركة في ذلك الوقت  
**قوله** وقيل السكون هذا من هب المتكلمين قال بعض الفضلاء  
الجسم اذا لم يكن متحركا عن مكانه فلهذا امر ان احد المتكلمين  
في ذلك المكان المعين والحد لا يعدم حركته عنه مع انهما من  
شأنه والاول والاول امر بشي في انفاق من مقولة الا  
والثاني هو عدم انفاق والمتكلمون اطلقوا لفظ السكون  
على الاول والثاني على الثاني والفرق لفظي **قوله** كان كل  
جسم متحركا على الدوام اذا كانت اجسامه على ثابته لها  
ايها اذا كانت فاعلم انما يعلم من كلام بعضهم فلا ينبغي  
اخلاف حال الاجسام باختلاف الشرائط وايضا لو كانت  
علمة ثابته اجسامها في الحكم اذا كانت الجسم مائة في عت  
**قوله** من نوع تلك المقولة الى نوع كحالة الحركة من السواد

الحد اذا جاز ان لا يتصل بالحديات المجزأت  
ذاتا وفعلها فلا يتصل بالنفوس لانهم قالوا القدر حركته للنفس  
في مقولة تها من مقولة الكيف الا ان لا يتم ذلك فيقال هذا  
الكل على سبيل التشبيه كمن لا دليل على عدم قابلية الحركة مطلقا  
لكنه وعلم من تعريف السكون ان الجسم في مجزأ الحدود وشخال  
عن الحركة والسكون لانه ليس من شأن الحركة في ذلك الوقت  
**قوله** وقيل السكون هذا من هب المتكلمين قال بعض الفضلاء  
الجسم اذا لم يكن متحركا عن مكانه فلهذا امر ان احد المتكلمين  
في ذلك المكان المعين والحد لا يعدم حركته عنه مع انهما من  
شأنه والاول والاول امر بشي في انفاق من مقولة الا  
والثاني هو عدم انفاق والمتكلمون اطلقوا لفظ السكون  
على الاول والثاني على الثاني والفرق لفظي **قوله** كان كل  
جسم متحركا على الدوام اذا كانت اجسامه على ثابته لها  
ايها اذا كانت فاعلم انما يعلم من كلام بعضهم فلا ينبغي  
اخلاف حال الاجسام باختلاف الشرائط وايضا لو كانت  
علمة ثابته اجسامها في الحكم اذا كانت الجسم مائة في عت  
**قوله** من نوع تلك المقولة الى نوع كحالة الحركة من السواد

وقد عرفت انه يجوز ان يكون جسمه بعضها في الحركة والبقية في السكون  
لانه اذا كان في الحركة والبقية في السكون لم يكن الجسم متحركا بل اجزاءه متحركة  
هذا لا ينافي مع ان الجسم في الحركة والبقية في السكون لم يكن الجسم متحركا بل اجزاءه متحركة  
لانه اذا كان في الحركة والبقية في السكون لم يكن الجسم متحركا بل اجزاءه متحركة

من السواد الى البياض مثلا لان الاصل ان السواد في الحقيقة  
وان كانت التفاوت بالشدة والضعف كالسواد الضعيف والقوى  
مثلا وكما ان الحركة من مقدار الى آخره فلهذا ان المقادير تختلف  
بالصغور والكبر في مخالفة وان قلنا شيئا فقلنا شيئا  
الشيء والشيء في مخالفة بالعدل في الشيء والشيء في مخالفة  
من صنف الى صنف اخر اما الحركة في الاصل في مخالفة  
فرد الى آخره يتما اذا كان المكان بعد الحركة المستديرة في  
انفصاله من فرد من وضع الى فرد آخر منه كحالة قيام الدور في  
من صنف الى آخر ومن نوع الى نوع آخر في فرد الى فرد الا  
الا صليته لا يتغير عليك ان في السبب ان يد من علم الطول في  
انه لا يتغير سمك فلان خارجا من النفاذ في شئ هو في فرد  
في جميع الاقطار المتداخلة في جميع الاقطار في النفاذ في شئ هو في فرد  
ان يكون التداخل في حركته او في حركته في حركته في حركته في حركته  
اذ الشهور انه لا يخرج السمن وقد خرج بفيد الا صليته في حركته  
والشهر والسمن اقوله التشبيه عند سبب اذا الزايد من حركته  
فيها والا صليته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته  
عن النفاذ والاصل والسمن والنفاذ في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته

الحد اذا جاز ان لا يتصل بالحديات المجزأت  
ذاتا وفعلها فلا يتصل بالنفوس لانهم قالوا القدر حركته للنفس  
في مقولة تها من مقولة الكيف الا ان لا يتم ذلك فيقال هذا  
الكل على سبيل التشبيه كمن لا دليل على عدم قابلية الحركة مطلقا  
لكنه وعلم من تعريف السكون ان الجسم في مجزأ الحدود وشخال  
عن الحركة والسكون لانه ليس من شأن الحركة في ذلك الوقت  
**قوله** وقيل السكون هذا من هب المتكلمين قال بعض الفضلاء  
الجسم اذا لم يكن متحركا عن مكانه فلهذا امر ان احد المتكلمين  
في ذلك المكان المعين والحد لا يعدم حركته عنه مع انهما من  
شأنه والاول والاول امر بشي في انفاق من مقولة الا  
والثاني هو عدم انفاق والمتكلمون اطلقوا لفظ السكون  
على الاول والثاني على الثاني والفرق لفظي **قوله** كان كل  
جسم متحركا على الدوام اذا كانت اجسامه على ثابته لها  
ايها اذا كانت فاعلم انما يعلم من كلام بعضهم فلا ينبغي  
اخلاف حال الاجسام باختلاف الشرائط وايضا لو كانت  
علمة ثابته اجسامها في الحكم اذا كانت الجسم مائة في عت  
**قوله** من نوع تلك المقولة الى نوع كحالة الحركة من السواد

الحد اذا جاز ان لا يتصل بالحديات المجزأت  
ذاتا وفعلها فلا يتصل بالنفوس لانهم قالوا القدر حركته للنفس  
في مقولة تها من مقولة الكيف الا ان لا يتم ذلك فيقال هذا  
الكل على سبيل التشبيه كمن لا دليل على عدم قابلية الحركة مطلقا  
لكنه وعلم من تعريف السكون ان الجسم في مجزأ الحدود وشخال  
عن الحركة والسكون لانه ليس من شأن الحركة في ذلك الوقت  
**قوله** وقيل السكون هذا من هب المتكلمين قال بعض الفضلاء  
الجسم اذا لم يكن متحركا عن مكانه فلهذا امر ان احد المتكلمين  
في ذلك المكان المعين والحد لا يعدم حركته عنه مع انهما من  
شأنه والاول والاول امر بشي في انفاق من مقولة الا  
والثاني هو عدم انفاق والمتكلمون اطلقوا لفظ السكون  
على الاول والثاني على الثاني والفرق لفظي **قوله** كان كل  
جسم متحركا على الدوام اذا كانت اجسامه على ثابته لها  
ايها اذا كانت فاعلم انما يعلم من كلام بعضهم فلا ينبغي  
اخلاف حال الاجسام باختلاف الشرائط وايضا لو كانت  
علمة ثابته اجسامها في الحكم اذا كانت الجسم مائة في عت  
**قوله** من نوع تلك المقولة الى نوع كحالة الحركة من السواد















من سطر الماء المتصل هو موجود في ضمنية كمن يسه بعد ان  
متصفة بالمكن وله مكان بالفعل مع ان بعض مكانه جزء  
اولا بل على وجه الاتصال الذي ان السيفنة الساكنة  
الوجود مطلقا سواء كان على سطر الانفصال والافتراق  
حاصلة مع الاتصال وانضاف اليهم بقية المفعلة لا ينفصل  
الوجود مطلقا سواء كان على سطر الانفصال والافتراق  
اولا بل على وجه الاتصال الذي ان السيفنة الساكنة  
متصفة بالمكن وله مكان بالفعل مع ان بعض مكانه جزء  
من سطر الماء المتصل هو موجود في ضمنية كمن يسه بعد ان

ان الآفات المتعاقبة كيف يلقى متصلة ولما في هذا البحث رسالة  
 فارجو اليها وارتدت تفصيل الكلام **قوله** وحركته في الوضع قبل  
 لا حركه في لونه اذا انتقل الشئ من قيام الى قعود فانه لا يترك  
 في حكم القيام الى ان يصير قاعدا دفعة واحدة كما انك هذا فاسد  
 لانه لا حاجة الى التصاد الخفيف في طرف الحركة وما ذكر من ان  
 الانتقال الى القعود يقع دفعة واحدة على الانتقال من اليقظ  
 الى السواد الذي هو الطيف كذكره ولا في الاين لكن الحركة له  
 ليست باعتبار الانتقال الى الطيف بل يحصل الانتقال  
 في افراد الوضع فلهذا قلنا ان يصل الى الطرف **قوله** اقول  
 ههنا بحث هذا البحث متوجبا بطريق ظاهر اعبان المشقة  
 بالتعريف لكن لا يسعد ان يكون من دونه ما ذكر التمثيل لا الشرح  
 وهذا كما ذكر الشيخ بقوله واما كيفية وجود الحركة في الوضع  
 فهو ان كل متبدل وضع من غير ان ينفك بأكمله المكان بل  
 يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه وجهاته فهو متحرك  
 بالوضع لا بحاله لان مكانه لم يتبدل بل يتبدل وضعه ثم ذكر  
 است اخرج بهذا ان كل متحرك في الوضع فهو ثابت في مكانه  
 بل لا امتناع ان يكون شئ لا يتغير وضعه الا وقد يتغير











في شرح قوله يستعمل الموضوع مستاه بالفتن الى الزمان الا  
فان فرض له اجزاء فليكن له في كل آن جزء من وقت انتقاله  
من بعض الى بعض على ما ذكره وهو لا يتوقف على حيز بل  
ان الشئ اذا تغير

في شرح قوله يستعمل الموضوع مستاه بالفتن الى الزمان الا  
فان فرض له اجزاء فليكن له في كل آن جزء من وقت انتقاله  
من بعض الى بعض على ما ذكره وهو لا يتوقف على حيز بل  
ان الشئ اذا تغير  
يجب وتوقف الفرض فيما ان لا انتقال في اجزاء الزمان  
دفع كذا في النسب البها والهيئة الى سببها واللازم  
من هذا ان يكون للزمان آن ولا يجوز فيه اما التدريج  
فيقتضى للزمان زمانا **قوله** فكذلك الحال في الانتقال من زمان  
الى زمان في نظر لان الزمان مقدار حركة الفكر في  
الموجود من الحركة المتوسطة وهو دائما شخص بعينه  
غير منقسم ولو لم يكن كذلك لكانت هناك تجدد والظن  
انه يتوارى على الحركة الفكرية الباقية المعينة آتات تدريجها  
فلها حركتها في الزمان **قوله** ونقول انما ما يصدق بالحركة اما  
ان يكون الحركة حاصلة في الحقيقة او لا فلهذا لا يجوز  
عليك ان تعرف الحركة صادرة عما قام بالحركة  
بالعرض كيف وجلس السفينة مثلا في كل آن اين  
مقابل للذي في الآلة السباح واللاحق ولكن ليس في  
كيفية يكون مبداء المدافعة وهو المستعمل بالمثل وكيف يفتق

في شرح قوله يستعمل الموضوع مستاه بالفتن الى الزمان الا  
فان فرض له اجزاء فليكن له في كل آن جزء من وقت انتقاله  
من بعض الى بعض على ما ذكره وهو لا يتوقف على حيز بل  
ان الشئ اذا تغير

في شرح قوله يستعمل الموضوع مستاه بالفتن الى الزمان الا  
فان فرض له اجزاء فليكن له في كل آن جزء من وقت انتقاله  
من بعض الى بعض على ما ذكره وهو لا يتوقف على حيز بل  
ان الشئ اذا تغير

في شرح قوله يستعمل الموضوع مستاه بالفتن الى الزمان الا  
فان فرض له اجزاء فليكن له في كل آن جزء من وقت انتقاله  
من بعض الى بعض على ما ذكره وهو لا يتوقف على حيز بل  
ان الشئ اذا تغير  
يجب وتوقف الفرض فيما ان لا انتقال في اجزاء الزمان  
دفع كذا في النسب البها والهيئة الى سببها واللازم  
من هذا ان يكون للزمان آن ولا يجوز فيه اما التدريج  
فيقتضى للزمان زمانا **قوله** فكذلك الحال في الانتقال من زمان  
الى زمان في نظر لان الزمان مقدار حركة الفكر في  
الموجود من الحركة المتوسطة وهو دائما شخص بعينه  
غير منقسم ولو لم يكن كذلك لكانت هناك تجدد والظن  
انه يتوارى على الحركة الفكرية الباقية المعينة آتات تدريجها  
فلها حركتها في الزمان **قوله** ونقول انما ما يصدق بالحركة اما  
ان يكون الحركة حاصلة في الحقيقة او لا فلهذا لا يجوز  
عليك ان تعرف الحركة صادرة عما قام بالحركة  
بالعرض كيف وجلس السفينة مثلا في كل آن اين  
مقابل للذي في الآلة السباح واللاحق ولكن ليس في  
كيفية يكون مبداء المدافعة وهو المستعمل بالمثل وكيف يفتق

في شرح قوله يستعمل الموضوع مستاه بالفتن الى الزمان الا  
فان فرض له اجزاء فليكن له في كل آن جزء من وقت انتقاله  
من بعض الى بعض على ما ذكره وهو لا يتوقف على حيز بل  
ان الشئ اذا تغير



السفل له شعور وإرادة مع أن حركته ليست إرادة **قوله** بان مدله  
البلل ساك هو الطبيعة أقول ان اراد بالمدله الفاعل القريب  
في الحركة الإرادية البصر الفاعل القريب فلا شعور لها  
وان اراد به الفاعل مطلقا لا يندفع فيه قول الفاعل **قوله** وان كانت  
متفاديه من خارج في الحركة القريبة اعلم انه قد يكون كنه  
واحدة طبيعته وقريبه باعتبار كنه الحركة النباتات فانها  
لن كنهها من العناصر المختلفة الطباع ليس لها ميل الحركة  
الى جهات مختلفة الآمن طبيعة سارية في العنصر متغيرة لها  
حركة الاجزاء من جهته ذاتها وطباعها في حركة الحق  
باعتبار الطبيعة النوعية الى طبيعة وقدرتها في الحركة  
بحركة النفس فانها تخرج من الارض في الحركة صادرة عن شعور  
الطبيعة اما صاعدة او هابطة والارادة صادرة عن شعور  
وارادة والقربة صادرة عن خارج وهو كنه شاملا  
يدفع بنوع حصر الطبيعة في الصاعدة والهابطة وجعلها  
طبيعية **قوله** قسرية والناس هو الروح يجذب الهواء وقد  
ما فضل عنه فيعرض للعرق الانقباض والانبساط وقد  
دفع بان المختص هو الحركة البسيطة وهذه مركبة ويسمى

في الحركة الإرادية البصر الفاعل القريب فلا شعور لها  
وان اراد به الفاعل مطلقا لا يندفع فيه قول الفاعل قوله وان كانت  
متفاديه من خارج في الحركة القريبة اعلم انه قد يكون كنه  
واحدة طبيعته وقريبه باعتبار كنه الحركة النباتات فانها  
لن كنهها من العناصر المختلفة الطباع ليس لها ميل الحركة  
الى جهات مختلفة الآمن طبيعة سارية في العنصر متغيرة لها  
حركة الاجزاء من جهته ذاتها وطباعها في حركة الحق  
باعتبار الطبيعة النوعية الى طبيعة وقدرتها في الحركة  
بحركة النفس فانها تخرج من الارض في الحركة صادرة عن شعور  
الطبيعة اما صاعدة او هابطة والارادة صادرة عن شعور  
وارادة والقربة صادرة عن خارج وهو كنه شاملا  
يدفع بنوع حصر الطبيعة في الصاعدة والهابطة وجعلها  
طبيعية قوله قسرية والناس هو الروح يجذب الهواء وقد  
ما فضل عنه فيعرض للعرق الانقباض والانبساط وقد  
دفع بان المختص هو الحركة البسيطة وهذه مركبة ويسمى

في الحركة الإرادية البصر الفاعل القريب فلا شعور لها  
وان اراد به الفاعل مطلقا لا يندفع فيه قول الفاعل قوله وان كانت  
متفاديه من خارج في الحركة القريبة اعلم انه قد يكون كنه  
واحدة طبيعته وقريبه باعتبار كنه الحركة النباتات فانها  
لن كنهها من العناصر المختلفة الطباع ليس لها ميل الحركة  
الى جهات مختلفة الآمن طبيعة سارية في العنصر متغيرة لها  
حركة الاجزاء من جهته ذاتها وطباعها في حركة الحق  
باعتبار الطبيعة النوعية الى طبيعة وقدرتها في الحركة  
بحركة النفس فانها تخرج من الارض في الحركة صادرة عن شعور  
الطبيعة اما صاعدة او هابطة والارادة صادرة عن شعور  
وارادة والقربة صادرة عن خارج وهو كنه شاملا  
يدفع بنوع حصر الطبيعة في الصاعدة والهابطة وجعلها  
طبيعية قوله قسرية والناس هو الروح يجذب الهواء وقد  
ما فضل عنه فيعرض للعرق الانقباض والانبساط وقد  
دفع بان المختص هو الحركة البسيطة وهذه مركبة ويسمى

وسمى حركة شبيهة **قوله** فصل في الزمان امداء بيان وجوده  
عينا عما يوصف من كلامهم وقبه اختلافات ففهم من يظن  
عدمه مطلقا وقيل شوبه وقيل لا عينه وقيل انه واجب الوجود  
وقيل هو الفلك وقيل هو حركته وهو عند جمهور الحكماء مقدار  
حركة **قوله** على مقدار من السرعة وقد يفرض الحركتان على مقدار  
من السرعة مع الترتيب في الابداء والمعتمد في الترتيب وينقسم  
ان هذا الترتيب والمعتمد يفرض عن اعظم مقدار من السرعة على  
بل بل هو كونه الزمان اقل من الاول مطلقا وقيل انه  
لو اختلفا سرعة جري ان يتعاقبا ما لا يكون قطعه الثانية التي  
كانه بمن اخذ السرعة وشركها مكانه لا يلزم من هذا  
الشيء وجود ذلك الامكان عينا بل بجري ان يكون شوبه في الزمان  
كارتسام الخط من القطعة الثالثة ولعلهم لم يريدوا ان يكون  
عينا لا عينيه متساوية وان اراد سامه ليس من متغيرات  
الوقت **قوله** امر واحد في المسافين قد يقال لا لم وجوده  
ذلك الامر وهم انه لا يخفى ان الحركتين المتعاقبتين اخذا  
وشركا يتعد مقدار زمانهما في مختلف مقدار مسافتها وقد  
يقال لا لم متساوية للتي كنهين لا لا بجري ان يكون شوبه بالحركة بان

في الحركة الإرادية البصر الفاعل القريب فلا شعور لها  
وان اراد به الفاعل مطلقا لا يندفع فيه قول الفاعل قوله وان كانت  
متفاديه من خارج في الحركة القريبة اعلم انه قد يكون كنه  
واحدة طبيعته وقريبه باعتبار كنه الحركة النباتات فانها  
لن كنهها من العناصر المختلفة الطباع ليس لها ميل الحركة  
الى جهات مختلفة الآمن طبيعة سارية في العنصر متغيرة لها  
حركة الاجزاء من جهته ذاتها وطباعها في حركة الحق  
باعتبار الطبيعة النوعية الى طبيعة وقدرتها في الحركة  
بحركة النفس فانها تخرج من الارض في الحركة صادرة عن شعور  
الطبيعة اما صاعدة او هابطة والارادة صادرة عن شعور  
وارادة والقربة صادرة عن خارج وهو كنه شاملا  
يدفع بنوع حصر الطبيعة في الصاعدة والهابطة وجعلها  
طبيعية قوله قسرية والناس هو الروح يجذب الهواء وقد  
ما فضل عنه فيعرض للعرق الانقباض والانبساط وقد  
دفع بان المختص هو الحركة البسيطة وهذه مركبة ويسمى

في الحركة الإرادية البصر الفاعل القريب فلا شعور لها  
وان اراد به الفاعل مطلقا لا يندفع فيه قول الفاعل قوله وان كانت  
متفاديه من خارج في الحركة القريبة اعلم انه قد يكون كنه  
واحدة طبيعته وقريبه باعتبار كنه الحركة النباتات فانها  
لن كنهها من العناصر المختلفة الطباع ليس لها ميل الحركة  
الى جهات مختلفة الآمن طبيعة سارية في العنصر متغيرة لها  
حركة الاجزاء من جهته ذاتها وطباعها في حركة الحق  
باعتبار الطبيعة النوعية الى طبيعة وقدرتها في الحركة  
بحركة النفس فانها تخرج من الارض في الحركة صادرة عن شعور  
الطبيعة اما صاعدة او هابطة والارادة صادرة عن شعور  
وارادة والقربة صادرة عن خارج وهو كنه شاملا  
يدفع بنوع حصر الطبيعة في الصاعدة والهابطة وجعلها  
طبيعية قوله قسرية والناس هو الروح يجذب الهواء وقد  
ما فضل عنه فيعرض للعرق الانقباض والانبساط وقد  
دفع بان المختص هو الحركة البسيطة وهذه مركبة ويسمى







الآن السبيل ويكون باقيا لانه ويتجدد الاضافات لكن  
 الزمان يتجدد لانه فلا فائدة في اثباته وعلم هذا ثبت  
 مغايرة الزمان للحركة لانه يجوز ان يكون الامر الباقي  
 الحركة الا الحركة السبالة المتجددة نسبتها واصنافها التي  
 يحصل في الواقع منها الامر المندوهم وان اردت تخفيف  
 المقام على وجه يتكشف لك الحرام فليكن بالرجوع الى كتابنا  
 المجلد في بحث الحركة **قوله** وهو مقدار الحركة اعلان الزمان  
 في ذاته ام غير فان فلا يكون قائما لانه لو جهن احدها  
 ان الغايمة بذاته وجوده وعدمه دفعي او تدريجي والزمان  
 لو قام بذاته كان الحاضر منه دفعه غير منقسم اصلا فلا  
 انعدام تدريجيا لانه غير منقسم فيكون عدمه في آن فليكن  
 منه شألي الاناث لئلا يلزم جميع وجود القائم بذاته  
 انما تعاقب الا يتبين ليس بينهما زمان وصح ان الوجود في العدم  
 وعدمه في الواقع والتدريج مستحيل كون عدمه في  
 وجوده لانه قائما بذاته وعدم الزمان اعم فيايم الزمان  
 نفس الزمان وثما يبين انه لو قام بذاته فالحاضر منه دفعه  
 لا يجوز انقسامه لانه **قوله** منقسم الى ماضين ومستقبلين  
 واجتماعهما في ولا يجوز انقسامه لانه لو كان متصلا  
 يلزم انصاف الموجود بالمعدوم ولو كان متصلا عن

حاشية على المتن  
 في قوله الآن السبيل  
 في قوله يكون باقيا  
 في قوله لا فائدة  
 في قوله ثبت  
 في قوله يجوز  
 في قوله المستبالة  
 في قوله نسبتها  
 في قوله المستدوهم  
 في قوله ان اردت  
 في قوله كتابنا  
 في قوله في بحث  
 في قوله الحركة  
 في قوله اعلان  
 في قوله في ذاته  
 في قوله ام غير  
 في قوله فان فلا  
 في قوله يكون  
 في قوله قائما  
 في قوله لانه لو  
 في قوله جهن  
 في قوله احدها  
 في قوله ان الغايمة  
 في قوله بذاته  
 في قوله وجوده  
 في قوله وعدمه  
 في قوله دفعي  
 في قوله تدريجي  
 في قوله والزمان  
 في قوله لو قام  
 في قوله بذاته  
 في قوله كان  
 في قوله الحاضر  
 في قوله منه  
 في قوله دفعه  
 في قوله غير  
 في قوله منقسم  
 في قوله اصلا  
 في قوله فلا  
 في قوله انعدام  
 في قوله تدريجيا  
 في قوله لانه  
 في قوله غير  
 في قوله منقسم  
 في قوله فيكون  
 في قوله عدمه  
 في قوله في آن  
 في قوله فليكن  
 في قوله منه  
 في قوله شألي  
 في قوله الاناث  
 في قوله لئلا  
 في قوله يلزم  
 في قوله جميع  
 في قوله وجود  
 في قوله القائم  
 في قوله بذاته  
 في قوله انما  
 في قوله تعاقب  
 في قوله الا  
 في قوله يتبين  
 في قوله ليس  
 في قوله بينهما  
 في قوله زمان  
 في قوله وصح  
 في قوله ان  
 في قوله الوجود  
 في قوله في  
 في قوله العدم  
 في قوله وعدمه  
 في قوله في الواقع  
 في قوله والتدريج  
 في قوله مستحيل  
 في قوله كون  
 في قوله عدمه  
 في قوله في  
 في قوله وجوده  
 في قوله لانه  
 في قوله قائما  
 في قوله بذاته  
 في قوله وعدم  
 في قوله الزمان  
 في قوله اعم  
 في قوله فيايم  
 في قوله الزمان  
 في قوله نفس  
 في قوله الزمان  
 في قوله وثما  
 في قوله يبين  
 في قوله انه  
 في قوله لو  
 في قوله قام  
 في قوله بذاته  
 في قوله فالحاضر  
 في قوله منه  
 في قوله دفعه  
 في قوله لا  
 في قوله يجوز  
 في قوله انقسامه  
 في قوله لانه  
 في قوله قوله  
 في قوله منقسم  
 في قوله الى  
 في قوله ماضين  
 في قوله ومستقبلين  
 في قوله واجتماعهما  
 في قوله في ولا  
 في قوله يجوز  
 في قوله انقسامه  
 في قوله لانه  
 في قوله لو  
 في قوله كان  
 في قوله متصلا  
 في قوله يلزم  
 في قوله انصاف  
 في قوله الموجود  
 في قوله بالمعدوم  
 في قوله ولو  
 في قوله كان  
 في قوله متصلا  
 في قوله عن

حاشية على المتن  
 في قوله المستبالة  
 في قوله نسبتها  
 في قوله المستدوهم  
 في قوله ان اردت  
 في قوله كتابنا  
 في قوله في بحث  
 في قوله الحركة  
 في قوله اعلان  
 في قوله في ذاته  
 في قوله ام غير  
 في قوله فان فلا  
 في قوله يكون  
 في قوله قائما  
 في قوله لانه لو  
 في قوله جهن  
 في قوله احدها  
 في قوله ان الغايمة  
 في قوله بذاته  
 في قوله وجوده  
 في قوله وعدمه  
 في قوله دفعي  
 في قوله تدريجي  
 في قوله والزمان  
 في قوله لو قام  
 في قوله بذاته  
 في قوله كان  
 في قوله الحاضر  
 في قوله منه  
 في قوله دفعه  
 في قوله غير  
 في قوله منقسم  
 في قوله اصلا  
 في قوله فلا  
 في قوله انعدام  
 في قوله تدريجيا  
 في قوله لانه  
 في قوله غير  
 في قوله منقسم  
 في قوله فيكون  
 في قوله عدمه  
 في قوله في آن  
 في قوله فليكن  
 في قوله منه  
 في قوله شألي  
 في قوله الاناث  
 في قوله لئلا  
 في قوله يلزم  
 في قوله جميع  
 في قوله وجود  
 في قوله القائم  
 في قوله بذاته  
 في قوله انما  
 في قوله تعاقب  
 في قوله الا  
 في قوله يتبين  
 في قوله ليس  
 في قوله بينهما  
 في قوله زمان  
 في قوله وصح  
 في قوله ان  
 في قوله الوجود  
 في قوله في  
 في قوله العدم  
 في قوله وعدمه  
 في قوله في الواقع  
 في قوله والتدريج  
 في قوله مستحيل  
 في قوله كون  
 في قوله عدمه  
 في قوله في  
 في قوله وجوده  
 في قوله لانه  
 في قوله قائما  
 في قوله بذاته  
 في قوله وعدم  
 في قوله الزمان  
 في قوله اعم  
 في قوله فيايم  
 في قوله الزمان  
 في قوله نفس  
 في قوله الزمان  
 في قوله وثما  
 في قوله يبين  
 في قوله انه  
 في قوله لو  
 في قوله قام  
 في قوله بذاته  
 في قوله فالحاضر  
 في قوله منه  
 في قوله دفعه  
 في قوله لا  
 في قوله يجوز  
 في قوله انقسامه  
 في قوله لانه  
 في قوله قوله  
 في قوله منقسم  
 في قوله الى  
 في قوله ماضين  
 في قوله ومستقبلين  
 في قوله واجتماعهما  
 في قوله في ولا  
 في قوله يجوز  
 في قوله انقسامه  
 في قوله لانه  
 في قوله لو  
 في قوله كان  
 في قوله متصلا  
 في قوله يلزم  
 في قوله انصاف  
 في قوله الموجود  
 في قوله بالمعدوم  
 في قوله ولو  
 في قوله كان  
 في قوله متصلا  
 في قوله عن

على السابق واللاحق وما بعده فليكن تركيب الزمان  
 من الاناث تامل في العالم بعض اوصافه فليكن صورة  
 يكون مادتها متحركة فيها لان الزمان يتجدد منها فان والحركة لا  
 يقع في الجوه كجائتي في محل فليكن عرضها وموضعها لا يكون هو  
 ثابلا لانه يتجدد فموضوعه يتجدد ايضا يتجدد اتصالا  
 وهو الحركة فعلم من هذا البيان ان الزمان قائم بالحركة واما انه  
 مقدار لها فلا نظما في عليها حتى ان الحركة في نصف الزمان  
 نصف الحركة في كل واحد والتقدم والتأخر في الحركة تابعان للحركة  
 والتأخر في الزمان في ان المتقدم والمتأخر في الحركة هو حاصل  
 في التقدم والمتأخر في الزمان **قوله** بقوله الزيادة  
 والنقصان فانه قيل من زرع الى نوع اطول وازيد منه الى  
 موزع وقوله الزيادة والنقصان بالذات من خواص الكم  
**قوله** وهو موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات  
 وهو لا يخفى عليك ان الحركة غير قابلة بالذات للزيادة و  
 النقصان اذ لا يقال حركة اطول بل يقال حركة زمان  
 اطول او في مافة طول بخلاف الزمان فانه ينصف بالاطول  
 والا فصر غير ملاحظة امر آخر وعلم من هذا انه ينصف

حاشية على المتن  
 في قوله المستبالة  
 في قوله نسبتها  
 في قوله المستدوهم  
 في قوله ان اردت  
 في قوله كتابنا  
 في قوله في بحث  
 في قوله الحركة  
 في قوله اعلان  
 في قوله في ذاته  
 في قوله ام غير  
 في قوله فان فلا  
 في قوله يكون  
 في قوله قائما  
 في قوله لانه لو  
 في قوله جهن  
 في قوله احدها  
 في قوله ان الغايمة  
 في قوله بذاته  
 في قوله وجوده  
 في قوله وعدمه  
 في قوله دفعي  
 في قوله تدريجي  
 في قوله والزمان  
 في قوله لو قام  
 في قوله بذاته  
 في قوله كان  
 في قوله الحاضر  
 في قوله منه  
 في قوله دفعه  
 في قوله غير  
 في قوله منقسم  
 في قوله اصلا  
 في قوله فلا  
 في قوله انعدام  
 في قوله تدريجيا  
 في قوله لانه  
 في قوله غير  
 في قوله منقسم  
 في قوله فيكون  
 في قوله عدمه  
 في قوله في آن  
 في قوله فليكن  
 في قوله منه  
 في قوله شألي  
 في قوله الاناث  
 في قوله لئلا  
 في قوله يلزم  
 في قوله جميع  
 في قوله وجود  
 في قوله القائم  
 في قوله بذاته  
 في قوله انما  
 في قوله تعاقب  
 في قوله الا  
 في قوله يتبين  
 في قوله ليس  
 في قوله بينهما  
 في قوله زمان  
 في قوله وصح  
 في قوله ان  
 في قوله الوجود  
 في قوله في  
 في قوله العدم  
 في قوله وعدمه  
 في قوله في الواقع  
 في قوله والتدريج  
 في قوله مستحيل  
 في قوله كون  
 في قوله عدمه  
 في قوله في  
 في قوله وجوده  
 في قوله لانه  
 في قوله قائما  
 في قوله بذاته  
 في قوله وعدم  
 في قوله الزمان  
 في قوله اعم  
 في قوله فيايم  
 في قوله الزمان  
 في قوله نفس  
 في قوله الزمان  
 في قوله وثما  
 في قوله يبين  
 في قوله انه  
 في قوله لو  
 في قوله قام  
 في قوله بذاته  
 في قوله فالحاضر  
 في قوله منه  
 في قوله دفعه  
 في قوله لا  
 في قوله يجوز  
 في قوله انقسامه  
 في قوله لانه  
 في قوله قوله  
 في قوله منقسم  
 في قوله الى  
 في قوله ماضين  
 في قوله ومستقبلين  
 في قوله واجتماعهما  
 في قوله في ولا  
 في قوله يجوز  
 في قوله انقسامه  
 في قوله لانه  
 في قوله لو  
 في قوله كان  
 في قوله متصلا  
 في قوله يلزم  
 في قوله انصاف  
 في قوله الموجود  
 في قوله بالمعدوم  
 في قوله ولو  
 في قوله كان  
 في قوله متصلا  
 في قوله عن

حاشية على المتن  
 في قوله المستبالة  
 في قوله نسبتها  
 في قوله المستدوهم  
 في قوله ان اردت  
 في قوله كتابنا  
 في قوله في بحث  
 في قوله الحركة  
 في قوله اعلان  
 في قوله في ذاته  
 في قوله ام غير  
 في قوله فان فلا  
 في قوله يكون  
 في قوله قائما  
 في قوله لانه لو  
 في قوله جهن  
 في قوله احدها  
 في قوله ان الغايمة  
 في قوله بذاته  
 في قوله وجوده  
 في قوله وعدمه  
 في قوله دفعي  
 في قوله تدريجي  
 في قوله والزمان  
 في قوله لو قام  
 في قوله بذاته  
 في قوله كان  
 في قوله الحاضر  
 في قوله منه  
 في قوله دفعه  
 في قوله غير  
 في قوله منقسم  
 في قوله اصلا  
 في قوله فلا  
 في قوله انعدام  
 في قوله تدريجيا  
 في قوله لانه  
 في قوله غير  
 في قوله منقسم  
 في قوله فيكون  
 في قوله عدمه  
 في قوله في آن  
 في قوله فليكن  
 في قوله منه  
 في قوله شألي  
 في قوله الاناث  
 في قوله لئلا  
 في قوله يلزم  
 في قوله جميع  
 في قوله وجود  
 في قوله القائم  
 في قوله بذاته  
 في قوله انما  
 في قوله تعاقب  
 في قوله الا  
 في قوله يتبين  
 في قوله ليس  
 في قوله بينهما  
 في قوله زمان  
 في قوله وصح  
 في قوله ان  
 في قوله الوجود  
 في قوله في  
 في قوله العدم  
 في قوله وعدمه  
 في قوله في الواقع  
 في قوله والتدريج  
 في قوله مستحيل  
 في قوله كون  
 في قوله عدمه  
 في قوله في  
 في قوله وجوده  
 في قوله لانه  
 في قوله قائما  
 في قوله بذاته  
 في قوله وعدم  
 في قوله الزمان  
 في قوله اعم  
 في قوله فيايم  
 في قوله الزمان  
 في قوله نفس  
 في قوله الزمان  
 في قوله وثما  
 في قوله يبين  
 في قوله انه  
 في قوله لو  
 في قوله قام  
 في قوله بذاته  
 في قوله فالحاضر  
 في قوله منه  
 في قوله دفعه  
 في قوله لا  
 في قوله يجوز  
 في قوله انقسامه  
 في قوله لانه  
 في قوله قوله  
 في قوله منقسم  
 في قوله الى  
 في قوله ماضين  
 في قوله ومستقبلين  
 في قوله واجتماعهما  
 في قوله في ولا  
 في قوله يجوز  
 في قوله انقسامه  
 في قوله لانه  
 في قوله لو  
 في قوله كان  
 في قوله متصلا  
 في قوله يلزم  
 في قوله انصاف  
 في قوله الموجود  
 في قوله بالمعدوم  
 في قوله ولو  
 في قوله كان  
 في قوله متصلا  
 في قوله عن







فلا يجوز ان يكون تقدم بعضها على بعض بالزات لا مستلزمه  
من غير مرجح وفيه ان حقيقة الزمان ليس الا بالمتحد وتلكه و  
تعدد بتعينات وتعينات حقيقة وتعين اجزاء الزمان المتحد  
من الحقيقة بالتقدم والتأخر فالحق المتقدم متعين بذكر التقدم  
الذي حصل له والجزء المتأخر متعين بذكر التأخر فالحق المتأخر  
له فلو فرضنا تأخر المتقدم وتقدم المتأخر يصير المتقدم عين  
ما فرضناه اولا متأخرا والمتأخر عين ما فرضناه اولا  
متقدما وما وجه ذكرنا تقدم ما قاله الامام ان الزمان انه اذا  
حقيقة اجزاء الزمان استعمال تخصيص بعضها بالتقدم و  
بعضها بالتأخر لانه وان لم يبا وكان انفصال كل جزء  
من الآخر بالملاحظة فيكون الزمان غير متصل بل ملتزم من  
الآثار لان كل جزء من الزمان موجود بالفعل ولو قبل  
الفهم لكانت الاجزاء تقدم وتأخر لانه غير قائم الزمان  
بشكل ما ان الاختلاف في الماهية فرضا فيكون ذلك الجزء  
مستلما على اجزاء الزمان بالفعل والتقدم وحده فلا يفهم  
الفهم فيكون انا ولا ينفذ بهما اجزاء الحقن الطوري بان الزمان  
ليس له ماهية غير اتصال الانقضاء والتجدد وذلك لان  
الزمان هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل

الاول من غير ان يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل

الاول من غير ان يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل

الاول من غير ان يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل

الاول من غير ان يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل

الاول من غير ان يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل

**قوله** لكان عدمه قبل وجوده ان افواه عندي ان هذا الكلام  
فان افواه لا عتياده بالزمان والزمانيات والحوادث المتحدية  
والوقائع المتعاقبة يعتبر مع انقضاء الزمان زمانا وكيفية الامر  
ليس كذلك بل يتوحد الزمان عند العقل بانصال المتحديات  
وعلى تقدم انقضاءها مطلقا لا يحكم العقل بوجود الزمان  
الزمان وكذا الحال على تقدم عدم الزمان ففصل وجود  
الاشياء ليس زمانا ولا مكانا فلو سلم ان هذا المتقدم  
يفترض ما نأمله لانه يفترض ما موجودا بالفعل بالطلب  
فرض زمان فان من يلاحظ سببه عدمه يفرض عند ذلك  
زمانا مطلقا **قوله** وكل قيلته لا يوجد مع البعدية فهي زمانية  
يرد عليه انه ان ارد ان مثل تلك القيلية هي زمانية اصطلاحا  
فلا مشاحة فيه لكن لا يلزم من كون تقدم عدمه على الوجود  
زمانية بهذا المعنى كونه في زمان متقدم وان ارد ان مثلها  
زمانية بمعنى انه ثابت في زمان سابق فلهذا لم يلقى الكلام  
لو ثبت اتصال التقدم في الحيز المشهور **قوله** لان القيلية  
المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا وبالزات فلهذا  
اجزاء الزمان مساوية الزات والحقيقة فلا يجوز  
بالزات

الاول من غير ان يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل

الاول من غير ان يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل

الاول من غير ان يتغير ولا يتبدل ولا يتغير ولا يتبدل



قال المحقق الا واثان هذا الاعتراض مناقشة لفظية لا اذا تخلصنا قطعة من الزمان كمن من مثل تقدم بغير  
 بعضها على بعض حتى لو كان ذكر الحادثة في اليوم والاعتراض في ذكر الاحداث فلهذا السؤال واما ان احدها  
 بالنسبة الى الآخر فالاخرى له وهذا لا ينافي الحكم بالتقدم اذ لا حظ العقل بوجه آخر لم يرد بتقديم الاخرى  
 على الاول اسناد التقدم وصف الامسية بل في ذات الامسية المتصورة بتصوره بالنسبة الى غير المتصور كذا  
 مع قطع النظر عن وصف الامسية القديمة في الوتر

لا يتجلى الا في الوتر فليس له اجزاء بالفعل وليس في تقدم  
 وتأخر قبل التجزئة فاذا فرضت الاجزاء والتقدم والتأخر  
 بسا عارضين لهما في بعض الاجزاء بسببها متقدمة ومما  
 به تصح عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان يستلزم  
 تصح تقدم وتأخر في عدم الاستقرار نفسه واقامه  
 حقيقة عدم عدم الاستقرار كحركة وفيها فاما في  
 متقدم ما وتأخر ما بنسبة عرضها لانه ليس في كلامه  
 اختيارا لو احدث من شق الترتيب **في** واعتراض عليه بان انقطاع  
 السؤال عن فلكه من متقدم على اليوم او وفيه نظر لان  
 التقدم والتأخر لو لم يكونا من مقتضيات اجزاء الزمان  
 لم يرفع السؤال باخذ التقدم والتأخر في العبارة مثلا  
 اذا قيل وجود زيد مع الحادثة المتقدمة ووجود  
 عروج الحادثة المتأخرة يتوجه السؤال عن وجوب  
 الحادثة بتقدم والتأخر كما انه يتوجه السؤال  
 عن وجوب صرف الحكم بتقدم احدهما في الحادثة على الآخر  
 من غير توصيفه احدهما بالتقدم والآخر بالتأخر  
 بل يصح ان يقال الحادثة المتقدمة لا في شيء متقدمة وقد  
 الامسية متقدمة على اليوم والاعتراض في ذات الامسية  
 في ذات الامسية متقدمة على اليوم والاعتراض في ذات الامسية

وقوله في المناقشة المذكورة مناقشة لفظية لا المقصود انقطاع  
 سوال عند الانتهاء الى الزمان اذ لا حظ السائل بخصوص  
 على ما هو موجود عليه او من وم في الخيال مثلا اذ لا حظ  
 زمان كونه شغل معين علم يتجدد هذه الملاحظة تقدم بعض  
 اجزاء على بعض حتى لو قيل لولا ان كان مع ذكر الجزء المعين  
 اكثر من ذكره لم يعلم ان ذلك الجزء متقدم ما على هذا الجزء فانه  
 انه عتق عن احد الجزئين بالامسية وعن الثاني بالتقدم ولم يرد  
 بذلك اسناد التقدم الى وصف الامسية والقديمة بل  
 الى ذات الامسية المتصورة بخصيصها **في** ولو سلمنا فاما بذكر كون  
 عرضا او لا يتبع عدم الواسطة في الاثبت لا في الشق وهذا  
 هو المطلب الواسطة في الاثبت على الحكم بعينه الايقاع والواسطة  
 في الثبوت على النسبة وانقطاع السؤال بل على ان في  
 الواسطة في الثبوت ايضا ان يكون للثبوت على بعض احواله  
 عنهما فاعلم ان يقول لان ان الخطر من ان الواسطة في  
 الثبوت ان وجوده من مقتضى ذاته التقدم والتأخر  
 كما ان التقدم الواقع في المتعينات من حيث الخبر لا يقتصر  
 الى ما يجب ذاته بل وفيه تقدم الوافي في المتعينات تقدم رتب

بما ان انقطاع السائل عن الزمان اذ لا حظ السائل بخصوص  
 على ما هو موجود عليه او من وم في الخيال مثلا اذ لا حظ  
 زمان كونه شغل معين علم يتجدد هذه الملاحظة تقدم بعض  
 اجزاء على بعض حتى لو قيل لولا ان كان مع ذكر الجزء المعين  
 اكثر من ذكره لم يعلم ان ذلك الجزء متقدم ما على هذا الجزء فانه  
 انه عتق عن احد الجزئين بالامسية وعن الثاني بالتقدم ولم يرد  
 بذلك اسناد التقدم الى وصف الامسية والقديمة بل  
 الى ذات الامسية المتصورة بخصيصها **في** ولو سلمنا فاما بذكر كون  
 عرضا او لا يتبع عدم الواسطة في الاثبت لا في الشق وهذا  
 هو المطلب الواسطة في الاثبت على الحكم بعينه الايقاع والواسطة  
 في الثبوت على النسبة وانقطاع السؤال بل على ان في  
 الواسطة في الثبوت ايضا ان يكون للثبوت على بعض احواله  
 عنهما فاعلم ان يقول لان ان الخطر من ان الواسطة في  
 الثبوت ان وجوده من مقتضى ذاته التقدم والتأخر  
 كما ان التقدم الواقع في المتعينات من حيث الخبر لا يقتصر  
 الى ما يجب ذاته بل وفيه تقدم الوافي في المتعينات تقدم رتب

فيمكن ان يكون بان التقدم  
 والتأخر متقدمين على اليوم  
 والاعتراض في ذات الامسية  
 في ذات الامسية متقدمة على اليوم



يقترن بمبدأ وامور لا يتفاوت النسبة بالنظر اليه ويدون ذلك فيكون  
 انصاف بالتقدم والناخر فيها بخلاف اجزاء الزمان فانه لا يمكن  
 فيها تدل الوصفين والتقدم والناخر فيها كما ليس في الاعتدال  
 مدخل فيها **قوله** فطوره اثبات كون الفلك مستديلا اقول ان  
 ان يقال في اثبات الفلك الاستدلال ما هو في مفهومه  
**الفلك** **قوله** ان ههنا جهتين لا يتبدلان واذا استلغ الكوكب  
 صار قدامه فواو تحت خلفا وبشكل حال اذا انبطح وبهذا لا  
 يخرج تحت والفوق عن الفوقية والتحتية بل يبرر وجهه الى  
 الفوق وبقائه الى تحت وبه صفت الفوق والتحت بوضوئيه  
 آخره باعتبار جهتيه ان كونهما قداما وخلفا وتماثلا ان يتبدل  
 لا يلزم من عدم تبدل كنههما باذكار عدم جواز تبدل جهتهما فانه يجوز  
 ان يتبدل بسبب من الاستبصار **قوله** ثم اذا توجه الى المنبر يتبين  
 الجيب هذا ابتداء على ان تعين مركز الجهات بالوجه والظهر واليمين واليسار  
 الشماة فكلما اخرج الشخص عن سميت قدام اليه يتبدل الجيب  
 بخلاف الفوق والتحت فانه تعينهما ليس بالرأس والرجل فلا  
 يتبدلان بالانكسار **قوله** والاول هو الوجه لان الاشارة  
 آه وايضا نحن نعلم ان الافلاك المحيطة بفلك الارض فوقه

هذا دليل على ان الفلك المستدير لا يمكن ان يكون له جهة واحدة بل له جهتان متقابلتان هما الوجه والظهر واليمين واليسار

هذا دليل على ان الفلك المستدير لا يمكن ان يكون له جهة واحدة بل له جهتان متقابلتان هما الوجه والظهر واليمين واليسار

وبعد ان اذنا ان المجاوزة عن فلك القمر تكون الى جهته الفوق وكذا اما  
 بحسب تلك الجهة الفوق بل انما هو الفوق وليس كل فوق جهة **قوله**  
 كونها اخذت من جهة تحت متوجرة الى ما يليها فلتدبر متوجرة  
 من تحت الى جهة الفوق لا من جهة تحت الى جهة الفوق **قوله**  
 وما يليه بالبطون او هي قاله اذا اختل الفوق والتحت على  
 السماء والارض لم يتصور فيهما تبدل بخلاف ما اذا فسر على  
 رأس الانسان وقومته بالبطون فانها يتبدلان كما ان اقام  
 شخص على طرفي قطري الارض فان رأس كل منهما وقومته  
 على النقيضين وانما انما يتبدلان على رأس واحد على قدم  
 الاخر فكل من كان بجانب في فلك القوس الى الاول ونحوها  
 بالقياس الى الثاني واجيب بان قوله بالبطون ليس صفة للرأس  
 بل هو متعلق بالفعل المذكور اعني الولى والقرب ومعناه  
 ان لرأس كل شخص وقومته متجهة بطريقه الى جهة في الولى  
 والقرب ولا شك في انه اذا افترضنا قدم احد هذين **قوله**  
 الشخصين جسد رأس الآخر لم يكن على الجيب الطبيعي بل كان  
 ذلكما انهما كانا في ليس بالبطون جيب الفلك المذكور فلا  
 يكون تخالفا واولا لا يخفى عليك تكلف الجواب ولا حاجة

وهذا دليل على ان الفلك المستدير لا يمكن ان يكون له جهة واحدة بل له جهتان متقابلتان هما الوجه والظهر واليمين واليسار



اله بل الحق انه منتهى امتداد بل راس هو الفوق و  
 منتهى امتداد بل رجليه هو تحت التث اذا كانا على وجه  
 طيس ولا يخرج عليك ان ما ذكره لا يستلزم تبدل الجهتين  
 بل يستلزم تبدل مابعد من جهة الفوق او من جهة التحت

التث ولا يتحد ص فيه **قوله** ثم تمم اعطاك  
 في سائر الاجسام هذا ان اعتدلت بين  
 على الامتداده العرفيه ولا تتوقف  
 فيه لانه كونه الارض  
 يستلزمها من  
 التث  
 ثم

في سائر الاجسام هذا ان اعتدلت بين  
 على الامتداده العرفيه ولا تتوقف  
 فيه لانه كونه الارض

ثم تمم اعطاك  
 في سائر الاجسام هذا ان اعتدلت بين

ان لم يكن ذلك ان امتداد بل راس هو الفوق و  
 منتهى امتداد بل رجليه هو تحت التث اذا كانا على وجه  
 طيس ولا يخرج عليك ان ما ذكره لا يستلزم تبدل الجهتين  
 بل يستلزم تبدل مابعد من جهة الفوق او من جهة التحت  
 التث ولا يتحد ص فيه **قوله** ثم تمم اعطاك  
 في سائر الاجسام هذا ان اعتدلت بين  
 على الامتداده العرفيه ولا تتوقف  
 فيه لانه كونه الارض  
 يستلزمها من  
 التث  
 ثم

ان لم يكن ذلك ان امتداد بل راس هو الفوق و  
 منتهى امتداد بل رجليه هو تحت التث اذا كانا على وجه  
 طيس ولا يخرج عليك ان ما ذكره لا يستلزم تبدل الجهتين  
 بل يستلزم تبدل مابعد من جهة الفوق او من جهة التحت  
 التث ولا يتحد ص فيه **قوله** ثم تمم اعطاك  
 في سائر الاجسام هذا ان اعتدلت بين  
 على الامتداده العرفيه ولا تتوقف  
 فيه لانه كونه الارض  
 يستلزمها من  
 التث  
 ثم



[illegible][illegible]







١٠  
 ٩  
 ٨  
 ٧  
 ٦  
 ٥  
 ٤  
 ٣  
 ٢  
 ١

الموهومة له ولو ازيل الموهومة بالبحث عنه في علم الهيئة  
وعن اقسام الحكمة العملية بلسان الشريعة المصطفوية  
فدقت الوصل عنهما على كل وجه ولم تفصيل وفيه بحث  
لانه اذا لم يلازم الموهوم شيئا لا يكون موجودا في نفس الالوه  
ويختصه الوهم فلام ابتداء الالوه عليها اذا تشكك  
الشيء اذا تشكك على كنه ما قلنا بدان يفرض فيها نقطة  
لا حكمة لها اصلا وهي القطاة وافضل من غيرها دائرة  
عظيمة في حاف الوط وتكون الحركة عليها سريعة وهي  
المنطقية وان يفرض على جنبها دائرة نصفان موازية لهما  
وتكون الحركة عليها بطيئة بالقياس لهما بطيء متساويا جدا  
فما هو قرب الى القطب يكون ابطاء تمام هو اقرب الى  
المنطقة فهذه امثاله وان لم يكن موجودة في الخارج  
لكنها امم موهومة متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما  
في نفس الامر كما يشهد به القطرة السليمة وليست هما  
يختصه الوهم كما نيك الاعوان وان اراد بها ما لا يكون  
موجودا في الخارج وان كان موجودا في نفس الامر فلام  
ان البناء عليها ليس له للاعوان كيف وينضبط بها

[illegible][illegible]

بها احوال الحركات من السرعة والبطو والجملة على الوجه  
المعنى والمقصود بالذات ويكشف بها احوال الافلاك  
والارض وما فيها من دقائق الحكمة وغرائب الفطرة بحيث  
يتحس اواقف عليها في عظمتها وقيل ان ربنا ما خلقنا  
هذا باطلا ومعه كونه الشيء موجودا في نفس الامر انه  
موجود في نفسه فالامر هو الشيء وحصله ان وجوده ليس  
متطابقا بغيره فافرض واعتد به معتبرا مثلا الملازمة بين  
طول الشيء وجوده التام متعقبة في جهة ذاته كما لو  
وجد فافرض ان يكون وجوده اصلا وسواء فرضنا ان لم يفرضها  
قطعا ونفينا لا شيء من الخارج مطلقا فكل موجود في  
الخارج موجود في نفس الامر بلا عكس كى ومن الزمان  
من وجد لا مكان ملاحظة الكواكب كزوجة الجنة فكل  
موجوده في الزمان لا في نفس الامر ومثلها سيج ذميا  
فرضنا وزوجة الاربعه موجودة بشيا ومثلها سيج  
ذهنيا حقيقيا ولا شك في ذلك الشيا على القسم الاول  
المادة الانشائية من طرف نفس الامر من طرف المادة  
ما كان مشهورا وصلي كان لم يكن شيئا مذكورا فافتق  
على شيء القسمين الاخيرين مقرضا في اكثر المباحث عارضا

*[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]*











فيكون كمن من جن ثين اي جوهين بجل احدهما  
 في الآخر وانما قلنا من حيث هو جسم لانهم يشبهون له  
 من حيث هو نوع من انواع الجسم جن آخر حاله مع الصفة  
 الجسمية في الهبوط ويسمى صفة نوعية ويسمى بيانها  
 وقد يقال الحلوه اخص من حيث تحت كونه الاشياء  
 الى احدهما يعني الاشياء الى الآخر واعتبر عليه ثلثة  
 وجوه الاول انه لا يصدق على حلول اعداد المجزئات  
 فيها لا نه لا يشل اليها اشياء حصة والاشياء العقلية  
 الى ذات الجوه غير الاشياء العقلية الى الجواهر فاة العقل  
 يعني كل منهما عن صاحبه لا احدى في الاشياء العقلية  
 فبذلك الاشياء الحسية فانها تنتمي الى الحال والحال الحقيق  
 معاشا لانه لا يصدق على حلول الاطراف في حالها  
 كحلول النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم  
 الاشياء الى الطرف غير الاشياء الى ذات الطرف الثالث  
 انه يلزم عنه ان يكون الاطراف المتداخلة في بعضها  
 في بعض وليس كذلك ويكون ان يكون من الشارح باذنه  
 بعض الحقائق من ان الاشياء الى النقطة اشياء الى

لا الخط الذي طرفه فان الاشياء الى الخط لا يجب ان تكون  
 منطبقه عليه بل الاشياء اليه قد يكون امتدادا خطيا موهوا  
 الخوا من المشبه الى النقطة منه فكان نقطة تحت  
 من المشبه تحت نحو المشبه اليه في سمت خطا انطبق طرفه  
 على تلك النقطة من المشبه اليه وقد يكون امتدادا سطحيا  
 ينطبق الخط الذي هو طرفه على ذلك الخط المشبه اليه فكان  
 خطا جوه من المشبه وسم سطحا انطبق طرفه على المشبه اليه  
 والثاني بين الاشياء ان الاول اشياء الى النقطة  
 فصدا الى الخط تبعها والثانية بالعكس وكذا الاشياء  
 الى السطح قد يكون امتدادا خطيا مشبها الى نقطة منه يكون  
 الاشياء الى تلك النقطة فصدا الى الخط والسطح تبعها  
 قد يكون امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط من المشبه اليه يكون  
 ذلك خطا مشبها فيصدا بالذات والنقطة والسطح تبعها  
 وبالعرض وقد يكون امتدادا سطحيا ينطبق السطح الذي هو  
 طرفه على السطح المشبه اليه يكون السطح المشبه اليه فصدا  
 والخط والنقطة تبعها وكذا الاشياء الى الجسم اما امتداد  
 خط منه الى نقطة منه او امتداد سطح ينطبق الخط الذي



او امتداد جسمي ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح من الجسم المشتمل عليه  
 او امتداد جسمي ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح من الجسم المشتمل عليه

وهو من اجزاء الجسم المشتمل عليه او ينفذ في اقله المشتمل  
 اليه حيث ينطبق في نقطة منه على الجسم المشتمل عليه انطباقا  
 وهما والحالة في تعلق الاشياء فصدا وتباعا فيكون  
 عرفت ثم انما اذا فقت حادثة الاشياء الى الحوادث  
 فظهر لك ان الغلب في الاشياء انما هو الامتداد الخطي  
 ولا كذا في الاشياء الحسية امتداد خطي وهو في  
 من المتشابه الى المتشابه واقول يمكن ان يتكلم في  
 عن الثالث بان يجرى الامتداد في الاشياء لا يكون  
 الحوادث بل لا يمتد الا في اخصاص وهو من جهة الاطراف  
 المتداخلة اذ المراد بالاختصاص الجزئية هنا ان يكون  
 تنفع هذا الشخص بعينه نظر الى ذاته بدون غيره  
 كما في العرض بالنسبة الى موضوعه وقيل هو على  
 في الشيء ان يكون حاصلا فيه بحيث نجد الاشياء البهيمية  
 كما في حلول الاعراض في الاجسام او قد يدعى في  
 العلوم في الجوانب واقول فيه نظر لانهم يصح بان الحوادث  
 متحدة في الصفة والعرض والمحل في المادة والموضوع  
 فلا يكون في الجسم في المكان حلول عند بل صحت

حصول سن

وهو من اجزاء الجسم المشتمل عليه او ينفذ في اقله المشتمل  
 اليه حيث ينطبق في نقطة منه على الجسم المشتمل عليه انطباقا  
 وهما والحالة في تعلق الاشياء فصدا وتباعا فيكون  
 عرفت ثم انما اذا فقت حادثة الاشياء الى الحوادث  
 فظهر لك ان الغلب في الاشياء انما هو الامتداد الخطي  
 ولا كذا في الاشياء الحسية امتداد خطي وهو في  
 من المتشابه الى المتشابه واقول يمكن ان يتكلم في  
 عن الثالث بان يجرى الامتداد في الاشياء لا يكون  
 الحوادث بل لا يمتد الا في اخصاص وهو من جهة الاطراف  
 المتداخلة اذ المراد بالاختصاص الجزئية هنا ان يكون  
 تنفع هذا الشخص بعينه نظر الى ذاته بدون غيره  
 كما في العرض بالنسبة الى موضوعه وقيل هو على  
 في الشيء ان يكون حاصلا فيه بحيث نجد الاشياء البهيمية  
 كما في حلول الاعراض في الاجسام او قد يدعى في  
 العلوم في الجوانب واقول فيه نظر لانهم يصح بان الحوادث  
 متحدة في الصفة والعرض والمحل في المادة والموضوع  
 فلا يكون في الجسم في المكان حلول عند بل صحت

وهو من اجزاء الجسم المشتمل عليه او ينفذ في اقله المشتمل  
 اليه حيث ينطبق في نقطة منه على الجسم المشتمل عليه انطباقا  
 وهما والحالة في تعلق الاشياء فصدا وتباعا فيكون  
 عرفت ثم انما اذا فقت حادثة الاشياء الى الحوادث  
 فظهر لك ان الغلب في الاشياء انما هو الامتداد الخطي  
 ولا كذا في الاشياء الحسية امتداد خطي وهو في  
 من المتشابه الى المتشابه واقول يمكن ان يتكلم في  
 عن الثالث بان يجرى الامتداد في الاشياء لا يكون  
 الحوادث بل لا يمتد الا في اخصاص وهو من جهة الاطراف  
 المتداخلة اذ المراد بالاختصاص الجزئية هنا ان يكون  
 تنفع هذا الشخص بعينه نظر الى ذاته بدون غيره  
 كما في العرض بالنسبة الى موضوعه وقيل هو على  
 في الشيء ان يكون حاصلا فيه بحيث نجد الاشياء البهيمية  
 كما في حلول الاعراض في الاجسام او قد يدعى في  
 العلوم في الجوانب واقول فيه نظر لانهم يصح بان الحوادث  
 متحدة في الصفة والعرض والمحل في المادة والموضوع  
 فلا يكون في الجسم في المكان حلول عند بل صحت

المرد بان اختصاص الناعية هو التعلق الذي يصير به احد المتعلقين فاعلم ان  
 اي قايما به تابعا له في الوجود من غير ان يلا حظا له بينهما فبكون هذا  
 تفسيرا بالتعلق الخاص الذي بينا البياض والجسم مثلا فبكونه  
 اشكالات الارادى برهنته كقول



بحيث يكون الاول نعتا والثاني مفعولا به وان لم يكن فاما  
ذكر الاختصاص معلقا لنا كما خصاصه البيضاء بالجسم  
والجسم بالماهة اقول ههنا بحث في بين الغلث وكوكبه  
والجسم وما له تعلقا خاصا مصححي لان يقال فلك كوكب  
وجم يمكن كما ان بين البيضاء والجسم تعلقا خاصا  
مصححي لان يقال الجسم ابيض مع ان الكواكب غير جاز في  
الغلث والمكان في الجسم قطعا وانت تعلم انه اذا حمل الا  
ختصاص على ما يسهل لا بد عليه ذلك كنههم يكتفون  
لانهم حلقوا في شراخ من تحت التعلق المانع كما في  
انه اذا كان من غير فليعمل الاختصاص على ما  
يسمى الجسم المعلق الاول والمادة واما قدنا الهوى  
بالله البديهة  
بالله العينية  
بالاولى لانها قد تعلق على الجسم الذي يرب منه جسم  
تعلقه الخسبة تركب منها الترتيب وسمي الهوى الثانية  
وقال الصوة الحسية فان قلت انهم عدوا ما تحت الكوكب  
وسموا ما بناها جوهر من شأنه ان يحس به من القوة  
والصوة من الاخر فلم ذكرها كماله ههنا قلت لانه  
في العلم مكر المعلم الاول وقدم الطبيب على الاخر  
ولما كان موضع الطبيب الجسم الطبي كما قال في  
والصوة فاول ذلك الباحث ههنا لتخفيف ما به

ما هذا الموضوع من وضعها وانما قدم ابطال الجزء عليها  
لتنقصها عليه وذكر صاحب المطبوع في نسخة ان تذكر  
المباحث من الابعان الاحوال المذكورة فيها لا تحتاج  
الى إعادة في الموجود فان البحث هناك اما عن وجود  
المادة والصورة او عن ثلثيها او شصتها وما وكل ذلك  
غني عن المادة والحوال هذا الكلام ينبغي ان الابعان علم  
بأحوال الاشياء لا يفتقر لتكرار الاحوال الى إعادة وانظر  
في جملة اكثرها انه بما حوال الاشياء لا يفتقر لتكرار  
في الوجود الخافي والظاهر الى المادة فوجوهه ان يقال  
لا يشبهه ان الصورة لا تنقسم فيما اليها ولا في  
ان الصورة لا تنقسم اليها العقل وامانة الصورة  
لا تنقسم اليها الوجود الخافي لما يستوعب من ان  
الصورة يفتقر الى الصورة في الوجود دو البقاء  
الصورة يفتقر الى الصورة في الوجود دو الوجود  
لكن لا يفتقر الى الصورة في الوجود دو الوجود  
انما لا يفتقر الى الصورة في الوجود دو الوجود  
واحد كما هو عند الحق والافان لم يكن اجنبا اجاما

*(Faint handwritten notes in Arabic script)*

عن ابن العربي  
يقف في الصورة  
في الوجود ولو  
توقف الوجود في  
الوجود يلزم  
الدور

و التمسك بالوحدانية  
 ليس له مفاضلة  
 اجتناباً عن الضلال  
 فلهذا اذنه







[illegible][illegible][illegible]

د م ن ب ه و ز ح ط ظ ع  
ف ق ر ك خ د ذ ر ه ا  
المستعمل

وغيره من  
الذين  
الذين

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

المندوب  
منه  
١٢

و  
ب  
ا

١

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. On the left side, the binding edge is visible, showing red thread stitching. There are some small, dark marks near the top center and a small, dark mark near the top right corner. The overall tone is a warm, off-white or light beige.

قلبي حو الاك طوي











فان قيل قد يقال ان هذه الاشياء لا يمكن ان تكون لها طبيعة واحدة بل هي متنوعة في طبيعتها...

فان قيل قد يقال ان هذه الاشياء لا يمكن ان تكون لها طبيعة واحدة بل هي متنوعة في طبيعتها...

فان قيل قد يقال ان هذه الاشياء لا يمكن ان تكون لها طبيعة واحدة بل هي متنوعة في طبيعتها...

فان قيل قد يقال ان هذه الاشياء لا يمكن ان تكون لها طبيعة واحدة بل هي متنوعة في طبيعتها...

فان قيل قد يقال ان هذه الاشياء لا يمكن ان تكون لها طبيعة واحدة بل هي متنوعة في طبيعتها...

فان قيل قد يقال ان هذه الاشياء لا يمكن ان تكون لها طبيعة واحدة بل هي متنوعة في طبيعتها...

فان قيل قد يقال ان هذه الاشياء لا يمكن ان تكون لها طبيعة واحدة بل هي متنوعة في طبيعتها...

فان قيل قد يقال ان هذه الاشياء لا يمكن ان تكون لها طبيعة واحدة بل هي متنوعة في طبيعتها...

فان قيل قد يقال ان هذه الاشياء لا يمكن ان تكون لها طبيعة واحدة بل هي متنوعة في طبيعتها...

فان قيل قد يقال ان هذه الاشياء لا يمكن ان تكون لها طبيعة واحدة بل هي متنوعة في طبيعتها...







منه فيكون ان زيادة المتشابهة في مجموع موجود  
انما هي في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود

انما هي في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود

في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود

في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود

منه فيكون ان زيادة المتشابهة في مجموع موجود  
انما هي في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود

في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود

في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود

في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود  
في مجموع موجود في مجموع موجود



فيكون بقدر شئ ويجعل البعد الاصل نفسه ثم نصفه الله  
بقدر شئ ويجعل البعد الاصل نفسه ثم نصفه الله

النصف الباقي ونشبعه بعد الاصل حتى يكون بعد  
اولا ثم نصف نفسه والنصف ونشبعه على البعد الا

ويصير بعد ثانيا وكذا يمكن تنصيف المسألة الى غير  
ثلاثة اقسام ثلثة ارباع ونصف ربع

النهاية لان الخط قابل للنصف الى ما لا نهاية ومنه  
لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك الاشياء شرا

لان المثل موجود في الشراين فاذا علم حصوله المثل  
من اعتدل المثل على حصوله من الشراين بطريق الا

وان كان النصف الذي انشأه ان ينقسم حتى لا يكون له  
التي لا يكون له من ان ينقسم حتى لا يكون له

خاصين وامارة السهل الى الاول فلا نقول  
متناهية لاحاطة بالحد واحد ونقول متشكك

لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد  
او الحدودي حدين او اكثر بالمقدار الذي الجسم التعليم او

التي فاما اطراف المخطوطات التي النقطة لا ينقسم احاطة  
بها اصلا والمرد بالاحاطة هي احاطة التامة

بجانب الزاوية فانها على الاحاطة هي متناهية عارضة  
للمقدار من حيث انها حاطة بحد واحد او اكثر

عنه متناهية اذا فرضنا سطحا مستويا حاطا بمخطوط  
ثلاثة مستقيمة فاذا اعتبر كونه حاطا بمخطوط ثلثة كانت

الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هي الشكل فاذا اعتبر  
منها خطان متساويان على نقطة منه كانت الهيئة العارضة

له بهذا الاعتبار الزاوية هذا ما اشتهر فيما بينهم  
ولكن من ان لا يكون محيط الكرة وامثاله شكلا

فان نسبة ان يقال ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار  
من جهة الاحاطة سواء كانت احاطة المقدار او لا



منه ان الماده مادته ولا يكون  
منه ان الماده مادته ولا يكون  
منه ان الماده مادته ولا يكون

فلا وجه تخصيص الشكل بطول الجسم والتعليل وقد  
يقال ان الماده تشكّل الصورة اذا كانت متناهية في  
الجزء ولا تشكّل الصورة اذا كانت متناهية في  
الجزء ولا تشكّل الصورة اذا كانت متناهية في

كانت لها هيئة مخصوصة من جهة ذلك الشكل  
التشكيل فيشكل العلم الى تلك الهيئة في ذلك الشكل  
اما ان يكون الجسم اي للصورة الجسمية بذاتها  
من حيث هو وجوده والا كانت الاجسام متشكلة

لا يشكّل شكل آخر فيكون قابلا للانفصال وقد يقال  
لا يشكّل شكل آخر فيكون قابلا للانفصال وقد يقال  
لا يشكّل شكل آخر فيكون قابلا للانفصال وقد يقال

ان الماده مادته ولا يكون  
منه ان الماده مادته ولا يكون  
منه ان الماده مادته ولا يكون

فلا وجه تخصيص الشكل بطول الجسم والتعليل وقد  
يقال ان الماده تشكّل الصورة اذا كانت متناهية في  
الجزء ولا تشكّل الصورة اذا كانت متناهية في

كانت لها هيئة مخصوصة من جهة ذلك الشكل  
التشكيل فيشكل العلم الى تلك الهيئة في ذلك الشكل  
اما ان يكون الجسم اي للصورة الجسمية بذاتها

منه ان الماده مادته ولا يكون  
منه ان الماده مادته ولا يكون  
منه ان الماده مادته ولا يكون

فلا وجه تخصيص الشكل بطول الجسم والتعليل وقد  
يقال ان الماده تشكّل الصورة اذا كانت متناهية في  
الجزء ولا تشكّل الصورة اذا كانت متناهية في

كانت لها هيئة مخصوصة من جهة ذلك الشكل  
التشكيل فيشكل العلم الى تلك الهيئة في ذلك الشكل  
اما ان يكون الجسم اي للصورة الجسمية بذاتها

لا يشكّل شكل آخر فيكون قابلا للانفصال وقد يقال  
لا يشكّل شكل آخر فيكون قابلا للانفصال وقد يقال  
لا يشكّل شكل آخر فيكون قابلا للانفصال وقد يقال















107

و الله على العالمين

[illegible]







لان الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في

لان المادة العنصرية الى هذا ابتداء على قدم  
العناصر وكونها متصفة بالصورة الغير المتناهية  
على سبيل التعاقب بان يتقدم صورة وتكون  
على سبيل التعاقب وترتب الامور غير المتناهية  
في الحوادث ترتبها في الحوادث

اي الصورة المتشابهة في جميع الاجسام  
او الصورة التي لا تسيل الى الاول والا لا تترك  
الاجسام المتشابهة في جميع الاجسام  
ان لا بد لاختصاص الاجسام بصورها النوعية  
وقد هو الى ان الاختصاص في الاجسام العنصرية  
جواب عن قوله لا يوجب على المادة  
المادة العنصرية هل حدثت في صورة فيها كانت متصفة  
بصورة اخرى لا تتركها استغنى بقوة الصورة الا  
ان الصورة النوعية هي الصورة التي لا تتركها  
واما الاجسام العنصرية فلا تتركها في مادة في لغة بالما

لان الفلك الاخر من مادة فلكه لا يفعل الا الصورة  
لحوة الصورة لا تتركها  
ان حصلت فيها وقبل لا يوجب ان يكون الاختصاص  
بالانوار اما العنصرية فلا تتركها في مادة في لغة بالما  
كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لا تتركها  
بقوة الكيفية الاحقة واما الفلكية فلا تتركها في مادة في لغة بالما  
لا يفعل الا كيفية الحاصلة لها فلا تتركها في مادة في لغة بالما  
لأنه لا يوجب في العنصرية ان تتركها في مادة في لغة بالما  
لأنه لا يوجب في العنصرية ان تتركها في مادة في لغة بالما

لان الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في  
لان المادة العنصرية الى هذا ابتداء على قدم  
العناصر وكونها متصفة بالصورة الغير المتناهية  
على سبيل التعاقب بان يتقدم صورة وتكون  
على سبيل التعاقب وترتب الامور غير المتناهية  
في الحوادث ترتبها في الحوادث

في اللغة العنصرية الى ان لا تتركها في مادة في لغة بالما

فيها واما ان ذلك المبدأ واحد او متعدد فلا دلالة  
عليه ولعلهم انما افترضوا الواحد لاجتنابهم الى الزيادة  
فان قبل هذا مناق لقولهم الواحد لا يصدق عنه الا الواحد  
قلنا امثلة صدور المتعدد عن الواحد مشروط بطبيعة  
تعدد الاشياء في الواحد والصورة النوعية وان كانت اتم  
واحد بالان ان لا انها متعددة الجهات بقدرها

حقنة ما يناسبها **هـ** يتفق بها الاشتباه في  
الاشياء من عادة المصنوع في الاشتباه  
الاشياء من عادة المصنوع في الاشتباه  
الاشياء من عادة المصنوع في الاشتباه  
الاشياء من عادة المصنوع في الاشتباه

لان الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في  
لان المادة العنصرية الى هذا ابتداء على قدم  
العناصر وكونها متصفة بالصورة الغير المتناهية  
على سبيل التعاقب بان يتقدم صورة وتكون  
على سبيل التعاقب وترتب الامور غير المتناهية  
في الحوادث ترتبها في الحوادث

لان الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في  
لان المادة العنصرية الى هذا ابتداء على قدم  
العناصر وكونها متصفة بالصورة الغير المتناهية  
على سبيل التعاقب بان يتقدم صورة وتكون  
على سبيل التعاقب وترتب الامور غير المتناهية  
في الحوادث ترتبها في الحوادث







او معه فلو كانت الصورة ملية لوجود الهيكل كانت متقدمة على الهيكل بالذات والهيكل متقدمة على الشكل بالذات وهو

لان الشكل لا يكون  
لان الامور المادية لا يمكن ان يتحقق بدون المادة

نعم بالفرض ان انقسام الشكل السجل مثلا الى صورتين لا يفقد شخصيته والشكل لا يوجد قبل الهيكل فلهي اما متقدمة عليه او معه بالذات بحكم المقدمة الثانية فلهي متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على

الشكل متقدمة على الصورة

المتقدم على الشيء المتقدم على ما هو الشيء المتقدم عليه

فك بحكم المقدمة الاولى وانما نعلم ان الحكم بالمتقدم على ما هو الشيء المتقدم على ذلك الشيء لا يظهر صحته في

التقدم والمعية الزائنين وقد يقال الهيكل متقدم على الشكل فلهي متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على الشيء لا يلزم تقدمه على ذلك الشيء كونه

على الشكل فلهي متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على الشيء لا يلزم تقدمه على ذلك الشيء كونه

على الشكل فلهي متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على الشيء لا يلزم تقدمه على ذلك الشيء كونه

على الشكل فلهي متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على الشيء لا يلزم تقدمه على ذلك الشيء كونه

على الشكل فلهي متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على الشيء لا يلزم تقدمه على ذلك الشيء كونه

على الشكل فلهي متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على الشيء لا يلزم تقدمه على ذلك الشيء كونه

انما هو المتقدم على الشكل بالذات لان المتقدم على الشيء لا يلزم تقدمه على ذلك الشيء كونه

انما هو المتقدم على الشكل بالذات لان المتقدم على الشيء لا يلزم تقدمه على ذلك الشيء كونه

انما هو المتقدم على الشكل بالذات لان المتقدم على الشيء لا يلزم تقدمه على ذلك الشيء كونه

الاجزاء فلا تفرق انه اذا لم يكن احد المتلذذين معن على وجهه الاخر ولم يكونا متلذذين معن على وجهه الاخر لم يكن احد المتلذذين معن على وجهه الاخر ولم يكونا متلذذين معن على وجهه الاخر

لان الشكل لا يكون

وصف العلة بالغا عليه فيمحق مناسبا للمقام وليست الهيكل غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بيناه

فلهي متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على الشيء لا يلزم تقدمه على ذلك الشيء كونه

فلهي متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على الشيء لا يلزم تقدمه على ذلك الشيء كونه

111



جواب عن سؤال آخر كان قالوا يقول اذا كان الشكل لازما للشخص لا يجب ان يتقدم  
على كل ما يتقدم عليه الشخص لا تقدم المعلوم بوجبه تقدم اللازم فاجاب بان تقدم المعلوم  
على شئ لا يوجب تقدم لازم على ذلك الشئ انه لو وجب من تقدم المعلوم على شئ  
تقدم اللازم على ذلك الشئ لكان المعلول متقدما على نفسه فان المعلول لازم لعلته  
الناشئة لا متساو بخلاف المعلول عن علته التامة فلو كان تقدم العلة على المعلول متقدما  
تقدم اللازم عليه لكان المعلول متقدما على نفسه وانه مع مله مضطرب حكمه بطبيعته لا موضوعي



مع ان حواصی

الماء من  
الماء من  
الماء من

*(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side)*

فانهم يقولون ان القضاء الذي بين اطر او الاناء مثلا  
الوجودية اطر او الاناء هو موجود مضمّن اتم  
القائم بالبناء او البعد القائم  
بالطول او غير هذا وكان لا  
البناء في الاناء عند  
القضاء الموجود

[illegible]

113

سنة الأئمة عليهما هو المشهور والأول

فَالْآنَ كُنْ اَوْثَقُ اَمْنًا اَوْثَقُ لِمَجْدِ اِمَامِنَا

من المادة لا يكون في الآلة ولا في الآلة  
الى الهيولى

بين الدينين وما يقبل الزيادة والنقصان

والنقصان انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه

فإنه لا يجوز في كل من كان له ولاية من شأنه أن يملك

ای بین الجوادین و المومنین

والموجود في كل موطن ان العادة جارية بانها

بهم شفع الترميد الاول بالاول والثاني بالثاني

حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب

2

بالوصف الثاني وهو كونه موجودا في الخارج

في هذا الموضع  
 من بلاد الهند  
 في سنة ١٢٠٠  
 من الهجرة النبوية  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠







فان المكان يمنع البعد لانه لو وجد جميع الاجسام فيكون الاين  
وهو الكون في المكان ايضا لانه لو وجد جميع الاجسام كما في المحدود  
فانه لا ياتي للمحدود لانه ليس في مكان

115

لا لا يوجد الجسم في الخارج  
الا وهو مقارن لبعض العوارض  
فخلوه عن جميع العوارض لا يكون مكانا  
بحسب نفس الامر بل يمكن فرض الجسم  
خاليا عن جميع العوارض  
في الدهن تقط



لا يمكن خلو الجسم  
في نفس الامر عن ذلك العوارض

عن جميع العوارض  
في الدهن تقط

بان يكون الجسم اذا خلى وطبعه يكون  
مقتضيا لمحصله في كل منها

لان طلبه لا يكون الا بالمرحبة عن الاول

الحيز الاول مهرب عنه والحيز الطبيعي  
ليس مهرب عنه فالحيز الاول  
ليس بطبيعي

وجود الجسم لا يمكن تحققه الا في وجود شيء بدون  
تحقق الثاني في وجوده فافاعلم اذا او  
الجسم اوجد في مكان معين لا يمكن ان يكون  
على الفاعل بان المكان من الجاهل بان هو  
فلا يمكن ان يكون الوجود من لوان وجود الجسم كما  
في المحدود واوله على ان يكون الجسم مع طبعه  
ممكن في الدهن تقط الى ذات الجسم كذا يمكن ان يكون  
مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يمكن الاستدلال  
بها على ان الجسم لا يطبقا بحسب نفس الامر  
بل على ان الجسم لا يطبقا على نفس الامر الذي  
لا يطابق الواقع ولا يمكن ان يكون الجسم  
طبيعيان لانه لو كان له جنة ان طبيعيا فادا  
حصل في احداهما ونحو مع طبعه فاما ان يطلب  
الثلث اولا بطلب فان طلب الثلث يلزم ان لا يكون  
الحيز الاول الذي حصل في طبيعيا لانه لا يربطه لان طلبه لا يكون الا بالمرحبة عن الاول

اي على المكان  
والجسم  
الطبيعي

لا يمكن ان يكون الجسم  
طبيعيان لانه لو كان له جنة ان طبيعيا فادا  
حصل في احداهما ونحو مع طبعه فاما ان يطلب  
الثلث اولا بطلب فان طلب الثلث يلزم ان لا يكون  
الحيز الاول الذي حصل في طبيعيا لانه لا يربطه لان طلبه لا يكون الا بالمرحبة عن الاول

فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه

فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه

فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه

فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه

فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه

فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه

فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه

فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه

فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه

فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه

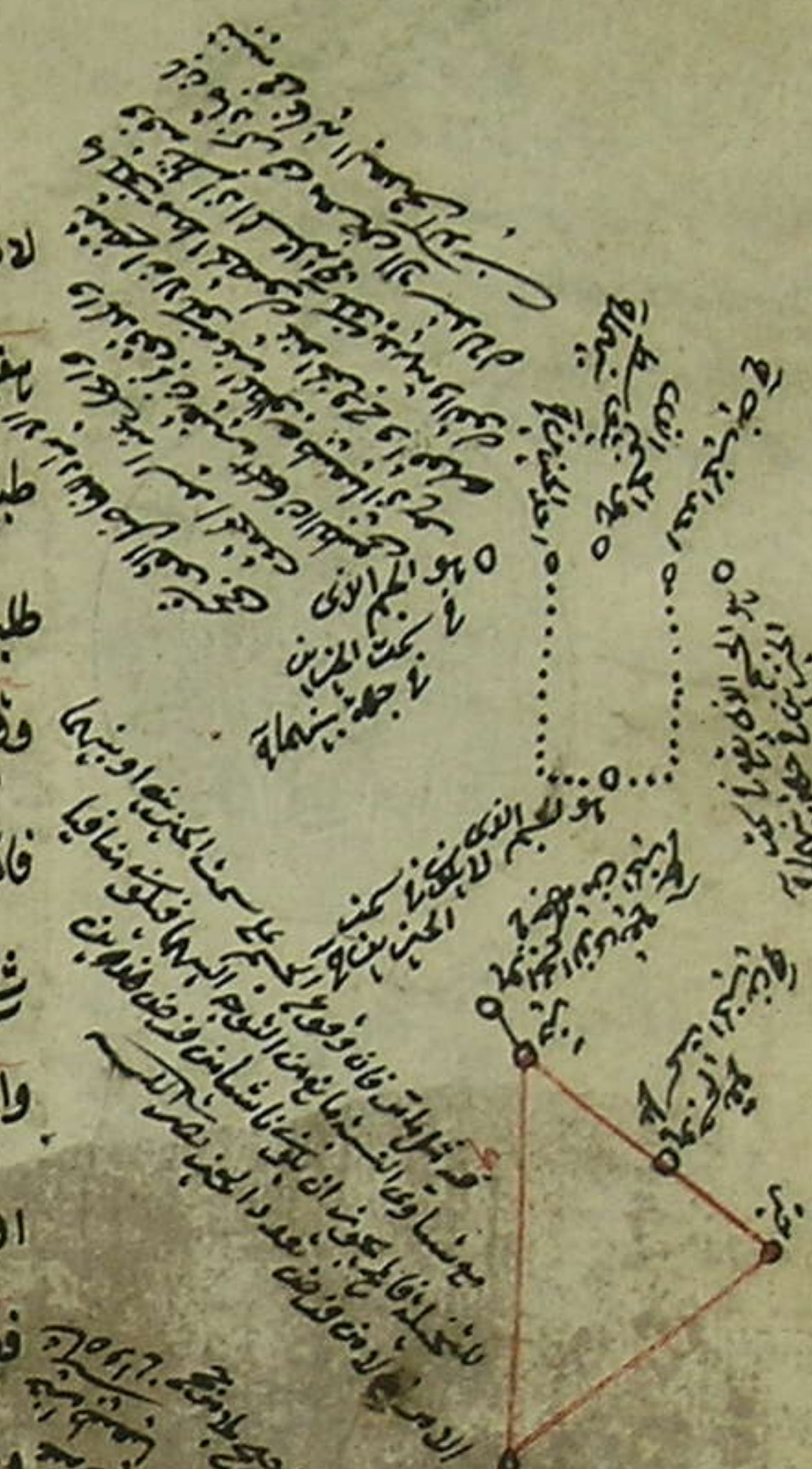
فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه

فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه

فان كان الجسم  
وطبعه  
فان كان الجسم  
وطبعه



لانه ليس طالب لجين ما خلق وطبعه وقد فرضناه طبيعيا  
 من اورد عليه بان عدم الطبع بل ان سبب انه في مكان  
 طبيعيا آخر لا يندرج في كون هذه المكان طبيعيا فان  
 طلب المكان انما يكون اذا لم يكن واجدا لمكان هو مطلوب  
 وفي شرح هذا الكلام لو وجد الجسم جيتان طبيعيتان  
 فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما ولا يحصل في  
 شيء واحد اما الاول فظروا اما الثاني قلنا ذكرنا  
 واما الثالث فلا بد ان امان لا يكون على سبب الجين  
 او يكون عليه واما ان يفسر طبعها او يقع في جهة  
 فهي الاولى بل يفسر طبعها الى جهتين مختلفتين  
 وهو محال وعلى الثاني فيفسر الى جهة واحدة  
 واصل الى اقرى محال الى الفهم الثاني وقد بينا  
 وافوه لا حاجة لانعام كلام المسألة الى هذا التطويل  
 فان محله ان لو كان الجسمين طبيعيتان لا يمكن  
 حصول واحد منهما والتلابط ان يلزم على تقدير وقوع  
 الخلف فكذا المقدم **فصل في الشكل** كل جسم فله  
 شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو  
 في الصورة النوعية او المثل مستند الى طبيعته لان يكون  
 الطبيعة الحقيقية او المراد بالبطنية



الحادث فلتاثيره لم تعلق بما لحادث وراه تعلق الحلول و  
 التدبير في النفس ولولا تعلق الحلول لم لا يجوز ان يكون الحادث  
 جوهريا جسيما حاله جوهرا آخر كذا ولم يتم دليله على امتناع  
 ذلك افعضا قائلنا يجوز غير جسيما فان علوم العقول والنفس  
 بل كلياتها الغاية بها علم الاطلاق اعراض موضوعاتها ذواتها

العقول والنفس وليست باجسام ولا يمكنهم تعلم الموضوع  
 بحيث يشاؤون الجسم عند ان ينظر ما في موضوع هذه العقول  
 ما يسمي من العقول جميع كما لانها بفعل لان كون بعضها  
 بالقوة يجوز كون العقول مادية لان كل حادث لا بد له من

**مادة فصل في القوة والفعل** القوة هي التي هي  
 مبدأ التغيير في شيء آخر سواء كان جوهريا او مضافا وسواء كان  
 فاعلا او غيبا من حيث هو كذا هذا التفسير على ان الآخر  
 لا يجوز ان يكون مضافا الى الا اعتبار كمان معالجة الان  
 نفسا الناطقة في الامراض النفسية فان النفسانية  
 اعتباري واما اعتبارها في الامراض النفسية لكونها  
 المعالج والمعالج يتحدون بالذات متفادين بالاعتبار  
 واما في الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة

فان قيل ان كانت الذات متناهية النفس فلو كانت  
 الى الصفة النفسية فما تقدم في الطبع فالقوة بها القوة  
 عدان النفس المحل الصفة النفسية في الجسم  
 لا يمكن ان يكون مبدأ التغيير في شيء آخر  
 فلو كان مبدأ التغيير في شيء آخر لكان الصفة النفسية  
 وانفسه في النفسانية في الامراض النفسية لكونها  
 المعالج والمعالج يتحدون بالذات متفادين بالاعتبار  
 واما في الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة



عما كان المصنوع مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول

والبحث عنه وكل ما يصلح عن الراجح في العادة المستقر المحسنة

فقط صادره عن قوه موجوده فبدان نكده اما ان بنوك كلفه جسمنا

الاجتماع فيه والثاني ان يضبطوا الامكان ذلك مستمرا لان الامور

لانه ان اراد بالاموال انما فيه مطلق الاموال الحاصلة

كما فهم من كلام بعضهم <sup>في بعض النسخ</sup> حشوا لانه لتوجه هذا المقام لان

ولعل هذا الفاعل اخذ ذكرهما ذكر ومن ان نأخذ السبب

المسيح غاية ذاته واليب الذي ينهض في المسبب

اما ان يكون دائما او كثيرا او م  
او قليلا في السبب الذي ذكره الى  
المسبب صح

المط **فصل** في العلة والمعلول العلة يقال عا كل ما له وجود

الاعمال العلية الفاعلية ولذا ذكر عرفها بعيد هذا بالان يكون منها

غيب صحابه الا وجوده في الجملة ومع هذا لا ينطبق على العلة لان

وجودی هو المتناهی الیہ کعدم البیاب المانع للدخول فانه

البرهان الثاني سقوط السقف فانه كاشف عن وجود قنطرة

الابلانم عدمی فیعبر عنه بذكر فيستوعب الاول والآخر ان ذكر

وخلال این زمان وجود آخر اما ان بنویسید وجوده فقط

عبدی فقط کالایع فیجب ان یلقی بعد و اما بحسب وجوده

فلا وجود خارجي للقائبة فلا وجود للوجود

التائه للمجد لا بد ان يكون موجوده  
عده لا بد ان يكون موجودا  
ما وما له ينزل  
والله اعلم

والمال يدخل في هذه الامور المدونة  
وهو يدخل في الامور المدونة  
والمال يدخل في الامور المدونة  
والمال يدخل في الامور المدونة

ان الله وخصه  
ان يكتسب من اهلها ما هو  
افضل ولا فاهم عليه به كان السج



فيجب ان يوجد اولاً ثم بعدم فالمناسب ان يقال العلة ما يتحقق  
اليه امر عطفه وفي اربعة اقسام مادية وصورية وعقلية  
ومائية اما المادية فهي التي يكون جزء من المفعول كمن  
لا يجب بها ان يكون المفعول موجودا بالفعل كالطين في  
لكون او اما العلة الصورية فهي التي يكون جزء من  
المتولد كمن يجب بها ان يكون المفعول موجودا بالفعل كالصورة  
لكون وليس المراد بالعلل المادية والصورية ما يتولد  
من المادة والصورة الجوهرية بل ما يعينها وتبينها  
من الجواهر والاعراض التي توجد بها امرا بالفعل او بالقوة  
وهنا ان العلة ان لها هتدا اخلت ان في قولها كما انما  
خلت ان للوجود اية نفس فقه عليها فخصان باسم علة  
لها هتدا غير الهما عن الباقيتين المتشاكين اياهما  
في علة الوجود واما العلة الفاعلة فهي التي يكون متواجدا  
المفعول كالفاعل ككون واما الفاعلية فهي التي يكون لاجلها  
وجود المفعول كالفرض اعط من الكون وفي اعط علة  
بوجودها الزهري واما بوجوب وجودها الخارجي فهو معلوم  
لعلمها التي ينشأ عنها وناشرها علة الوجود فلها علاقة

[illegible]

عَلَّمَ الْاَعْلَى الْاَوْثَقَ قَدَّمَ الْعُلُوَّ سَمِعَ عَنِ الْمَاهِجَةِ وَفِي رِجْلِهَا  
عَلَّمَ الْوَجْهَ وَتَبَيَّنَ لَهَا الْاَنْفُ الْاَوَّلَى تَبَيَّنَ لَهَا الْاَلْهَمُ كُلُّ  
عَلَّمَ الْوَجْهَ وَتَبَيَّنَ لَهَا الْاَنْفُ الْاَوَّلَى تَبَيَّنَ لَهَا الْاَلْهَمُ كُلُّ

واحد اربعة الموضوع او المحل على اختلاف العقليين في  
تصادق النوع وعدمه ولا يفهم ما سألته من اخذ  
الموضوع في تعريف المتعاليين بالعدم ولكنه ان المراد هو  
الاول مجازا ان يكون ذلك لاشقة لان دينك المتعاليين  
لا يعتبر ان الابل نسبة اليه من جهة واحدة قبل هذا التعيد  
لادخال المتضايين كالابوة والبنوة العارضين  
لأن المتضايين كالأبوة والبنوة  
لزبد من جهتين ونوف فيهما ان الابوة والبنوة المذ  
ليست متضايين لان تعقل احدهما ليس بالغير  
لما تعقل الاخرى واجبا ان مطلق الابوة والبنوة متضايان  
مع جواز اجتماعهما في ذات واحده من جهتين ضرورة  
وجود المطلق في ضمن التعيد والاختزال انما هو عن غير وجه  
المطلقين لا التعيد في جهة شجرة ما ذكر واسم اربعة قائلين  
لانهم اما وجوديان اولاولا وما امان ان يكون  
تعقل كل منهما بالغير لا الآخر فهما المتضايان اولاولا  
فهما المتضادان وما الشاكلة يكون احدهما وجوديا والا  
عدميا فاما ان يعتبر في العدوى محل قابل للوجود فيهما  
العدم والملكة اولاولا فهما السلب واليجاب واولاولا

[illegible]



اما اوله فليحذر ان يكون اعمى من وقد يجب بان العدم  
 المطلق لا يقابل نفسه ولا العدم المضاعف لا اجتماع  
 وانما العدم المضاعف لا يقابل العدم المضاعف لا اجتماع  
 في كل موجود مقابل اصف اليه العدمان وفيه نظر لحوار  
 ان يكون احدهما اعمى من مضاعف الاخر كما لا يصدق في  
 وايضا يحذر ان لا يكون بين المفهومين اللذين اصف  
 اليهما العدمان واسطة لعدم التماس بالغير وعدم  
 التماس بالغير وعدم تدبير الواسطة بحيث اذ لا يصدق في العدم  
 عاشر واحدهم الحول عما من شأنه ان يكون احوال  
 وعدم قابلية البهرامات ثانيا فلان وجود المذموم محل  
 يقابل انتفاء اللازم عنه ذلك المحل كوجود الحركة للجسم  
 مع انتفاء السخونة اللازمة لها عنه وليس د اخلا في  
 العدم والملكية ولا في السلب والايجاب اذ المعنى فيها  
 ان يكون العدم عدما للوجودى احدهما الضدان المشهود  
 ولها الموجود ان المناسب لجهة الحصر ان يقال ان  
 والمراد بالوجودى ههنا ما لا يكون السلب من مفهوق  
 وهو ان من الموجودات بعضها يصفين كالسواد والبياض

فان النبوة يصدق على الوجود  
 ولا يصدق الوجود على النبوة

احسب ان الظاهر ان العدم ليس له ان يقابل اذا انتفى العدم  
 بل هو انتفاء العدم البصرى وهو انتفاء العدم الحقيقى  
 فليحذر ان لا يكون بين المفهومين اللذين اصف  
 اليهما العدمان واسطة لعدم التماس بالغير وعدم  
 التماس بالغير وعدم تدبير الواسطة بحيث اذ لا يصدق في العدم  
 عاشر واحدهم الحول عما من شأنه ان يكون احوال  
 وعدم قابلية البهرامات ثانيا فلان وجود المذموم محل  
 يقابل انتفاء اللازم عنه ذلك المحل كوجود الحركة للجسم

وهو ان من الموجودات بعضها يصفين كالسواد والبياض  
 ولا يصدق الوجود على النبوة

والبياض وقد يشترط ان يكون بينهما غاية الخلف  
 والبعد وحيثما بالحقيقين وثانها المتضادان وهما موجودان  
 بل وجوديان يعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر كالنبوة  
 والابوة وثالثها المتضادان بالعدم والملكية وهما امر  
 يكون احدهما وجوديا والاخر عدما اي عدم ذلك الوجودى  
 لكن لا مطلقا بل يقتضى فيها موضع قابل لا لذكر الموجود بل  
 الوجودى كالبصر والعم والجمل فان المعنى قبله  
 بحسب شخصه وقد انصافه بالامر فهو العدم والملكية  
 المشهودان كاللوحية فانها عدم النية عما من شأنه في ذلك  
 الوقت ان يكون متجها فان العدم لا يقال له كونه ان  
 قبله له ان من ذلك بان لا يفيد بذلك الوقت كعدم النية  
 عن الطفل او يعبر فيه بحسب كماله لا كماله او حبه  
 القريب كماله للعقاب او البعيد كعدم الحركة الارادية  
 للجمل فان حبه البعيد انما الجسم الذى هو فوق الجمار  
 قابل للحركة الارادية فهو العدم والملكية الحقيقية وهما  
 المتضادان بالسلب والايجاب كما للزمنية واللازمنية  
 وذكر في الضمير لانه الوجود البعنى اي هما امران عطفان

المشهود ان يكون متجها فان العدم لا يقال له كونه ان  
 قبله له ان من ذلك بان لا يفيد بذلك الوقت كعدم النية



وان كان على النسبة الى عقله ان لا يوجد لها  
 في الخارج اصلا هذا وقال الشيخ في الشفاء ان المتأخر  
 بالاجابة والسلبان لم يحتمل الصدق والكذب فيسقط  
 كالفرض والافرنس والافرنس كقولنا زيد فليس  
 زيد ليس بفرس فان اطلاق هذين المعنيين في  
 كماله في الالكاب وجوده في كماله سواء كان باعينا  
 المتقدم والمتأخر المتقدم بالزمان  
 المتقدم بالزمان وهو كماله المتقدم بالزمان  
 وهو الذي لا يمكن ان يوجد الآخر بغيره  
 المتأخر الاول وهو موجود معه او قبله لشمول العلل  
 المعده وقد يمكن ان يوجد المتقدم وليس الآخر  
 اي المتأخر بوجوده قبل ينفق ان ينفق في نفسه  
 سوية غير مؤثرة المتأخر لتنجب عنه المتقدم بالعلية  
 اقله فيبحث لانه ان ارادنا ان يكون المتأخر بالزمان  
 المتأخر بالزمان وهو كماله المتقدم بالزمان  
 وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر بوجوده في نفسه

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

عنه وان اراد كونه غير مؤثر في الخارج فليس لان الفاعل  
 الغير المتأخر بتقديمه بالطبع على المعلول عندهم فان المتأخر  
 القديم يكن التوفيق جامعا كقوله الاخرين  
 والثالث المتقدم بالشرف كقوله العالم على المتأخرين  
 المتقدم بالربوبية وهو ما كان اقرب الى مبدء وجوده  
 الصفوف في المسجود نسبة الى الخلق وكثيرا ما  
 جملوا في الانواع الاخرى في سبيل التصاعد والتنازل  
 والخامس المتقدم بالعلية هو الفاعل المتأخر بالتأثير  
 اعم المسجود شرابا وارتفاع موافقه وعند صاحب المحاكم  
 انه انما عد مطلقا سواء كان مستقلا بالتأثير او لا  
 واعلم ان المتقدم بالعلية والتقدم بالطبع يشتركان  
 في معنى واحد هو التقدم بالزمان وهو تقدم المحتاج  
 اليه على المحتاج وربما يقال للمفعول المتأخر تقدمه بالطبع  
 ويختص التقدم بالعلية بل هو التقدم بالزمان والتأثير  
 استعملها في فاعلها فيكون الشفاء كذا كقوله  
 حكمة لا يدرك حكمة العلم وان كانتا معا في زمان فان  
 العقل يحكم بان يتحرك اليه فيتحرك العلم بالعكس

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

فيكون  
 فيكون  
 فيكون



منه انما هو في ذاته

والحرف في الاقضية المستفاد وقد يقال للقبض المتقدم  
ان احتياجه الى المتأخر فان كان كايضا وجوده فالتقدم بالعلمه والا  
فبالطبع وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يكن احتياجه الى الوجود  
فالتقدم بالزمان وان امكن فان احتياجه اليه فالتقدم  
بالدنيا والا بالشرع فيستبعد انما يجب ان تقدم **فصل**  
**في القديم والحادث القديم** بالزمان هو الذي لا يكون وجوده  
من غير وجوده وهو يتغير الحق سبحانه وتعالى بالزمان  
هو الذي لا اول له زمانا كالفكر والحرف بالزمان هو الذي  
يكون وجوده من غير كماله كالحركات والحوادث بالزمان هو الذي  
استداه وقد كان وقتا لم يكن هو موجودا ثم انقض ذلك  
الوقت وجاء وقت اخر صار هو فيه موجودا كما لم يكن  
القبض فالتقدم بالزمان احضر مطلقا من القديم بالزمان  
وهو ان من وجه من الحوادث الذات وهو لم مطلقا من الحوادث  
بالزمان والى انما كانت له حادث زمانا فليس هو  
لان كل حادث بالزمان محدث بالزمان من غير ان يكون له  
بما ذكره اي ما يكون موضوعا للحادث ان كان عرضا او هو  
له ان كان صفة او متعلقة ان كان نفسا او ذرية والتأخر  
فانما يتصور مفهومه والاول لان المكان وجوده سابق على

والمتأخر فيقال انما يقابل المتقدم هو  
منه انما هو في ذاته

يكون القديم بالزمان في الحوادث  
من وجه لا من وجه في الحوادث  
التي هي ذاتها في الحوادث  
التي هي ذاتها في الحوادث

على وجوده والا لكانه مكانا قبل بل متعازلة لا متعازلة  
المعروف وليجوز ان لا يكون مكانا وقت وجوده فيلزم  
انقلابه من المتأخر الى المتقدم وذكر الامكان امر  
وجودي اي موجود اذ لا فرق بين قولنا امكانه له  
فلو كان الامكان عدما لم يكن امكانه مكانا في نفسه فكل  
لان ما ذكره جاز في المتأخر والعدم بان يقال لو كان  
عدما لم يكن المتأخر متعازلا ولا المعدوم معدوما ولا  
فوقه قولنا انما هو لا ولا امتناع له وعدمه لا ولا امتناع له  
والحال ان يقال في الامكان لا امتناع له انما يتصور بصفته  
اي في الامكان وقوله لا امكان له بمعنى سلبه تلك الصفة  
الصفة العدمية عنه وكما ان فرق بين انما في شيء  
ثبوتية وبين سلب انما في شيء كذا في شيء وفي بين انما  
بصفة عدمية وبين سلب انما في شيء كذا في شيء  
امكانه لا يمكن ان يكون صفة سلبية والصفة السلبية  
انما يتحقق بموضوعها والوصف هو شأنا هو الحادث  
معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو  
معدوم فقولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والتأخر

امكانه متحقق في بين قولنا لا  
فان التأخر في الامكان بالعلمه والاول في الامكان بالقبض

منه انما هو في ذاته

فانما سلب الصفة العدمية من شأنه وهو وجود  
الصفة في ذلك فليكن



لم يتحقق بغير اكتمال حيزه على عدم الفقد بين الطرفين  
بحسب مفهومه وليس كذلك المراد ان يكون الامكان صفة بلية يتلزم  
عدم تحققه قبل الحادث لغير موصوفه وهو الحادث بين المعنيين  
بعد اقله فيجب ان يكون الامكان لا ينفصل عن الامكان  
له بغير انه لا ينفصل الامكان فانه عدمه والاشياء مبدئيا  
فيكون المعنوم والمنفصل متصفان بهما وهذا هو المعنى لهذا  
المقام لا ينفصل ان الامكان قبل وجوده معدوم والامكان  
لا يكون قائما بنفسه بل هو الامكان الوجودي اضافة  
الى ما هو الامكان الوجودي الى الامكان اضافة بين الوجود

وذا لم يكن فلا يكون قائما بنفسه فليكن قائما على موجود  
وليس هو نفس ذلك الحادث وهو لا امر منفصل عنه بل هو  
اذ لا معنى لتمام الامكان الا بالامر المنفصل عنه فيكون متصلا  
وهو المادة وما يتوهم من ان الامكان الشئ هو اقتدار ان  
عليه فيكون قائما بنفسه لان الاقدار ومعه فيكون بالامكان  
وعدمه فيقال لزاما معدوم لان محتمل وهو اقتدار معدوم لانه  
متنوع وهو ساجد لاننا لم ان المتعلق بالحادث متصفا  
في المادة بالمفهوم المذكور لم لا يجوز ان يكون الامكان الحادث

وهو ان يكون المادة موصوفا  
او هو ما او متصلا به

بمعنى ان يكون متصلا بالامكان لان امتناعه وان كان ذلك  
معناه وهو ان يكون متصلا بالامكان لان امتناعه وان كان ذلك  
لان فانه لا يكون الامكان متصلا بالامكان لان امتناعه وان كان ذلك  
لان فانه لا يكون الامكان متصلا بالامكان لان امتناعه وان كان ذلك

علاقة العلية والمعلولة بالضرورة لا يشترط وجودها  
الزمني والحاجي وهاتان العلاقتان تفصلان بغير علم الوجود  
عليهما دون الماهية والمفهوم من الشرط والمعدوم  
الماضي وقديما ان القسم هو علمه الشئ بلا واسطة والمعدوم  
من انفسه هو العلة المادية بغير انقالب بالفعل والعلة القائية  
بغير الفاعل المستقل بالتأثير والمعلولة يحتاج الى القابل  
الفاعل المذكورين اولاد ولا يحتاج الى ما ذكره لا ثانيا وبذلك  
اجبا على الية وفيجب لانه لا يشاؤك القسم في العلة القائية  
اذ لا يحتاج المعلولة اليها الا بواسطة انما مؤثرة مؤثرة  
الفاعل في العلة القائية مع كونه بسيط اي كونه واحدا  
غذا انها لم يكن لها صفة ولم يكن فعلها مشروطا بامر سني  
ان يصح عنها اكثر من الوجود لان ما يصح عنه اثره فهو مركب  
لان كون الشئ بحيث يصح عنه هذا الاثر كونه بحيث يصح عنه  
ذلك الاثر لا يمكن تفعل كل منهما بدون الاخر فيجب ان يكون  
المفهوم من الواحد هما ان كان داخل في ذات المفهوم لزم ان  
في ذاته وان كانا خارجين كان مصرا لهما الى المفهوم من  
اذ لو كانتا مستثنيتين او احدهما الى غيرهما لم يكن له وجوده مصدر

سواء كان الوجود ان يكون  
المتعلقان مستثنيتين  
الاعية

والمستثنى ان يكون جميع ما لا يمتد ويديم المانع والمانعة  
والوقفة والمادة والمفهوم والامكان المتعلق والاولاد  
بلا واسطة ان يجعل عدم الامكان من اثره بلا واسطة كغيره  
لان الامكان لا يكون متصلا بالامكان لان امتناعه وان كان ذلك  
لان فانه لا يكون الامكان متصلا بالامكان لان امتناعه وان كان ذلك







خصوصية مع امور متعده لا يكون تلك الخصوصية لها  
 مع تلك الامور فيصدر عنها تلك الامور باسرها لا بعضها  
 دون بعض ونقول له ان المعلوم يجب وجوده عند  
 وجوده علته الثابتة اي عند تحقق جملة الامور  
 المتعينة في تحققه فهل هذا التعريف يحتاج مع فان  
المبدء الاول سلة ثامة بالنسبة للمعلوم الاول ولا  
يتناول هذا التعريف لا يصدق انه جملة الامور  
التعريف الخالص انها علة لا يتوقف المعلوم على ما هو  
خارج عنها وفيه نظر لا يبرهن اعتبارا لما كان المعلوم  
 قائله كسب لازم وقد يجب بانه علة الاحتمال الى  
 الفاعل هو الامكان فان لم يكن مبدءا متصفا بالامكان  
 لم يطل له حله فلا يمكن ما يؤخذ من جانب المعلوم فانا  
 نجد شيئا ممكننا ثم نطلب له علة ولا نشك انه مع تلك العلة  
 امكانه مع الفاعل من جهة اخرى وهذا بان لا من جهة  
 الصوى والمادى مع انه جزء من المعلوم جزء من العلة  
 الثامة التي يكون الامكان جزء من العلة الثامة  
 مع انه صفة المعلوم ويعتبر فيه فلم يزل في حيزه واثباته  
 كونه

وقيل ان المبدء الاول سلة ثامة بالنسبة للمعلوم الاول ولا يتناول هذا التعريف لا يصدق انه جملة الامور التعريف الخالص انها علة لا يتوقف المعلوم على ما هو خارج عنها وفيه نظر لا يبرهن اعتبارا لما كان المعلوم قائله كسب لازم وقد يجب بانه علة الاحتمال الى الفاعل هو الامكان فان لم يكن مبدءا متصفا بالامكان لم يطل له حله فلا يمكن ما يؤخذ من جانب المعلوم فانا نجد شيئا ممكننا ثم نطلب له علة ولا نشك انه مع تلك العلة امكانه مع الفاعل من جهة اخرى وهذا بان لا من جهة الصوى والمادى مع انه جزء من المعلوم جزء من العلة الثامة التي يكون الامكان جزء من العلة الثامة مع انه صفة المعلوم ويعتبر فيه فلم يزل في حيزه واثباته كونه

لا شك في ان المبدء الاول سلة ثامة بالنسبة للمعلوم الاول ولا يتناول هذا التعريف لا يصدق انه جملة الامور التعريف الخالص انها علة لا يتوقف المعلوم على ما هو خارج عنها وفيه نظر لا يبرهن اعتبارا لما كان المعلوم قائله كسب لازم وقد يجب بانه علة الاحتمال الى الفاعل هو الامكان فان لم يكن مبدءا متصفا بالامكان لم يطل له حله فلا يمكن ما يؤخذ من جانب المعلوم فانا نجد شيئا ممكننا ثم نطلب له علة ولا نشك انه مع تلك العلة امكانه مع الفاعل من جهة اخرى وهذا بان لا من جهة الصوى والمادى مع انه جزء من المعلوم جزء من العلة الثامة التي يكون الامكان جزء من العلة الثامة مع انه صفة المعلوم ويعتبر فيه فلم يزل في حيزه واثباته كونه

الاول مع الاستدلال  
 اسطرلاب  
 اسطرلاب  
 اسطرلاب  
 اسطرلاب  
 اسطرلاب

وايضا كانه الامكان من خواصها الثابتة فلا يجوز ان  
 بلا اشتراط امر في ثابته وعلما ان المعلوم ان كان مركبا  
 فيجب اجزائه التي هي عنه يكون جزء من علته الثامة والجزء  
 لا يكون محتاجا لا اكمل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ  
 العلة عليها بالمعنى المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن واجب  
 الوجود فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو موجود والاشا  
 او يمكن الوجود فلفظ من وجوده معناه زمان  
 وعدمه معناه زمان آخر فمحتاج في زمان الوجود  
 الى امر يخرج من العلة لا الفعل اذ التبريح للصل  
 من العلة الثامة مشتركة بين الزمانين فلا يكون  
 جملة الامور المتعينة في وجوده حاصلة وقد فرضنا  
 حاصلة من فبان ان المعلوم يجب وجوده عند وجود  
 العلة الثامة فيكون واجبا لغيره ممكنا بالذات لا بال  
 لواجبها ما هي من جهة اخرى لا يجب لها الوجود ولا  
 العدم ولا يقع بالمكن بالذات الا هذا لا زالة  
 ملكة الى اوهاام العوام من ان ثابته العلة في ثابته  
 وجوده كونه الشيء موجودا لا ينافي ثابته العلة الفاعلية

وضع في الشبهة ان ثابته وجوده المعاد من هذه العلة  
 لا من علة اخرى  
 على ان الفعل الكلي لا يجوز ان يكون العلة الفاعلية  
 المخرج فاما ان يجب وجوده وهو المبدأ اول فليثبت الشيء



فولان الشيء اذا كان معدوماً لم يوجد فاما ان يوصف العلة  
 بكونها مفيدة لوجوده حاله عدم او حاله الوجود او في  
 الحالتين جميعاً لا يثبتان فينبغي وجوده حاله عدم او في  
 الحالتين جميعاً ولا يلزم اجتناب الوجود والعدم ههنا  
 فان ثبت وجوده حاله وجوده المعاد فلا يلزم حصول  
 المفضل فلو كان الشيء موجوداً لا يثبت ان يكون معلولاً فانه بعضه  
 من الاوهام العامة ان المعلول بعد ما وجد عن علته لا  
 في بقائه اليكاح لا يلزم من فناء علته الموجد له فثاقه  
 بل ينبغي موجوده مع فناء العلة وذلك كما لا يخفى  
 عن القول بان له لوجان عدمه على الباري في ماضيه  
 وجوده العالم بسبب توهمه فاما مثله فيكون بناء البناء  
 بعد زوال وجود البناء فالحق في هذه الهداية لا زوال  
 هذا التوهم اذ لو ثبت المعلول بعد فناء العلة لم يكن العلة  
 مؤثره في حاله وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحق من ان  
 العلة مؤثره في المعلول حاله وجوده ههنا فقول فينبغي  
 اذا ثبتت ههنا بالدليل ان العلة مؤثره في المعلول وان  
 وجوده لانها مؤثره حاله وجوده مطلقاً ولا منافاة بينه

الوجود ان يوجد العلة  
 لا يوجد العلة فيكون  
 فيحصل الحال من

لا يثبت فيكون  
 فيحصل الحال من

البناء فانه يوجد بعد فناء البناء  
 وذلك لان البناء لا يمتنع في نفسه  
 فثاقه ان البناء لا يمتنع في نفسه  
 فثاقه ان البناء لا يمتنع في نفسه

فيكون  
 فيحصل الحال من

بينه وبين بقائه المعلول بعد فناء العلة فلا يثبت هذه الهداية  
 الوهم المذكور والذي يثبت هو ما ذكره من ان علة اولها يمكن  
 ان المؤثر هو لا يمكن **فصل** في الجواهر والعرض كل موجود  
 فاما ان يكون تخصصه سارياً فلا يكون فانه كان الواقع هو  
 العلم والشيء الساري حاله العدم في محله فليس الكلام  
 فذكره فلا بد ان يكون لاحدهما حاجه لا صاحبه بوجه من الوجوه  
 والاولا متبع ذكر المحل بالفروض فلا يمان ان يكون المحل محتاجاً  
 لا الحال فيجب المحل فيسأل حاله الصورة او بالعكس فيسأل المحل في  
 والحال عرضاً المتناسبة يقال الافتراض اما ان يكون في العلم  
 وهما الهيولى والهوية او من طرف الحال فقط هو العرض  
 وحله موضوعه وذكر ان الحال متفق على الحال مطلقاً واذا ثبت  
 هذا فنقول الجواهر هي الماهيات اذا وجدت في التعيين  
 الى انصفها لوجودها في كنهها في موضوعه فانه هذا  
 المعنى انما يصدق على ما هيته برب وجودها عليها وتوحيدها  
 الوجود اذ ليس له وراء الوجود ماهية يدخل فيها الصور العقلية  
 المحل ههنا وان كان في حاله كونه في العلم في موضوعه كنه  
 يصدق عليها انما اذا وجدت في العلم لم يكن وجودها في

كأنها في العلم والعرض  
 فيحصل الحال من

فيحصل الحال من

فولان ذلك لان العلم لا يمتنع في نفسه  
 سارياً لاحتياج من العلم في نفسه  
 ليس بمتعلق في العلم في نفسه  
 واساسه في العلم في نفسه  
 المتكبر في العلم في نفسه  
 اصله والاول في العلم في نفسه  
 فيكون الحال محتاجاً الى العلم في نفسه  
 فيكون الحال محتاجاً الى العلم في نفسه  
 فتشاهد فلهذا في نفسه

فيحصل الحال من



في موضوع وقد عاينته من قبل ان الحاصلة الزهنية  
هذه هي الاشياء المطابقة للامور الخارجية في تمام  
الماهية والاختلاف انما هو في الوجود وما يتبعه من  
الحوال واما من قال ان الحاصلة الزهنية هي صور  
الاشياء واشباحها المخالفة لها في الماهية المتماثلة  
ايها مناسبتة مخصوصة بها صار بعض تلك الصور علما  
ببعض الاشياء دون بعض فلا يكون تلك الصورة

عنده الآخر انما موجوده بوجود خارجي قائم بالنفس  
 كسب الاعداء من الغائبة بها واما العرض فهو الموجود  
 في الموضوع فالصق العقلي للخواهر يكون جوهرا و  
 عرضا معا الاول من المذهبين وقد استدل اليه صاحب  
 الفهم

حكمه العفو والإنابة بغيره هو المأمور به إلى أن إذا وجد  
في الخارج كان في موضع غير المحل كان محلا فهو  
المعفو قيل هذا منقوض بالجسم قائم محل الاعتراض  
مع أنه ليس بهيئة واجبة المراد أن كان محلا للمحل  
آخر فهو المعفو فيه بخلاف النفس محل للصورة الجوهرية  
مع أنه ليس بهيئة وان كان محلا فهو الصورة الجسمانية

واجب عليه ان يكون على الجوارح  
بطريق الاختيار اليه

فان احد الجد اصل والاخر نسل وما الاصل نسب الانساب  
والاصل هو الاكبر دون النسل واحدا الجد بن  
عبد بن عبد الله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing some staining and wear.

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

الحجة أو النعمة وإن لم يكن حالاً ولا عللاً فإن كان مركباً منها فهو  
البحر الطبيعي وإن لم يكن كذلك فإن كان متعلقاً بالاجتماع متعلق  
التبويرو الصرف فهو النفس الإنسانية أو العقلية والصرف  
العقل وإنما قد يتعلق بالتبويرو الصرف لأن للعقل تعللاً  
بالحكمة على سبيل المثال ففقط وأما النفس فقد يكون مبدئية  
وقد يكون مؤثرة كما في الإصابة بالعين والجوهر ليس جنة  
الأقسام الخمسة إذ لو كان جنة لكان ما يعضل تحتها مركباً  
من الحسي والعقل وليس كذلك لأن النفس ليست مركبة

منها لانها تفعل الماهية البسيطة الحادثة فيها فلا يكون  
مركبة والالزام بانها انما انما الماهية البسيطة التي  
فيها هي في نظر اذ لا يلزم من تركيبها في الالزام تركيبها  
في الخارج واما انما العرف فمصلحة الاستفاد انهم

والكيفية والابنية والمزية والاضافة وللذكر والوضع  
والفعل والانفعال اما الكم فهو الذي يقبل المساواة  
واللامساواة مع قل هذا التعريف دورى اذ  
ساواة الاتحاد والكم والاضا ان يقال هو ما  
له القسم لانه يمكن ان يفيض فاحد او اثنا

ان القل  
نفسه  
عن الله

[illegible]

1868  
1869  
1870  
1871  
1872  
1873  
1874  
1875  
1876  
1877  
1878  
1879  
1880  
1881  
1882  
1883  
1884  
1885  
1886  
1887  
1888  
1889  
1890  
1891  
1892  
1893  
1894  
1895  
1896  
1897  
1898  
1899  
1900  
1901  
1902  
1903  
1904  
1905  
1906  
1907  
1908  
1909  
1910  
1911  
1912  
1913  
1914  
1915  
1916  
1917  
1918  
1919  
1920  
1921  
1922  
1923  
1924  
1925  
1926  
1927  
1928  
1929  
1930  
1931  
1932  
1933  
1934  
1935  
1936  
1937  
1938  
1939  
1940  
1941  
1942  
1943  
1944  
1945  
1946  
1947  
1948  
1949  
1950  
1951  
1952  
1953  
1954  
1955  
1956  
1957  
1958  
1959  
1960  
1961  
1962  
1963  
1964  
1965  
1966  
1967  
1968  
1969  
1970  
1971  
1972  
1973  
1974  
1975  
1976  
1977  
1978  
1979  
1980  
1981  
1982  
1983  
1984  
1985  
1986  
1987  
1988  
1989  
1990  
1991  
1992  
1993  
1994  
1995  
1996  
1997  
1998  
1999  
2000  
2001  
2002  
2003  
2004  
2005  
2006  
2007  
2008  
2009  
2010  
2011  
2012  
2013  
2014  
2015  
2016  
2017  
2018  
2019  
2020  
2021  
2022  
2023  
2024  
2025  
2026  
2027  
2028  
2029  
2030  
2031  
2032  
2033  
2034  
2035  
2036  
2037  
2038  
2039  
2040  
2041  
2042  
2043  
2044  
2045  
2046  
2047  
2048  
2049  
2050  
2051  
2052  
2053  
2054  
2055  
2056  
2057  
2058  
2059  
2060  
2061  
2062  
2063  
2064  
2065  
2066  
2067  
2068  
2069  
2070  
2071  
2072  
2073  
2074  
2075  
2076  
2077  
2078  
2079  
2080  
2081  
2082  
2083  
2084  
2085  
2086  
2087  
2088  
2089  
2090  
2091  
2092  
2093  
2094  
2095  
2096  
2097  
2098  
2099  
2100  
2101  
2102  
2103  
2104  
2105  
2106  
2107  
2108  
2109  
2110  
2111  
2112  
2113  
2114  
2115  
2116  
2117  
2118  
2119  
2120  
2121  
2122  
2123  
2124  
2125  
2126  
2127  
2128  
2129  
2130  
2131  
2132  
2133  
2134  
2135  
2136  
2137  
2138  
2139  
2140  
2141  
2142  
2143  
2144  
2145  
2146  
2147  
2148  
2149  
2150  
2151  
2152  
2153  
2154  
2155  
2156  
2157  
2158  
2159  
2160  
2161  
2162  
2163  
2164  
2165  
2166  
2167  
2168  
2169  
2170  
2171  
2172  
2173  
2174  
2175  
2176  
2177  
2178  
2179  
2180  
2181  
2182  
2183  
2184  
2185  
2186  
2187  
2188  
2189  
2190  
2191  
2192  
2193  
2194  
2195  
2196  
2197  
2198  
2199  
2200  
2201  
2202  
2203  
2204  
2205  
2206  
2207  
2208  
2209  
2210  
2211  
2212  
2213  
2214  
2215  
2216  
2217  
2218  
2219  
2220  
2221  
2222  
2223  
2224  
2225  
2226  
2227  
2228  
2229  
2230  
2231  
2232  
2233  
2234  
2235  
2236  
2237  
2238  
2239  
2240  
2241  
2242  
2243  
2244  
2245  
2246  
2247  
2248  
2249  
2250  
2251  
2252  
2253  
2254  
2255  
2256  
2257  
2258  
2259  
2260  
2261  
2262  
2263  
2264  
2265  
2266  
2267  
2268  
2269  
2270  
2271  
2272  
2273  
2274  
2275  
2276  
2277  
2278  
2279  
2280  
2281  
2282  
2283  
2284  
2285  
2286  
2287  
2288  
2289  
2290  
2291  
2292  
2293  
2294  
2295  
2296  
2297  
2298  
2299  
2300  
2301  
2302  
2303  
2304  
2305  
2306  
2307  
2308  
2309  
2310  
2311  
2312  
2313  
2314  
2315  
2316  
2317  
2318  
2319  
2320  
2321  
2322  
2323  
2324  
2325  
2326  
2327  
2328  
2329  
2330  
2331  
2332  
2333  
2334  
2335  
2336  
2337  
2338  
2339  
2340  
2341  
2342  
2343  
2344  
2345  
2346  
2347  
2348  
2349  
2350  
2351  
2352  
2353  
2354  
2355  
2356  
2357  
2358  
2359  
2360  
2361  
2362  
2363  
2364  
2365  
2366  
2367  
2368  
2369  
2370  
2371  
2372  
2373  
2374  
2375  
2376  
2377  
2378  
2379  
2380  
2381  
2382  
2383  
2384  
2385  
2386  
2387  
2388  
2389  
2390  
2391  
2392  
2393  
2394  
2395  
2396  
2397  
2398  
2399  
2400  
2401  
2402  
2403  
2404  
2405  
2406  
2407  
2408  
2409  
2410  
2411  
2412  
2413  
2414  
2415  
2416  
2417  
2418  
2419  
2420  
2421  
2422  
2423  
2424  
2425  
2426  
2427  
2428  
2429  
2430  
2431  
2432  
2433  
2434  
2435  
2436  
2437  
2438  
2439  
2440  
2441  
2442  
2443  
2444  
2445  
2446  
2447  
2448  
2449  
2450  
2451  
2452  
2453  
2454  
2455  
2456  
2457  
2458  
2459  
2460  
2461  
2462  
2463  
2464  
2465  
2466  
2467  
2468  
2469  
2470  
2471  
2472  
2473  
2474  
2475  
2476  
2477  
2478  
2479  
2480  
2481  
2482  
2483  
2484  
2485  
2486  
2487  
2488  
2489  
2490  
2491  
2492  
2493  
2494  
2495  
2496  
2497  
2498  
2499  
2500  
2501  
2502  
2503  
2504  
2505  
2506  
2507  
2508  
2509  
2510  
2511  
2512  
2513  
2514  
2515  
2516  
2517  
2518  
2519  
2520  
2521  
2522  
2523  
2524  
2525  
2526  
2527  
2528  
2529  
2530  
2531  
2532  
2533  
2534  
2535  
2536  
2537  
2538  
2539  
2540  
2541  
2542  
2543  
2544  
2545  
2546  
2547  
2548  
2549  
25



والمعنى ما يتبعه من انما هو  
 انما هو ما يتبعه من انما هو  
 انما هو ما يتبعه من انما هو  
 انما هو ما يتبعه من انما هو

قال الذوات لغيركم بالعرض مثل عرض الكرم والخال فيهما في ذلك  
 ونقسم المنفصل وهو الذي لا يكون بين اجزائه المفروض مشترك  
 والمادة بالجو المشترك بالكون نسبة الاجزى نسبة واحدة كالنقطة  
 بالخط والخط بالخط فانها اذا انقسمت نهاية لا يكون بين  
 يمكن اعتبارها فانها لا يكون الاخر وان اعتبر بدلية لا يمكن  
 اعتبارها بدلية للجنس الآخر فليس لها اختصاص باحد الجنسين  
 ليس ذلك الاختصاص بالخط والخط بالخط الاخر بل بينهما  
 على السوية والخط بالخط والخط بالخط والخط بالخط  
 الجسم الذي لا جنس له الزمان والحدود المشتركة بين جنسها  
 مخالفة بالنوع لما هو حدوده لان الحد المشترك بينهما  
 بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يبدل اصله اذا فصل  
 عنه بنفسه من شرطه ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزء  
 آخر من المقدار المقسم فيكون التقسيم اقسام ثلثية  
 لا ثلثية والتقسيم ثلثية تقسم الى اربعة والتقسيم لاربعة  
 تقسم الى خمسة وهكذا فالنقطة ليس جزء من الخط بل  
 عرض فيه وكذا الخط بالخط والخط بالخط والخط بالخط  
 الجسم لا يوجد بين اجزائه الكرم المنفصل حد مشترك وان

انما هو ما يتبعه من انما هو  
 انما هو ما يتبعه من انما هو  
 انما هو ما يتبعه من انما هو  
 انما هو ما يتبعه من انما هو

فان العشرة اذا قسمتها لاسنة واربعه كان السادس  
 جزء من السنة دخلا فيها وتخرجها عن الاربعه فيكون ثمة  
 اس مئة بين قسمي العشرة وهما السنة والاربعة كما كانت  
 النقطة مشتركة بين قسمي الخط كما ذكرنا ان الكرم المنفصل  
 مشترك في هذا القليل باعتبار ابعاده والاشغال وهو مشترك  
 بين اجزائه الموضوعة حواسنك فان الذات هو المقدار  
 كما خطوا السطح والخط الى الجسم السطحي والخط غير ذلك  
 وهو الزمان قبل ان وجوده من اجزاء الزمان لم يمتص  
 الموجود بالمعروف وان لم يوجد لم يمتص اتصال المعروف بالمعروف  
 وكلاهما الى ان بالبداهة وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها  
 ببعض في الحال كان من قبل ان لا يكون اجزائه لثبات  
 والمجرب ان ذلك الامر المنفصل المتحد في الحال بحيث اذا  
 انقسم وجدده في الخارج جزم باعتبار اجزائه اجزائه  
 لثباته وهو موجود غير فار واما الكيف فهو مشترك  
 لا يقتضي لثباته قسمه جزم به الكرم ولا نسبة جزم به البقاء  
 ومن جعل النقطة والحد من الاعراض دون الكين  
 زاد في عدم انقضاء الاقسمة لثباتها ونقسمها كالكيفية

كانه هو عدد مشترك  
 كما ذكرنا ان الكرم المنفصل  
 مشترك في هذا القليل باعتبار ابعاده والاشغال وهو مشترك  
 بين اجزائه الموضوعة حواسنك فان الذات هو المقدار  
 كما خطوا السطح والخط الى الجسم السطحي والخط غير ذلك

انما هو ما يتبعه من انما هو  
 انما هو ما يتبعه من انما هو  
 انما هو ما يتبعه من انما هو  
 انما هو ما يتبعه من انما هو

وقال بعض النقطه والوجه  
 وقالوا ان الكرم في اجزائه  
 قد لا تقسم ولكن في اجزائه  
 وبعضهم في الكين في اجزائه  
 وبعضهم في الاقسام باعتبار الوجود والعدم











واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسببه في غيره

كالعاطع ماد لم يقطع واما الانتقال فهو هيئة يحصل

لشيء بسبب تأثيره في غيره ان يقال الفعل والانتقال

نفس التأثير والانتقال فلا يفرق بينهما لشيء بسبب

التأثير والتأثير كالمسحوق ماد لم يستحق فيه شئ

لان الانتقال انتقال امر غير مستحق وكذا الفعل ولذا

يعبر عنهما بان يفعل وينفعل لانهما على الجود

والنقص واما الامر المستحق المتبقي عليها فخرج عنهما

داخلة في الكسوف **الفصل الثاني** في اثبات الصانع و

صفاته وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل** في اثبات

الاجب لانه وهو الذي اذا اعتبرت من حيث هو لا يكون

قابلا للعدم وبهانه ان تقول ان لم يكن في الوجود

موجود واجب لانه يلزم منه ان لا يكون الموجودات

باسرها لا يكون جملة مركبة من احوال وكل واحد منها يمكن

لذاته فيكون ممكنة لا حيا جهلا لانه من اجزائها الممكنة

والمتحيز الى الممكن او بالان يكون ممكنة فيجب ان يكون الجملة لا

موجودة خارجا عنها من جهة الحكمة والعلم بسببه في غيره

ان كان التأثير في غيره  
سببا في وجوده في غيره  
فان كان الانتقال في غيره  
سببا في وجوده في غيره  
فان كان الانتقال في غيره  
سببا في وجوده في غيره

ان كان الانتقال في غيره  
سببا في وجوده في غيره  
فان كان الانتقال في غيره  
سببا في وجوده في غيره  
فان كان الانتقال في غيره  
سببا في وجوده في غيره

الى حيزه فكل من الجمل يتغير به ان يقال انها ليست نفس الجمل

وهو ظر ولا جزؤها ان علم الجمل على كل واحد من اجزائها وذلك

لان كل جزء ممكن جدا بالعلم فلو لم تكن علمه الجمل على كل واحد

من الاجزاء كان بعضها معللا بعلمه اخرى فلا يكون تلك الا

علمه الجمل بل بعلمه فقطه وتو يلزم ان يكون الجزء الذي

هو علمه الجمل على نفسه وهما بحيث لا يملزم من الممكن

الجمل احيا جهلا علمه واحدة بالتحقق بل يجب ان يكون

احيا جهلا لا على متعدد من وجهه لاحاد الجمل بموجدها

علمه موجوده للجمل فيجب ان يكون الممكنات سلسلة غير متناهية

يكون الثاني علمه الاول والثالث علمه الثاني وهكذا فيكون

علمه الجمل جزئيا وهو مجموع الاجزاء الى كل منها عرض

للعلة والمعلول بحيث لا يخرج عنها الا المعلول الاخر

وقال شارح المواقف الكلام في العلة الموجودة المستقلة

والاجب فلو كان ما قبل المعلول الاخر علمه موجوده

بشرط مستقلة بالتأثير فيها حقيقة فكان علمه نفسه فقطه

وقد يقال لتوجب هذا الكلام فيجب ان يكون واحد منها لا علمه

خارج عن سلسلة الممكنات اذ لو لم يكن خارجا للزم اما الاول

ان كان الانتقال في غيره  
سببا في وجوده في غيره  
فان كان الانتقال في غيره  
سببا في وجوده في غيره  
فان كان الانتقال في غيره  
سببا في وجوده في غيره

ان كان الانتقال في غيره  
سببا في وجوده في غيره  
فان كان الانتقال في غيره  
سببا في وجوده في غيره  
فان كان الانتقال في غيره  
سببا في وجوده في غيره



والنقد بالاحضار لا العلة بعد الملاحظة الامكان بهي  
 ولا يخفى عليك انه غير مناسب للمقام والوجود الخارج عن جميع  
 الكائنات واجبة ان يكون وجود واجب الوجود على تقديره  
 وهو مقدم في وجوده واجب **فصل** في ان وجود واجب  
 الوجود يتحقق بنفسه مراتب الموجودات في الموجودات بحسب  
 الاعتدال تلك اذها الموجود بالغير الذي يوجد غيره فلهذا  
 له ذات ووجود بغيره اذ هو موجود بغيره اذ انظر الى  
 ذاته وظهر انظر في موجوده امكن في نفس الامر تذكرك الوجود  
 عنه ولا يشهد في انه يمكن ان يكون انما كونه فالنصوص  
 كلها يمكن ان يكون في حال الماهية الممكنة كما هو المشهور واو  
 الموجود بالذات بوجوده بغيره اي الذي يقتضيه ذاته وجوده  
 انقضاء تاما بسبب محله انكار الوجود عنه فهذا الوجود  
 لذات ووجود بغيره اذ ان فيمنع انكار الوجود  
 عنه بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانكار لو لم يتصور  
 في والنصوص يمكن وهذه حال واجب الوجود على ما لم يرد  
 المتكلمين واعلامها الموجود بالذات بوجوده بغيره اي  
 الذي وجوده عين ذاته فهذا الموجود ليس له وجود بغيره

وأيضا ان الوجود بنفسه اذ هو وجوده فليس هناك ان يكون ذات  
 وجوده انما يتصور بالذات في ذاته والمكانة في ذاته في  
 فلهذا انما يتصور في ذاته بل في ذاته في ذاته في ذاته

في الوجود بالذات بوجوده بغيره اي الذي يقتضيه ذاته وجوده

الوجود والشيء  
 الوجود والشيء  
 الوجود والشيء

بغيره اذ لا يمكن ان يكون الوجود عنه بل لا يمكن  
 ونصوصه كلها حاله وهذه حال الواجب الوجود على ما  
 الحكماء وان اردت مزيد توضيح لما هو متفق عليه في  
 بانقضاء وجوده في هذا المثال وهو ان مراتب المقتضى في كونه مقتضا  
 ثلث اقسام الاول المقتضى بالغير الذي لا يتبادر ضوؤه من  
 غيره كوجه الارض الذي انقضاء بغيره الشئ في مقتضى  
 وضو بغيره وشر ثالث افاد الضو الثاني مقتضى بالذات  
 بضو بغيره اي الذي يقتضيه ذاته ضوؤه انقضاء بحيث  
 يمنع تعلقه عنه كبحر الشئ في انقضاء انقضاء في هذا الضو  
 فهذا الضو له ذات وضو بغيره اذ ان الثاني مقتضى  
 بالذات بضو بغيره كضو الشئ في مقتضى بغيره لا بغيره  
 زائد على ذاته فهذا الماهية واقرى ما يتصور في كونه مقتضا  
 فان قبل كسب مقتضى الضو بغيره مقتضى مع ان مقتضى كائنا  
 في الاوهام ما قام به الضو فلهذا كسب مقتضى هو الذي يتعارفه  
 العامة وقد وضع لفظ مقتضى في اللغة وليس كلاما فيه  
 فاذا قلنا الضو مقتضى بغيره لم نرد به كانه قام به ضو آخر  
 وصار مقتضا بذلك الضو بل اردنا ان يكون حاصله بغيره

وجاء الارض وظهر انظر في ذاته في مقتضى الشئ في ذاته في مقتضى  
 في نفس الامر انما يتصور في ذاته في مقتضى الشئ في ذاته في مقتضى  
 في الوجود بالذات بوجوده بغيره اي الذي يقتضيه ذاته وجوده



من المضي بغيره والمضي بذاته بضوءه هو غير المضي الظهور  
 على البصار بسبب الضوء فهو حاصل للضوء في نفسه بسبب  
 ذاته لا بامر من غيره بل هو المضي الظهور في الضوء  
 والكل فانه يراه في نفسه في الخفاء فيمضي ويظهر في نفسه  
 في نفسه لان وجوده لا يكون في الخارج حقيقة كما كان عارضا  
 لها قبل ان يشاء من حيث المستلزم للتركيب في ذات الواجب  
 في نفسه حيث ان التركيب المضي في الواجب هو التركيب  
 الذي لا يكون لانه موجب لا في الخارج بل هو موجب  
 لا يمكن واما التركيب الذي في الواجب فلا يتم انشاءه لانه  
 لا يجب الا في الخارج بل هو في ذاته والافضل  
 في ذاته لا يجب الا في ذاته اذا لم يكن باخراجه وجوه  
 في الخارج فحينئذ لو كان عارضا لما كان الوجود من حيث  
 هو هو مقتضى الفرض هو الموضع فيكون علمنا لانه  
 مستند الى علم فلا بد من مؤثر وذكر المؤثر ان كان نفسه  
 تذكر الحقيقة بلزم ان يكون موجوده قبل الوجود لانه  
 العلم الموجد للشيء يجب تقدمه على العلوية بالوجود  
 فان العلم بالما لا يلاحظ كونه اشيء موجودا انتعظ ان لا

ان يلاحظ كونه مبدء الوجود ومقتضى الوجود في نفسه موجودا  
 قبل نفسه وان كان غير ذلك لما لم يلزم ان يكون الوجود  
 لانه يحتاج الى الفاعل في الوجود وهذا هو مقتضى  
 الوجود في نفسه عين الواجب في انبساطه على ما في الوجود  
 وتظهر في الخارج عن نفسه في الاشياء بل هو حقيقة  
 وعينها وانما امتار وتعددت بتعددات و  
 بصفات المتباركة **فصل** في ان وجوب الوجود و  
 بغيره نفس ذاته فان قلت كيف يصح كون  
 صفة الشيء عين حقيقة مع ان كل واحد من الموصوفين  
 والصفة بشهر عفاير له فصاحبه قلت معنى قولهم  
 صفات الواجب عين ذاته في ترتيب علم ما ترتيب  
 على ذات وصفات معانيهم قالوا البيان في الواجب  
 عين العلم والقدرة ان ذاك ليست كما في غيره في  
 الاشياء وظهورها على كل بل في ذاته ذكر لاصفة  
 العلم التي تقوم بك في ذاتها في ذاته لا في غيره  
 في انكشاف الاشياء وظهورها على صفة تقوم  
 بهل المفهومات بل هي انكشفه عليه في الوجود لانه قد لا

ان يلاحظ كونه مبدء الوجود ومقتضى الوجود في نفسه موجودا  
 قبل نفسه وان كان غير ذلك لما لم يلزم ان يكون الوجود  
 لانه يحتاج الى الفاعل في الوجود وهذا هو مقتضى  
 الوجود في نفسه عين الواجب في انبساطه على ما في الوجود  
 وتظهر في الخارج عن نفسه في الاشياء بل هو حقيقة  
 وعينها وانما امتار وتعددت بتعددات و  
 بصفات المتباركة **فصل** في ان وجوب الوجود و  
 بغيره نفس ذاته فان قلت كيف يصح كون  
 صفة الشيء عين حقيقة مع ان كل واحد من الموصوفين  
 والصفة بشهر عفاير له فصاحبه قلت معنى قولهم  
 صفات الواجب عين ذاته في ترتيب علم ما ترتيب  
 على ذات وصفات معانيهم قالوا البيان في الواجب  
 عين العلم والقدرة ان ذاك ليست كما في غيره في  
 الاشياء وظهورها على كل بل في ذاته ذكر لاصفة  
 العلم التي تقوم بك في ذاتها في ذاته لا في غيره  
 في انكشاف الاشياء وظهورها على صفة تقوم  
 بهل المفهومات بل هي انكشفه عليه في الوجود لانه قد لا



بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحالة في القدرة فان  
 قد لا ينع مؤثره بذاته لا ينع زائدة عليها كما في  
 زوايا ثنائيه بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون  
 الذات والصفات متحدة في الحقيقة مغايرة بالاعتبار  
 والمفهوم ومرجوع اليه الصفات مع حصول تشابهها  
 وتماثلها لذات وحدها اما الاول فلان وجوب الوجود  
 لو كان زائدا على حقيقة كنهه معلولا لذاته فمطلوب  
 انما والعلة ما لم يجب وجودها استكمال ان وجود المعلول  
 وذكر الوجوب هو الوجوب بالذات ضرورة فلو كان  
 وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهو محال اما الثاني  
 فلان نفيه لو كان زائدا على حقيقة كنهه معلولا لذاته  
 والعلم ما لم يكن متعينا لا يوجد فلا يوجد المعلول فلو كان  
 التعيين حاصل قبل نفسه وهو محال **فصل** في وجوب وجوب  
 الوجود لو فرضنا وجوده واجبي الوجود كنهه متعينا  
 في وجوب الوجود متعينا بين باهر من الامور وما به الامساك  
 اما ان يكون عام الماهية او لا يكون لا يسيل اما الاول لان  
 الامساك لو كان تمام الحقيقة كنهه وجوب الوجود

كلما انشئت ذات باقية وما انشئت فلا تفتقر الى ذات  
 من اعلا فلا بد من ذات احد صفاته الا ان يفتقر الى ذات  
 انشئت ان انشئت من ذات احد صفاته وانما المانع من  
 لزوم انشاء الذات ما به الاسباب كنهه متعينا من ذات

لا يشتر كنهه رجاء عن حقيقة كل واحد منهما وهو محال  
 بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجبي الوجوب  
 اقول هو شابه لان معنى فهم وجوب الوجود نفس  
 حقيقة واجبي الوجود انه يظهر من نفس تلك الحقيقة اثر  
 صفة وجوب لان تلك الحقيقة عين تلك الصفة فلا يكون  
 معنى اشتراك موجودين واجبي الوجود في وجوب الوجود  
 الا ان يظهر من نفس كل منهما اثر صفة الوجوب فلا  
 منافاة بين اشترائهما في وجوب الوجود وتمايز  
 تمام الحقيقة ولا يسيل اما الثاني لان كل واحد منهما  
 لا يكون كنهه قابله للاشتراك وتمايزه الا من ان كان  
 متعينا لا يفتقر الى غيره فيكون ممكنا لذاته فيه حيث  
 من ان التركيب الموجب لا يمكن هو التركيب الحار  
 لا الذي قد لم لا يجوز ان يكون ما به الا من ان كان  
 لا متعينا ما به التركيب واجبي لان ذلك يجب ان يكون  
 التعيين عارضا وهو خلاف ما ثبت بالبرهان اقول يمكن  
 ترجحه كلام المصنف لا يتوجه عليه ذلك بان يقال لو لم يكن  
 ما به الا من ان تمام الحقيقة فهو ما جزمها او عارضها

لا يشتر كنهه رجاء عن حقيقة كل واحد منهما وهو محال  
 بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجبي الوجوب  
 اقول هو شابه لان معنى فهم وجوب الوجود نفس  
 حقيقة واجبي الوجود انه يظهر من نفس تلك الحقيقة اثر  
 صفة وجوب لان تلك الحقيقة عين تلك الصفة فلا يكون  
 معنى اشتراك موجودين واجبي الوجود في وجوب الوجود  
 الا ان يظهر من نفس كل منهما اثر صفة الوجوب فلا  
 منافاة بين اشترائهما في وجوب الوجود وتمايز  
 تمام الحقيقة ولا يسيل اما الثاني لان كل واحد منهما  
 لا يكون كنهه قابله للاشتراك وتمايزه الا من ان كان  
 متعينا لا يفتقر الى غيره فيكون ممكنا لذاته فيه حيث  
 من ان التركيب الموجب لا يمكن هو التركيب الحار  
 لا الذي قد لم لا يجوز ان يكون ما به الا من ان كان  
 لا متعينا ما به التركيب واجبي لان ذلك يجب ان يكون  
 التعيين عارضا وهو خلاف ما ثبت بالبرهان اقول يمكن  
 ترجحه كلام المصنف لا يتوجه عليه ذلك بان يقال لو لم يكن  
 ما به الا من ان تمام الحقيقة فهو ما جزمها او عارضها

ما به التركيب واجبي لان ذلك يجب ان يكون  
 التعيين عارضا وهو خلاف ما ثبت بالبرهان اقول يمكن  
 ترجحه كلام المصنف لا يتوجه عليه ذلك بان يقال لو لم يكن  
 ما به الا من ان تمام الحقيقة فهو ما جزمها او عارضها



وعلى التقديرين يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول  
 فمن الجنب والنقل واما على الثاني فمن الحقيقة والتعين وقد  
 يقال ما يثبت ان التعيين نفس حقيقة واجب الوجود يكون  
 في انك توجده فان التعيين اذ كان نفسا لما لم يكن  
 فيه تلكا لما لم يتصور في الشخص ضرورة افق فيه نظر  
 لان المعنى من هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة  
 واحدة بغضها عنها وهو يتقارب عاملا على ان يكون  
 خافيا مختلفة واجب الوجود تعين كل منها عنه فلا يرد  
 ذكر من افادته البرهان على التوحيد **فصل** في ان الواجب  
 لذاته واجب من جميع جهاته اي ليس له حالة منتظمة غير  
 حاصلة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا  
 من جميع جهاته واما قلنا ان ذاته كافية فيما له من  
 الصفات لانها لو لم يكن كافية لما كان شئ من صفاته من  
 غير فيكون حضور ذلك الغير في وجوده علة في الجملة  
 لوجود تلك الصفة وعينه اي عدم علة لعدمها ومن كان  
 كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبر من حيث **هـ** بلا شرط حصول  
 الغير بعينه في الوجود لانها اما ان يجمع وجود

واجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره  
 والواجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره  
 والواجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره

واجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره  
 والواجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره  
 والواجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره

واجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره  
 والواجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره  
 والواجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره

وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان الواجب به وجود ذلك  
 الصفة لم يكن وجودها اي الصفة من حصولها لخصوص  
 الواجب من حيث **هـ** بلا اعتبار حصول الغير وان كان مع  
 لم يكن عدمها من غير حصول لان الواجب من حيث **هـ** اي  
 بلا اعتبار عدم الغير وهو يلزم ان لا يلزم من عدم اعتبار  
 امر عدم ذلك الامر وان لم يجب وجودها اي ذات الواجب  
 بلا شرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته من قبل هذا  
 منقوض بالنسبة الى الابل فيها من ذات الواجب في  
 في حصولها لتوقفها على امكانها في ذاته ضرورة وقبل  
 الاشارة الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب الصفا  
 نتيجة ذلك وكل ما هو موجود ذاته فهو واجب حصول اما  
 الكبر فقط واما الصفا فلا يلزم حصوله في ذاته وجوب  
 وجود بعض الصفات بغية الذات فذلك الغير ان كان واجبا  
 لذاته نعم تعود الواجب ان كان ممكنا فاما ان يكون الذات  
 فليزم كونها موجبة للبعض الذي قد ضاها عن موجبة اياه  
 من الصفات اذا الموجب للوجوب موجب اوله ولكن وجوب  
 بوجوده بوجبه ونحو الكلام ايضا فاما ان يكون سلسلة

واجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره  
 والواجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره  
 والواجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره

واجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره  
 والواجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره  
 والواجب الوجود هو الذي لا يتصور في غيره



فلو كان وجوده نفس حقيقة وجودها لكانه الشيء الواحد  
معلوم ما ونحو معلوم محالة واحده او يقال لا تاffect السبع  
مع الشك في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقة محالة  
الشك فيه ضرورة ان ثبوت الشيء ثبوتين وكذا لو كان  
فانما الهالاه الزمانية الثبوت لما هو اذ لا وانما تعلم  
ان هذا الكلام انما يتم اذا كانت الماهية منصوبة بالكنه وان  
وجله لا يتحد كما كان وجود الباري مع وجوده وان  
ليس له شئ منه كمال واحد منها محالة فلو كان معلوما لعله  
فليس افتقار واجب الوجود في وجوده الا الغير فلا يكون له  
كما فيه فباله من الصفات في هذا الكلام الذي اثارنا الس  
التعظيم في هذا المقام وقال بعض المحققين كل مفهوم متعارف  
للوجود كما لا نشأ فانه مالم ينضم اليه الوجود برسم من الوجود  
في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعاً ومالم يلاحظ الفعل  
انضمام الوجود اليه لم يكن له الحكم بكونه موجوداً فكل منهما  
مقابل للوجود فهو في كونه موجوداً في نفس الامر محال  
لانها الذي هو الوجود وكل ما هو محال في كونه موجوداً  
لا عينه فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحال في كونه موجوداً

الشك فيه ضرورة ان ثبوت الشيء لتعيينه وكذا لو كان  
 ذاتا لله لا اله الا الله ثبوت ما هو ذا له وانما تعلم  
 ان هذا الكلام المتأخر ان كان الله تعالى متصوره بالكنه وان  
 وجبه الوجود كما كان وجود البارئ مع وجوده وان  
 لم يكن له شيء منها كما لا يمكن له ان يكون معلولا لعلته  
 فليس بمقتضى واجب الوجود في وجوده لا الغير فلا يكون له  
 سائر في حاله من الصفات في هذا الكلام الواضح على السن  
 القوم في هذا المقام وقال بعض المحققين كل منطوق متفاد  
 للوجود كما لا نشأ فانه ما لم ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه



الرابع فكل من هذه مفاهيم الوجود فهو ممكن ولا شيء من الممكن  
 بواجب فلا شيء من المفاهيم المتغايرة للوجود بواجب وقد ثبت  
 بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون الا عين الوجود الذي  
 هو موجود بذاته لا بما مرزا بهما ذاته وجب ان يكون الوجود  
 انما كذا كذا هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما بأكمله يمكن ان  
 يكون له افراد بل هو احد ذاته جزء حقيقة لسوقه المكان  
 تعدد ولا انقسام وقائمه بذاته منزله عن كونه عارضا لغيره  
 فيكون الواجب هو الوجود المطلق اي المعنى عن التقييد  
 بنفسه والانقسام اليه وعلى هذا لا ينص صريح الوجود  
 لما فيها الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان لها نسبة  
 تخصها لا حصر الوجود القائم بذاته ولكن النسبة  
 مع وجوده مختلفة واتخاذ شيء تغزير الاطلاق على  
 ما هي انما هو موجودا وان كان الوجود عين شيئا حقيقيا  
 وقال بعض الفضلاء كنا نسعد بقول ان هذا المذهب  
 الاولين والآخرين من الكل المحققين **فصل**  
 في ان الواجب لا عالم بذاته لانه موجود عن اماده اذ كان  
 ما لا يمكن منفسا الى الاجزاء فينفك بها وكل جزء عن

لا شيء من الممكن  
 بواجب فلا شيء من المفاهيم المتغايرة للوجود بواجب وقد ثبت

عن اماده مادركه ما ينبغي في الفصل الثاني هذا الفصل  
 فهو عالم بذاته لا يتغير الجود عن اماده بالقائم بذاته لانه  
 لا يتغير العقلية بغيره اما الفصل الثالث  
 والما الكبري فلان ذاته حاصلة عنده فيكون عالما بذاته  
 لان العلم المراد منها هو المرادف للتفكير هو حصول حقيقة  
 الشيء بغيره عن اماده ولو احققنا عند المذكر قالوا المذكر  
 اما في طوى او لا والاولى اما ان يكون محسوسا محسوسا  
 الله او غير محسوس بها والمحسوس اما ان يكون ادراكه موقفا  
 على حصول اماده فادراكه الاحسنى او لا فادراكه التخييل  
 وادراكه المحسوس هو التوهم واما غير الخيالي المسمى  
 فاما ان لا يكون جزءا بل كليا او يكون جزءا يتبادر و  
 واما ما كان فادراكه التفكر في لبا راي عالم بذاته **فصل**  
 في دفع ما سئل من استحال ان يعلم الشيء بنفسه لان العلم  
 نسبة والنسبة لا يكون الا بين الشيئين المتغايرين بالضرورة  
 بان عقل الشيء بذاته لا يقف على التباين بين العاقل والمفعول  
 بالذات لان العلم هو حضور حقيقة الشيء بغيره عن اماده  
 عند المذكر وسواء كانت مغايرة له لانه ان اوبالاعتبار

انما هو المسمى بالاحسنى والتخييل والتفكر  
 بالمرادف للتفكير فكل واحد من هذه من ادراك الشيء من حيث

ولا خلاف ان النفس من حيث انها سالمة من كونها عالمة بشيء  
 من الاشياء ومغايرة من حيث انها سالمة من كونها عالمة بشيء



فان الشك لا اعتبار له في التحقيق النسبة قطعا وهذا اهم من  
 حضور حقيقة الشك المضاف الى الذات المدركة ولا يلزم من  
 كذب الاخص كذب الاعم ولان كل واحد من الناس يعقده انه  
 بذاته والايمان له اي كمال من العلم في الاحكام فله في  
 الاخرى معقولة هي بالضرورة وقد يفتك لا سيما في العلم  
 بنفسه مستلزم لا يتجاوز صورته في ثلثي وهو في الجواب  
 ان العلم بالشك بنفسه علم حضوره فلا اجتماع وقد يجب  
 ايضا بان احوى الصورتين موجوده بوجود احوال اخرى  
 بوجود طبع وبذلك يميز ان فلا استيلاء وانما المنسحب هو  
 انه يحل المتماثلان في محل واحد لان كل احوال اخرى  
**فصل** في ان الواجب ان العالم باكمل كونه لا يحد من  
 المادة ولو احتجها وكل مجرد عن المادة ولو احتجها اذ  
 قائما بذاته يجب ان يكون عالما باكمل كونه اما الصفات فتقوم  
 بذكرها لا قائمه بها ذكره لانها مذكورة بلا دليل واما الكون  
 فلا ان كل مجرد يمكن ان يعقل ويذا بهذين لاحقا فيه فانه  
 ذاته من غير صفات العلاقات المادية المنفعة عن العقل  
 فانه لا اجتماع العقل مع العلم بل باخر يصير معقولة فان لم يعقل

هذا هو المقصود  
 من قوله تعالى  
 وما من شيء الا عنده  
 خزائن

لا يقال ان العلم  
 بالصفات هو العلم  
 بالاشياء فيكون العلم  
 بالاشياء هو العلم  
 بالصفات

لانه ذكر من جهة العاقل وكل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان  
 يعقل وكل واحد من المعقولات لا يحل ان يكون ان يعقده  
 اي الجود سائر صور المعقولات في العرفان الا ان يكون  
 العقل هو حضور صورته المعقولة في العقل مجرد عن  
 ولو احتجها وكل ما يمكن ان يعقده سائر المعقولات في العقل  
 يمكن ان يعقده سائر المعقولات لوانه اي بالنظر لما عليه  
 سواء كانت في الخارج او في العقل لان صفته المقارنة المطلقة  
 لا تتوقف على المقارنة في العقل فانه صفته المقارنة المطلقة اي  
 استعدادها مقدّم على المقارنة المطلقة المقدّم على  
 المقارنة في العقل كونه قائما من المقارنة في العقل فانه  
 المقارنة المطلقة مستندة على المقارنة في العقل فلا تنسب  
 عليها والابتنم الاور ولا تنسب مقارنته المعقولة في الخارج  
 بل هو قائم بذاته بان فصله في حصوله الخاف في الحيل وذلك  
 لانه لما كان قائما بذاته اشنع ان يكون مقارنا للغير محلول  
 فيه او محلول في ثالثة والمقارنة المطلقة متعده متعده  
 في هذه الثلاثة واذا اشنع اثبات منها نعين الثالث  
 ومقارنة المعقولات في الخارج بل هو قائم بذاته محلول

واجب ان يكون العلم  
 بالمقارنة من جهة  
 المقارنة في العقل  
 فانه لا يمكن ان يكون  
 العلم بالمقارنة من جهة  
 المقارنة في العقل  
 فانه لا يمكن ان يكون  
 العلم بالمقارنة من جهة  
 المقارنة في العقل



فيه العقل فثبت ان لا يوجد قائم بذاته يعني ان يكون عالما  
 بآثار العقول ومن هنا جرت اولاً فلان تقدم المقارنة المطلقة  
 على المقارنة الخاصة لما في اذ كان المقارنة المطلقة ذاتية  
 لها وهو عنصري واما ثانياً فلان الاكبر من المقارنة في العقل  
 صحة المقارنة المطلقة في حق هذه الخاصة في اذ ان يصح لثا  
 الجرد المقارنة المطلقة في حق هذه الخاصة فقط بان يكون ذات  
 الجرد بحيث لا يتغير الا هذه المقارنة الخاصة على المقارنة العقلية  
 واذا وجد الجرد الخارج من المقارنة المطلقة لا يتقاء  
 شرطها الذي هو الوجود الا في حقها وان ما هي الجرد وان  
 كانت متحدة في الالف والمخرج الا ان وجودها متماثلان  
 في ذاتها يكون الوجود الذي شرط المقارنة انما الوجود  
 الخارج عما في العالم المتقدم بينهما في المقارنة بينهما اذا  
 كان الجرد موجودا في الخارج فاما اذا كانا متماثلين فلان  
 ما ذكره في المثالين في صحة المقارنة المطلقة على المقارنة  
 العقلية يدل بعينه على اشتراك معنى صحة المقارنة المطلقة بالاشتراك  
 في الفهم الثالث فليعلم احد الامرين اما في ذلك الدليل او  
 بطلان هذه المقارنة وكل ما يمكن لواحي الوجود بالامكان

في هذه المقارنة العقلية المقارنة العقلية المقارنة العقلية  
 المقارنة العقلية المقارنة العقلية المقارنة العقلية  
 المقارنة العقلية المقارنة العقلية المقارنة العقلية

في هذه المقارنة العقلية المقارنة العقلية المقارنة العقلية  
 المقارنة العقلية المقارنة العقلية المقارنة العقلية

بالامكان العام يجب وجوده له والامكان حالة مستقلة  
 بين المتماثلين يجعل بين الفعل هناك كل مجرد عن المادة  
 يمكن ان يكون عالما بالخطية ثم ينتج المقدمين اما ما ذكره  
 هنا يحصل المطا ويقال هنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان  
 العام يجب وجوده له اذ لو لم يكن بالقوة لكان خروجه الفعل  
 موقوعا على استعدادا مادية لتقبله الفرض فيكون ما هي  
 فان قيل لو كان الباري عالما بشيء وارسم فيه صورة لكان  
 فاعلا لتلك الصورة لانها ممكنة لا فاعلا لكان ما يتقرب به  
 فيفسد لما مؤثر هو الواجب اذ لو كان فيه لزم افتقار  
 الواجب في صفه العلم لاذكر الغير وقابلا لما لا يرسمها فيه  
 وهو موجود لان القابل هو الذي يستعد للشيء او الفاعل هو الذي  
 يفعل الشيء والاول غير لثا لا يمكن تفعل كل منهما مع الذوق  
 عن الآخر فليعلم التركيب لو كان قابلا وفاعلا فلثا لم لا يكون  
 ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء النصولي اي الصورة  
 ومفيدة له وهذا لان معنى كونه مستعدا للشيء انه لا يمنع لذاته  
 ان يتصوره ومع كونه فاعلا انه مستعد بالعلمية على ذلك  
 النصولي فلم يلم انها متماثلان اقول السؤال والجواب



لا يطاق في النظر لان محصل السؤال ان القول غير الفعل  
فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم التركيب فيه فحق الجواب  
ان يقال انما يلزم التركيب لكون القول جزئيا له وليس كذلك  
بل لها اضافية عارضا له لا يخلو اما الصكوة نعم لو كان  
السؤال ان القول متاف للفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا  
يلزم اجتماع المتافين فيكون لهذا الجواب وجه والعلم ان  
العلم بالاشياء شيئا احدها يحصولها ويوان يحصل  
صوت الاشياء في الوجود والاخر يحضورها وهو العلم بحضرة  
الاشياء انفسها عند العلم كعلمنا بذواتنا والامور الغائبة  
بناءا لسوقه ارضنا وانطباعه بل هناك حضور المعلوم بحقيقة  
لا يشك عند العلم وهو اقوى من العلم المحض ضرورة ان  
انكشاف الشيء عن الآخر لا يحل حضوره بنفسه في من انكشاف  
عليه بل حضوره مثاله عنده والنظر من لاهم المقام ذالها  
لان علمه بالاشياء واكثر من ذلك لان علمه يحضر حضورا  
مشكلا في العلم بالعدو ما وحواله خصوص الكائنات اذا لا حقا  
لها تباين في حضور حضورها وقد يقال مثل المعروض ما مره  
في القول الحاضرة عند الباري فكل المثل انما يحضر عنده

على وجه كلي بالاشياء  
الغير صريح

عنده ومن اعتقاده علم الباري بالاشياء انفسا انه اعتقده  
العلم بالحقيقة لا يعلم الا بالاشياء وفيه نظر ان المحض علم **فصل** في ان  
الواجب انما يعلم بالاشياء المتغيرة من حيث هو جزئية لانه  
يعلم اشياءها على ما هي من جميع الوجوه فوجبه كونه عالميا  
لان من يعلم العلم على ما هو ووجهه يعلم ما يلزم منها التوابع  
والا لكان عالميا على ما هو لانه لا يدرك الجزئيات بغيرها  
والا لكان يدركها تارة انها موجودة غير معدومة تارة  
يدركها انها معدومة غير موجودة فيكون كمال واحدا من  
الوجود والعدم صوة عقلية على حدة وحدى الصورتين  
لا يتغير مع التباين فيكون واجبا لوجوده في كل الزمان  
صورة لا صورة فيعلم من انه ليس له حالة منتظمة بل يترك  
الجهة تلك المتغيرة على وجهها على ما هو لا يتم لكونها ان  
العلم التام بخصوصية العلم يستلزم العلم التام بخصوصية  
المعلولات الصادرة عنها بوساطة او بغير واسطة وادرا  
انها انتفاء علمه بالجزئيات المتغيرة من حيث هو جزئية  
لا شئ له التغير بل هو الاتساق فان الجزئيات المتغيرة  
معلولة للواجب كغيرها فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه

139  
العلم التام على الاشياء من جميع شئاتها وانما  
اللان فيكون العلم بالاشياء من جميع شئاتها وانما  
ان يدرك الاشياء من جميع شئاتها وانما  
مدركه فيلزم حصول علمه بجميع شئاتها وانما  
منتظم ملاذاته

وجوب العلم بالاشياء من جميع شئاتها وانما  
العلم التام على الاشياء من جميع شئاتها وانما



بها اية وقد اتى في الوقف لا يخص من العادة العقلية  
 مانع من التغير كما هو دأب ركب العلوم العقلية فانهم يخصصون  
 قواعدهم بموادها وادراكها لا يسمون في العلوم العقلية  
 كما تعلم الكسوف الخفية فانك تقول قد انكسرت بعد  
 حركته كوكب كذا من كذا اشياء بل انكسرت كذا او هكذا لا يجمع  
 العوارض العقلية لكنك ما علمت حثيثا لان ما علمت لا يتبعه العقل  
 على كنهه في هذا العلم كما انك تعلم بوجود ذلك الكسوف  
 المستحق في هذا الوقت ما لم يعلم اليك كذا وكذا والتأمل بل  
 انك كذا والتأمل هي هنا العلم بذكر كذا في الوقت كذا  
 لا اصل في هذا العلم ما ذكرنا لم يعلم الخ كذا لا يجمع  
 كما قال صاحب الحكايات المراد بقوله العلم بالجزئيات  
 عاجلة لانه لا يعلمها من حيث ان بعضها واقع في الآن  
 وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل بل يعلمها على انشائها  
 عن الاصول تحت الازمنة ثانيا ابدالها في هذا كما ان  
 عالم بذكر كذا في كذا نسبة لا يجمع لا يمكنه على السواء فليس  
 اليه بعضها قريبا وبعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذا  
 لما لم يكن زمانا كان نسبة لا يجمع لا يمكنه على السواء فليس

في العلم بالجزئيات  
 في العلم بالجزئيات  
 في العلم بالجزئيات

فليس العقل اليه بعضها ما ضاها وبعضها حاضرا وبعضها  
 مستقبل وذكرا الامور الواقعة في الزمان فالوجودات  
 من الاقوال لا لا بد معلومة لكل في وقتها وليس علم كان  
 او كانه وسيلته بل في ذاتها خاصة عند وجودها بل في  
 اصل وليس مراد ما فهم البعض من علمه مع محطها بل في  
 الحق بطلانها دون خصوصياتها واحوالها **فصل**  
 في ان الواجب مريد الاشياء وجودا ما ارادته فلا ن  
 كل ما هو معلوم عند المبدأ وهو حيز متناهي ما هيته  
 فبعض من ذات المبدأ وكذا له العنصر لفضائه فذكر  
 الشيء مريد له وهذا هو الإرادة واما جوده فالوا  
 هو افادة ما ينبغي لا يعرض اصله واوردها ان كان من  
 الدواء المصير الى المرض من غير ما ينبغي لا يعرض هو انه  
 ليس بخواد واجابته المحقق في شجرة الاشكال بان  
 الجهد هو افادة ما ينبغي لذات لا بالقصر والدولة لا  
 بالذات الا كنهية في البدن ملائمة له او مضادة للمرض  
 ثم انها تعجب الصحة وان لا المرض فهو لا تغيبا لذا  
 الصحة وان لا المرض وفيه نظر لان افادة الدولة بالقياس

في العلم بالجزئيات  
 في العلم بالجزئيات  
 في العلم بالجزئيات



ان الصفة والصفة الموصولة وان لم يكن افاده اولية لكنه يفتقر الى  
 تلك الكيفية الملازمة للطبيعة او المضافة لا لغيره من احواله  
 مرغوب فيه فوجب ان يكون الوجود جوارا لا قاطعا للماهية  
 المطلوب ان يقال ان المقصود معتبر في مفهوم الجود فتقول  
 الواجب انه اما ان يفعل بقصد وجوده في الجملة او بفعله في  
 نظام الخلق في الوجود فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا يفرض  
 وشوق المناسب ان يقال اما ان يفعل بقصد وجوده في  
 كماله اوله والاولى ما ينبغي ان واجبه الوجود ليس له  
 كماله منظره في القسم الثاني حق فقول الجود لا يقال ان الفعل  
 المتعلق بالعرض عين لا نقول ان الفعل عينه بل ان كان  
 عين القوايد والمنافق وافق له في مشيئة حكمه ومصلحه  
 واجبه الى الخلق كنهها يستلزمها باعته على اقرأ  
 وعلا مقصوده لها عليه فلا يكون اعراضا وعلاغا ثبته  
 لا فاعاله في غير ذلك من كماله بل يكون في كماله ومناقبه لا  
**الفصل الثالث** في الملازمة وفي العقول المجردة  
 وقد يطلق على النفوس العقلية وعقلها وهو يشمل  
 اربعة فصول **فصل** في اثبات العقل وبركانه ان الصفا  
 ففقد حالة متعلقة به وبلا

لا يخلو عن ان يكون له فعل في نظام الخلق في الوجود فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا يفرض  
 وشوق المناسب ان يقال اما ان يفعل بقصد وجوده في كماله اوله والاولى ما ينبغي ان واجبه الوجود ليس له  
 كماله منظره في القسم الثاني حق فقول الجود لا يقال ان الفعل المتعلق بالعرض عين لا نقول ان الفعل عينه بل ان كان عين القوايد والمنافق وافق له في مشيئة حكمه ومصلحه واجبه الى الخلق كنهها يستلزمها باعته على اقرأ وعلا مقصوده لها عليه فلا يكون اعراضا وعلاغا ثبته لا فاعاله في غير ذلك من كماله بل يكون في كماله ومناقبه لا

في اثبات العقل وبركانه ان الصفا ففقد حالة متعلقة به وبلا

ان الصادر عن المبدء الاول انما هو الواحد لا بد بسيط  
 لا يكثر فيخرج من الوجوه والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد  
 كما في ذلك الواحد اما ان يكون بسيط او موصوفا او مضافا او  
 نفسا او مفلا لا ينعوض للجمع اقم الجوده لا مركب من  
 الهوى والصورة ولا جازان يكون بسيط لا يضاف له  
 بالفعل بدون الصورة فلا يكون على الصورة والصادر الذي  
 يجب ان يكون على جميع ما عداه اما بواسطة او بغيره واسطة ولا يجب  
 ان يكون صورة لا يضاف له لا يتقدم بالعلية على الهوى كما هو ولا يجب  
 ان يكون عرضا لا يضاف له وجوده قبل الجوده الذي هو قائم في ذكر  
 العرض لان ذلك الجوده شرط وجوده ولا يجب ان يكون ذلك  
 العرض صفة قائمة بذات العاقل لان صفاته عين ذاته ولا  
 جازان يكون نفسا ولا كنه فاعلا في وجود الجسم وهو حق  
 اذا ينشأ عن النفس التي تفعل بواسطة الاجسام فتبين ان يكون مفلا  
 وهو الحاطم من من وجوه متعدده يظهر عليك بعد ذكر السوابق  
 وانته لا ثم ان الواجب احده من جميع الوجوه بل له جهات اجزاء  
 كما استلزمه ان يكون تلك الجهات شروطا متعدده تارة كما هو  
 تعدد اثار العلول الاول بحسب جهاته لا اعتبارا به وانته لا ثم ان

في اثبات العقل وبركانه ان الصفا ففقد حالة متعلقة به وبلا

في اثبات العقل وبركانه ان الصفا ففقد حالة متعلقة به وبلا



ان النفس لا يفر الا باله جسم بل قد يفر بدونه وبغير  
 خوارق العادات كالمجرة والكرامه والسحر في هذا القيل  
 عامر حوا فان قد يكون مستغنى عنه الماده في القوا  
 والفعل ولا نفع بالعقل الا هذا قلنا العقل هو الجوهر المستغنى  
 عن الماده في ذاته وفي جميع احواله وافعاله والحقايق الى  
 الماده في بعض افعالها لا يكون عقل بل نفاه لم لا يجوز ان يكون  
 الصادر الاول هو النفس ويكون احياء دماغ اول المرتبة  
 بدون الاله **فصل** في اثبات كثرة العقول وبيان ان  
 النفس اي الموجود واسطة في الافلاك المتكثرة المعلوم  
 وجودها في هذه اختلاف حركات الكواكب بالرصد  
 ان يكون عقلا واحدا او عقلا واحدا او افلاكا متكثرة  
 بان يكون بعضها مؤثرة في البعض او عقول متكثرة في رجا  
 ان يكون عقلا واحدا لا تتحالة صدور جميع الافلاك عن عقل  
 واحد لما بيننا ان الواحد لا يصدق في الا الواحد ولا يسيل  
 لا الاشياء والثالث لان الفكر لو كان علمه فكل اخر فاما  
 ان يكون الحواوي علمه لوجود الحوي او على العكس لا يسيل الى  
 الشا لانه اي الحوي احسن كونه اقرب من الحواوي الى

يدور البدن في  
 ان النفس لا يفر الا باله  
 جسم بل قد يفر بدونه  
 وبغير خوارق العادات  
 كالمجرة والكرامه  
 والسحر في هذا القيل  
 عامر حوا فان قد  
 يكون مستغنى عنه  
 الماده في القوا  
 والفعل ولا نفع  
 بالعقل الا هذا قلنا  
 العقل هو الجوهر  
 المستغنى عن  
 الماده في ذاته  
 وفي جميع احواله  
 وافعاله والحقايق  
 الى الماده في  
 بعض افعالها لا  
 يكون عقل بل  
 نفاه لم لا يجوز  
 ان يكون الصادر  
 الاول هو النفس  
 ويكون احياء  
 دماغ اول  
 المرتبة بدون  
 الاله

الى العناصر القابلة للكون والفساد وهو احسن من الافلاك  
 الغير القابلة للهو الاقرب الى الاحسن من الابله  
 واصغر في حيث اذ يمكن ان يكون اكثر ثخانة بين يديها  
 بحسب اقد فكل اعظم منه حجوا وان كان الحواوي اطول منه  
 فطرا والاحسن الاصغر سنان ان يكون سببا لا شرف  
 الاعظم لا يخفى عليك ان هذا الخطا لا يعبه في الماتما البرهانية  
 واجبا ان يكون الحواوي علمه لوجود الحوي لانه لو كان كذلك لكان  
 وجوب وجود الحوي متاخرا عنه وجوب وجود الحواوي  
 لان وجوب وجود المعلول متاخر عنه وجوب وجود العلة  
 واذا كان كذلك فعدم الحوي مع وجود الحواوي اذ مرتبة وجود  
 لا يكون متساوية بل يكون ممكنا والامكان وجوده الحوي  
 معه اي مع وجود الحواوي لا متاخرا عنه وقد فرضنا متاخرا  
 عنه في المرتبة الاولى واذا كان عدم الحوي مع وجود الحواوي  
 اذ مرتبة وجوده ممكنا كان وجود الخلاء ممكنا لانه في  
 تلك المرتبة لان وجود الخلاء في داخل الحواوي وعدم الحوي  
 في داخله متلازمان بحيث لا يمكن اتصافا واحدا عن الآخر  
 في نفس الامر في التسوية واذا كان احدهما ممكنا في واجب

ان العقل لا يفر الا باله  
 جسم بل قد يفر بدونه  
 وبغير خوارق العادات  
 كالمجرة والكرامه  
 والسحر في هذا القيل  
 عامر حوا فان قد  
 يكون مستغنى عنه  
 الماده في القوا  
 والفعل ولا نفع  
 بالعقل الا هذا قلنا  
 العقل هو الجوهر  
 المستغنى عن  
 الماده في ذاته  
 وفي جميع احواله  
 وافعاله والحقايق  
 الى الماده في  
 بعض افعالها لا  
 يكون عقل بل  
 نفاه لم لا يجوز  
 ان يكون الصادر  
 الاول هو النفس  
 ويكون احياء  
 دماغ اول  
 المرتبة بدون  
 الاله



في مرتبة كان الآخر اقل ممكنة واجبة في مرتبة وجود الخلاء  
 يكون ممكنة في مرتبة وجود الحاصل ووجوده كما ان عدم المحيى ممكن  
 في مرتبة ان وجود الخلاء ممكن لانه فلا يكون ممكنة في مرتبة اصلا  
 لان ما بالذات لا يتخلو ولا يتخلل وقد يقال انهم انما لا يمتنع  
 عدم المحيى ووجود الخلاء لان الوفاء عدم الحاصل والمحى  
 اقل مما هو الملائم من اعنى عدم المحيى متحقق مع انشاء الآخر  
 اعنى وجود الخلاء اقول فيجب ان عدم المحيى وجود الخلاء  
 فيمكن فيه مثل زمان كما يشاء ولا حاجة لتلك اثبات التلازم  
 بينهما مطلقا لكن يمكن المناقشة بان الحاصل ليس مطلق المحيى  
 بل محيى معين فوجود الخلاء وان استلزم عدم المحيى المعين  
 لكن عدم المحيى المعين لا يستلزم وجود الخلاء فلا يلزم بينهما  
 وقد يقال فيجب ان يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والآخر  
 واجبا بالغير كواجب ومعلومه الاول فلا يلزم من مكان  
 احدهما في مرتبة المكان الاخر فيمكن ان قلت كيف جاز ان  
 يتخالف المتلازمان في الوجوب مع ان الواجب بالغير يجب  
 انشاءه دون الواجب بالذات فليتم المكان الاتفاقي فيكون  
 المكان ارتفاع احدهما نظر لما اذا لا يمتنع وجود انشائه

انشائه الآخر ولما يتحقق المكان ارتفاعا عن الآخر فظهر ان  
 المؤثر غاي فلا يكون عقول متكررة فيكون لا يجوز ان يكون المؤثر  
 في الفكر نفسا او عرضا واجبي الاول بان المؤثر لو كان  
 نفسا لكان ثابتا في نفسه بواسطة الجسم هو ذاته لانه صدق  
 افعا لها عنها واذ كان كذلك لم تقدم ذكر الجسم بالطبع  
 على الفكر فهو اما حيا وبالنسبة اليه او محيى وقد بين بطلان  
 بيان كثر وعن الشيء بان العوض اضعف من الجوهري الا  
 ضعف بحيث ان يكون علة لا قوى وبانه لو كان مؤثرا في  
 الفكر لاحضا في ذكر العوض في تأثيره لا المحل مما في ذلك  
 فكذا انفسا لزم منه ما لزم من كونه المؤثر فلكل انفسا  
 وان كان عقلا لزم منه المطلق فكل واحد من الافلاك  
 في الاعراض فليس بمقتضى على حد لا مشاء في الاعراض  
 المستودعة الحقيقة بعينها ولا يستلزم ان تركيب الفعل فيكون  
 العقل بجوهره الافلاك وهو المطلق فاما **الدراسة**  
 فكما ان مفسدة ان يعارض الابرار القويم على ان الحاصل  
 لا يكون علة للمحيى بان يقال الحاصل لكل خلاى الفكر الا على  
 وسبب اعنى ان العقل انشاء معا كونهما معلوما على وجه

لا وهو احبها اليه لان الجسم لان المؤثر هو العرض  
 لانها لا تتجوز في الجسم لان المؤثر هو العرض  
 وجب ان يكون ان المطلق العقل المتفرع لا ينفك العقل  
 مطلقا وان كان ان المطلق العقل المتفرع لا ينفك العقل











على تقدير وقوع الطرفين واما الاصل في بين التبيين فلا يتصور  
 تحقها الا بعد تحققها ويكون ان يقع كغيره لكثرة الجهات المتضمنة  
 لا مانع من صور الكثرة عن الواحد وبعلاية ذلك بان يقال  
 اذا فرضنا مبداء اوله ولكن اصدور عنه شيء واحد ولكن  
 فيه اول مراتب معلولة ثم من الجائز ان يصدق عنه اثنو سطر  
**ب** شيء ولكن **د** وعن **ب** وحده شيء ولكن **د** فليكن في ثابته  
 المراتب شيان لا تقدم لاحدهما على الآخر وان جاز ان يصدق  
 عن **ب** بالقطر لا شيء آخر صار في ثابته المراتب ثلثة شيان  
 ثم من الجائز ان يصدق عنه **ا** بنو سطر **ج** وحده شيء وبنو سطر  
**د** وحده ثمان وبنو سطر **ج** مكان ثالث وبنو سطر **ب** **د** مع  
 وبنو سطر **د** خامس وبنو سطر **ب** **د** سادس وعن **ب**  
 بنو سطر **ج** سابع وبنو سطر **د** ثامن وبنو سطر **ج** **د** مع ثاسع  
 وعن **ج** **د** وحده ثمان وعن **د** **ج** وحده سادس وعن **ج** **د**  
 مع ثمان وعن **ج** **د** ثمان وعن **د** **ج** ثمان وعن **ج** **د** ثمان  
 ان يصدق عن الساقط بالقطر ما فوقه شيء واعتبرنا الترتيب  
 في المتوسطات التي يكون فوق واحد صار في هذه المراتب اضعافا  
 مضاعفة ثم اذا اجتمعنا هذه المراتب جاز وجود كثره لا يحددها

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

بعدد ما في شئ واحد منها ما ذكره المحقق في شئ الاشتراطات  
 موافقا لما في التلويح وبهذا الطريق يصدق على كل فعل وفعل  
 وذلك لان شئ في الفعل الكثر فيصدق فلكل الفاعل كثر  
 وهو مبداء الفعل للعناصر والمدبر لما في فلكل الفاعل وهو الفعل  
 الفاعل لكثرة فعله وثان في عالم العناصر يصدق على كل شيء  
 جبريل فيصدق عنه الهيولى العنصرية والصورة الجسمانية والقوة  
 النوعية المختلفة بشرط استعداد الهيولى وليس استعداد الهيولى  
 بقوى الصورة من جهة العقل المفارق والاما تعدد استعداد  
 اذا العقل ثابت لا يتغير فيه بل استعدادها بسبب الجبريل والسمانية  
 فان كل واحد من شئ واحد واما سمانه مختلفة يتغير بها  
 استعدادات يكون العناصر فيها حادثة في شئ  
 وضعا يتغير حركات استعداد في الهيولى موجب لفضا  
 صورة حادثة من الفعل الفاعل على الهيولى وكل حادث  
 مسبوق بشرط وقوع الحادث المتكسب فيقال مسبوق بحادث  
 لانه الحركات الحادثة بل سببا لحادث اما ان يوجد دائما  
 او بعد حدوث حادث آخر لا سببا لاول والا لزم  
 دوام الحادث فيقع الثبات وهذه الحوادث اما ان يوجد

يكون  
 اصلا لان اولها  
 لا يتغير  
 يكون  
 يكون

يكون  
 يكون  
 يكون



على الاجزاء في الوجود او على التعاقب لا يسيل الى الاول والا  
لزم اجتماعهما في الوجود بل في النهاية وهو في فعل  
كل حركة حادثة في هذا الموضع كما ذكره وقبل كل حادث  
في الاول وهو ما بحث في الحيز المذكور انما يتم اذا اقيم الوجود  
على حادث هو اول الحادث واذا بين ذلك فكل ما ذكره مستند  
والدليل على نفي ذلك ان العلة الثانية للحادث لا يجب ان يكون  
قديم بجميع اجزائها والالزام قدم الحادث فالعلة الثانية  
للمحادث مشتملة لا محالة على اجزاء محادث وهذا الجزء الحادث  
من العلة الثانية له ايضا علة ثالثة مشتملة على اجزاء محادث  
وهكذا الى غير النهاية فلو ان الحركة الفلكية كانت مستمرة  
في ذاتها مستلزمة لتجددات انتقالية وضعيفة بلا بداية  
وهو واسطة بين عالم القدم والحادث ولولدها لم يتصور  
ارتقاء احداهما بالآخر لان الحادث لا يكون علة الثانية  
قديم والقديم اذا كان علة ثالثة في نفسه لا يتخلف عنه معلوله  
فلا يتصور ان يكون في سلسلة علة لا قديم ولا ينزل قديم في  
معلوله الى حادث بل لا بد هناك من امر في جهة بين التمرار  
او عدم التمرار فمن حيث التمرار يستدل قديم ومن حيث

كل حادث في الوجود له علة  
 او لا بد من ان يكون في اول الحادث

وقيل ان العلة الثانية للحادث لا يجب ان يكون قديم بجميع اجزائها  
 او لا بد من ان يكون في اول الحادث او لا بد من ان يكون في اول الحادث

ومن حيث عدم التمرار المستندة الى العلة الاولى  
 بصيرها لفيضان الحادث من القديم فان قيل لم فلم انه  
 يستحيل ترتيب امور غير متناهية في مجموعة الوجود  
 قلنا لا تاذا اخذنا بملئتين احدهما من مبداء  
 معين الى غير النهاية واخرى عاقلة بغيره واحدة  
 واطبقنا الثانية الناقصة على الاولى الزائدة  
 بان يقال الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول  
 من الاولى والثاني بالثاني ولهم جرافا ان بطاها  
 الى غير النهاية بان يكون جرافا كل واحد من الجملة الاولى  
 واحدا من الجملة الثانية او ينقطع الثانية لا يسيل  
 الى الاول والا كان الزائد مثل الناقص في عدد  
 الاحاد ههنا فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية  
 متناهية والاولى زائدة عليها بعدد متناهية والزائد  
 على المتناهية بعدد متناهية بحسب ان يكون متناهيا فيلزم  
 تناهي المملئين في الجملة التي فرضنا ههنا متناهية  
 فيها وانما اعترض في الاجزاء في الوجود والترتيب  
 لان الاحاد اذا لم يكن موجود في الخارج معاكرا كان

144  
 four



الفلزية لم يتم التطبيق لان وجود احدهما بازاء  
 احاد الاخر ليس في الوجود الخارج اذ ليست مجمعة  
 بجائز في زمان اصلا وليس في الوجود الذهني ايضا  
 لاستحالة وجودها مفصلة في الزمن دفعة ومن المعلوم  
 انه لا يتصور وقوع احاد احدي الجملتين بازاء احاد الا  
 الا اذا كانت الاحاد موجودة معا املا في الخارج او في  
 الزمن وكذا اذا كانت الاحاد موجودة معا ولم يكن  
 بينهما ترتيب بوجه مما كما نفوس الناطقة لانم التطبيق  
 اذ لا يلزم من كون الاول بازاء الاول كون الثاني  
 بازاء الثاني والثالث بازاء الثالث وهكذا الجوان  
 ان يقع احاد كثيرة من احدهما بازاء واحد من الا  
 اللهم الا اذا لاحظ الفعل كل واحد من الاولين  
 واعتبره بازاء واحد من الاخرى لكن الفعل لا يقدرا  
 على استحضار الا نهائهم لم مفصلة لا دفعة ولا في  
 زمان متناه حتى يتصور هناك تطبيقا وتطهرا الخلق  
 بل ينقطع التطبيق بانقطاع العلم والفعل والشيء ضحا  
 صوته كدفع العلم التطبيق بين جملتين متدين على

على الاستواء بين المواد المحضة فان كان الاول اذا طبقت  
 طرفا هو الجملتين على طرفي الآخر كذا فيا في وقوع كل جزء  
 من احدهما بازاء جزء من الثاني والحق ان كل واحد من الجملتين  
 النافعة بازاء واحد من الجملتين النافعة بازاء واحد من الجملتين  
 معان الامور الممكنة وان لم يكن بين احادها ترتيب والعقل  
 يتصوره كذا الممكن واقعا في نظر الخلق ولا يجاوز ذلك النقص  
 لا ملاحظ احادها مفصلة بل بكيفية وقوعه في ذلك الممكن لا  
 حصتها اجمالا فيكون التطبيق بعد ان الامور الغير المتناهية  
 الموجودة معا في مطلقها وان بينهما ترتيب اول **حاشا** في  
 اصول المشاهدة الاخرى للنفوس الناطقة وفيها كنه هذه المراتب  
 لا زالة الا وهما المتكبرين مما بين فيهما **النفوس** **موجودات**  
 ابو زنا ان نفوسا تطلق يدن آخر على سبيل التنكير او يبقى  
 موجودة بلا تعلق لا سبيل الا الاول اذا التعلق بفعل الفاعل  
 والا لكان فيهما شيء بغيره الحادة بفعل الفاعل ونزول في الصورة  
 بنسبة الفعل لان الفاعل بالفعل هو غير القابل للفعل فان  
 الفاعل لا يتصور مع الفاعل والقابل للفعل ان يكون بافهامه  
 لاجوب بقاء القابل مع المفعول وفيه معنى اذ لا يمتنع قولهم

في اعداد الخصي كذا كنه بل لا بد لك في التطبيق في غير ما صليها  
 وقد يقال وقوع في



قول الشيخ بعدم التعادل ذلك في شيء مختلفا وحمل  
 فيه الفاعل فيلزم قوله الجمل لا عرض الحاله فيه بل معناه  
 انه ذلك الشيء بغيره في الخارج فاذا حصل ذلك في  
 الفعل ونحو الفعل مع عدم الحاصل في ذلك عدم  
 الحاصل في ما به في الفعل عما في ان تصح به في حذو في  
 الخارج ان يصح في الخارج في قول عدم قيام بذلك في  
 فلو لم يكن في ذلك فلو انما يلزم في كسب لو كان محل المكان  
 انفسا دخلا فيها وهو يجوز ان يكون ام خارجا عنها  
 مبينا لها وهو بدون فانه بدون كما جاز ان يكون محلا  
 لا مكان وجودها وجودها كما جاز ان يكون محلا  
 لا مكان عمومها وفيها وفيها بان النفس في  
 ان كانت مجردة في ذاتها كشيء متعلق بالبدن موهبة  
 له ومصرفه في غير ذلك لا في حصول كمالها الزاينة  
 ففعل الارتباط الذي بينهما الوجهية مقارنة النفس  
 بالبدن في هذه الجهة جاز ان يكون البدن محلا لا مكان  
 وجود النفس وجودها على معنى انه يكون مستقلا  
 متعلقا له فيكون البدن محلا لاستعداد وجودها من

في قوله تعالى فيلزم قوله الجمل لا عرض الحاله فيه بل معناه  
 انه ذلك الشيء بغيره في الخارج فاذا حصل ذلك في

من حيث انها مقارنته لا من حيث انها مباينة له بل هو  
 محلا لاستعداد انقطاعه بغيره فيكون كماله شوق

من حيث انها مقارنته لا من حيث انها مباينة له بل هو  
 محلا لاستعداد انقطاعه بغيره فيكون كماله شوق  
 به وجودها في نفسها كانه ذلك الاستعداد مستقلا  
 وبالذات الى تعقلها في وجودها من حيث انها متعلقة  
 وتاثيرا بالعرض الى وجودها في نفسها ففعل الاستعداد  
 كانه لفيضا الوجود عليها متعلقة به والحاجة في ذلك  
 الاستعداد مستقلا اولها والذات الى وجودها في  
 نفسها كانه في ما به بدون لانها من حيث وجودها  
 في نفسها مباينة له في الشيء لا يكون مستقلا مباينا  
 له بالذات ومن هذه الجهة انفسا بان يكون محلا  
 في النفس على معنى ان يكون مستقلا عدم النفس  
 من حيث انها مباينة فيكون البدن محلا استعداد عدمها  
 من حيث انها مقارنته لا من حيث انها مباينة له بل هو  
 محلا لاستعداد انقطاعه بغيره فيكون كماله شوق  
 انقطاعه بغيره فيكون كماله شوق  
 انقطاعه بغيره فيكون كماله شوق  
 انقطاعه بغيره فيكون كماله شوق  
 انقطاعه بغيره فيكون كماله شوق

من حيث انها مقارنته لا من حيث انها مباينة له بل هو  
 محلا لاستعداد انقطاعه بغيره فيكون كماله شوق







هو لا يمد به حيث نرى في ذلك من وجهه ووجه

كالقوة المرادة علم ان في حجة من الملاك فانه ملائم

حيث يشتمل على النجاة وفيه ملائم بل من حيث انشائه

على ما يتنفس الطبيعة عنه فاذا ذكر من حيث ان ملائم

لذة دونه اذ اذكر من حيث انه منقذ فانه الم كالحل

عند الزوق والنفوس عند البصر والملازم للنفس الناطقة

انما هو اذ اذكر المعقولات بان يمكن من تصور قدر ما يمكن

ان يبين على ما هو عليه من الحق الاول فان تعطل ما

هو عليه فيمكن تغيره وهو انه وليا لوجوده لذاته

من جميع جهاته برغم من التناقض يمنع لفضان الخ

في الوجه الاصول ثم اذكر ما يصدق عنه بعد من القول

المجردة والنفوس الملكية والاعمال السماوية المجرى

الاله اكثر اشياء السماوية والكنائس القسسية

حتى يصير النفس بحيث يتم فيها جميع الموجودات على الترتيب

الذي هو لها في نفس الامر فيكون على ما عطفها مضاهي لها

الموجود كله وللنفس الناطقة كما لا يخفى وهو ان يستعمل

العدالة ان التوسط بين طرفي الافراد والتوسط وهي

في وجهه ووجهه حيث نرى في ذلك من وجهه ووجه

اعلى العالم والحيوان  
والجسمانية

والتي كانت في النفس انفسية نفس  
الذي هو اقل من هذه القوة والنجاة التي هي  
مؤقت

وهو القوة والشيء عنه والحكمة التي هي اصول الاخلاق والاشياء

فالقوة مستوى القوة الشهوانية والشيء عن القوة

انفسية والحكمة هي القوة العقلية فاذا حصلت لها هذه

الكالات العلمية والعلمية وادركتها من حيث انها كالاتها

ومؤثرة عندنا التذنب بها لا محالة وهذا الادراك حاصل

لها بعد الموت ايضاً فيكون المذنب حاصله لها بعد الموت

وانما قلنا ان هذا الادراك حاصل بعد الموت لان النفس

لا يتجلى في شيء منها الا بالآلة الجسدانية فيكون فعلها

حاصلة بعد الموت بل يشي بان ينداد تلك العقلة قوة

وكما لا يخفى قوة النفس عن البدن والتخليص عن الكدر

المادية التي كانت يصد لها عن ظهور خواصها فيكون

الذات العقلية حاصلة لها بعد الموت وهي اكمل واشرف

من الذات الحيوانية فان مركات العقل اشرف من

مركات الخوص الادراكات العقلية اقوى من الادراكات

الجسمية الا ان اوله فلان مركات النفس الاكفيل في خصوص

كاللون والطعوم والروائح والحرارة والبرودة وانشائها

ومركات العقلية ذوات الباري في وصفاته والخواهر



العقيدة والاعزام السادية وغلبا ومن البعث انه لا شبهة  
لا حد لهما ان اشرى الى الآخر اما الشا فلوجهين احدهما  
ان الادراك العقل اصيل لانه الشيء في عينين ماهية الشيء  
واجزائها واعراضها ثم يميز الجنس والعقل وجنس الجنس وجنس  
العقل وفصل العقل بالفت ما بالفت ويميز بين الخابرة والآخرة  
والمعارف وبين الاذن بواسطة او بغير واسطة واما الادراك  
المختلج بصل الادراك المحسوس فيكون ادراك العقل اقدم و  
ناشئة الادراكات العقلية ثم يتفاه بخلاف الادراكات الحسية  
وعدم حصولها الا في الكمال بالانعكاس في حالة تغلب النفس  
بالذات انما كان لتمام المادة وهو يتعلق بالبدنية والعلايق  
الجسمانية اشهر وانما يتعلق بالذاتية كمالا ان الحرف  
الذي يغلب عليه من الصفات لا يلبس بالحواس بل يكملها **الذات**  
الامر الذي لا يشترط في متغيره او متغيره في نفس ذاته بل في كمال  
من الحس والحواس والحواس في الذات فاما في الذات فكلها  
المفصلة لكان ادراك من حيث هو متغير في كمال الامر العلم والاعمال  
ثام في الغاية لا في الكمال متغيرة في الحس في الغاية في البدنية  
ولم يكن متغلا في صافية في الثواب العارضة والظنون والادراكات

[illegible]

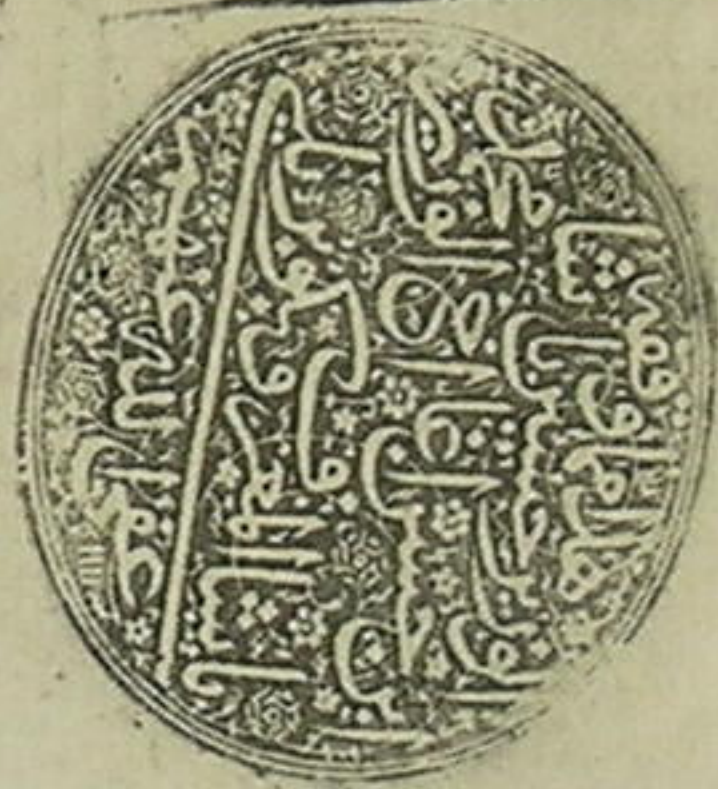


في قوله الام الذي كان لاجله قال صاحب التلويح الجمل الكبر  
 هو الذي لا ينجي الجاه بل يبادي ويهلكان بسبب ما في قوله ولا يدور  
 والحق عليه بان الشوق في ان العباد بالباطلة الجاه في انما  
 حقة اذا فارقوا الابدان فان جازلة يترك منها ذكر الجرم فيلحق  
 العباد بانه معها وتوهم من اهل السعادة وان لم يجر فلا يكون  
 شوق بعضها انما كالم يكن قبل الموت فلا يكون متناهية معذبة  
 واجابة النفس الكاملة لا تتحمل صور المحولات فيها ما  
 عليه وانما تتلذذ بها هذه ما كتبه ووجدناه اذ كتبه على  
 الذي ادر كنهه فكانت في ذات ادر كنه فقط فصار من ذلك  
 بعد الموت واثبت في ذلك التزادها واما الذي يقتل اشد  
 الكمال فيها وانفقوا انما كان وجه الوصول الى ما ادر كنه  
 فانها لا حال في بعد الموت ما حجب في حق من بعد الموت  
 ما حجب الوصول اليه بل والى الجرم عنها **هـ** في الشوق  
 الساجدة اذا ظهر لها ان من شأنها ادر كنهها في كسب المحصول  
 متعلق بقوله ظهور العلم لزم لها من هذا الكسب في الكمال  
 لكن ذكر الشوق كان فيها لا يظهر ظهور كنهها ما دامت متعلقة بامر  
 لان العلايق البونية لله تعالى في ذلك الشوق فاذا فارق البدن

الشوق فظهر شوقها ظهورا تاما ليس معطية الكمال  
 والتمنى البدن وقواه عوض لها الام العظم **ح**  
 كما سألها عن كسب الكمال مدة فعلقها بالبدن و  
 اشتغالها فحصلت كنهات صار في لها عن الاكسب  
 من الذات الحية والوهمية **و** في النار الدونية  
 الموقدة التي تعلق اي تعلق في الاقدرة اي اوسط  
 القلوب **هـ** في النفس الناطقة السانحة **الذ**  
 بكسب العلم والشرف ولا يشاقق اليه اذ افاض  
 الشوق كانت خالية عن الهيك البدنية الدونية حصل لها  
 النجاة من العذاب والخلص من الام السلامها  
 عن الى الشوق والهبة المضادة فكانت البلاهة  
 اذ ان الله اقرب الى الخلق من قطانه يترك اي تافهه  
 حجب الشوق فان علمه في اكثر اهل الجنة البدن واما اذا  
 لم يكن خالية عن الهيك البدنية فاشاقق لا متفصل  
 تلك الهبة فيا لم يفتد ان البدن الذي به كانت متمكنة  
 من تحصيل المقصود وينزع كود الهوى مفيدة **س**  
 العلايق فيكون في غصه وعذاب اليه كنهه في ايم هذا



Süleyman ve Hüseyin  
KISA AKA ZADE  
Yeni HÜSEYİN PASA  
Eski Kayıt No 322



اجل بكونه بزمی صیقله  
حاکر آنچه اعضا الم جدا فله

باب صفله اوله تشکر ایمانیه  
افعیس باز نه بد دعا فله